A

ويبـــو

WO/GA/38/20
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/١

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الثامنة والثلاثون (الدورة العادية التاسعة عشرة)

جنيف، من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية العامة

١- تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقـــة A/47/1): ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٥ و٣٦ و٣٩ و٤٠.

٢- ويرد تقرير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود ٧ و٨ و٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٥ و٣٦، في التقرير العام (الوثيقة A/47/16).

٣- ويرد في هذه الوثيقة تقرير عن البنود ٧ و٨ و٩ و٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٥ و٣٦.

٤- وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين)، وفي غيابه تـــولى رئاسة الاجتماع نائباه السيدة يسيم بيكال (تركيا) والسيد محمد عبد الرؤوف بديوي (تونس).

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

تكوين لجنة البرنامج والميزانية

٥- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/14.

٦- وعقب مشاورات غير رسمية بين منسقي المجموعات، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول الأعضاء التالية بصفة أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١: الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية وجيبوتي ومصر وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان والمكسيك ونيجيريا وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم المركز) وطاجيكستان وتاليند وتونس وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وزامبيا (٥٣).

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي

٧- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/15.

٨- ودعا الرئيس الأمانة إلى التقديم للوثيقة WO/GA/38/15.

٩- وذكّرت الأمانة بأن الوثيقة WO/GA/38/15، التي تحتوي على وصف للإجراء المقترح لانتخاب مراجع الحسابات الخارجي، قد قدمت سلفا إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة (من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩) كوثيقة من وثائق اللجنة برقم WO/PBC/14/5. ولخصّت الأمانة مضمون الوثيقة فقالت إن الهدف المحدد أمام الدول الأعضاء هو اختيار مراجع الحسابات الخارجي وذكرت بأن مراجع الحسابات الخارجي الحالي، المنتهية ولايته في نهاية ٢٠١١، عيّنته الحكومة السويسرية. وأضافت الأمانة قائلة إن المادة ٨-١ من نظام الويبو المالي ولائحته تنص على أن الجمعية العامة هي التي تعيّن، بالطريقة التي تقررها، مراجع الحسابات الخارجي الذي يكون المراجع العام للحسابات في دولة عضو. وتنص المادة ٨-٢ من النظام ذاته على أن مراجع الحسابات الخارجي يعيَّن لفترة مدتها ستّ سنوات غير قابلة للتجديد تتابعاً. وقالت إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الويبو التي سيتم فيها اختيار مراجع الحسابات الخارجي ولذلك فقد أخذت الأمانة بعين الاعتبار الإجراءات التي اتبعتها منظمات أخرى في اختيار مراجعيها الخارجيين عند إعداد الاقتراح المقدم إلى الدول الأعضاء. وقالت إن المرحلة الأولى من الإجراء تشمل إرسال الدعوات إلى جميع الدول الأعضاء وتقديم الطلبات، ثم إنشاء هيئة تحكيم تتألف من منسقي مجموعات البلدان الإقليمية السبع للدول الأعضاء في الويبو. وبيّنت أنه في حال استلام اقتراح من البلد ذاته الذي يكون منسق إحدى المجموعات الإقليمية، فإنه يتعيّن على ذلك العضو ألا يشارك في عملية تقييم العطاء المعني ويترك ممثلا آخر من المجموعة ذاتها ليحل محلّه تفاديا لأي تضارب في المصالح. وأوضحت الأمانة أنه بعد تلك المرحلة الأولى، وعقب استلام الترشيحات، تصدر طلبات مفصلة للتقدم باقتراحات وترسل إلى

جميع المرشحين مصحوبة بوثائق الويبو المتعلقة بهذا التعيين، ثم يدعى جميع المرشحين إلى اجتماع يمكن خلاله لممثلي المدير العام الإجابة عن أية أسئلة أو استفسارات. وبيّنت الأمانة أن على كل الاقتراحات أو الطلبات أن تحتوي على المعلومات المذكورة في الفقرة ٩ من الوثيقة WO/PBC/14/15، وينظر في الاقتراحات أو الطلبات المستلمة على النحو التالي: وفقا للإجراءات المعيارية بشأن المشتريات، تخضع لتقييم تقني أوّلي؛ وتضع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وإدارة المالية قائمة بمعايير الاختيار؛ وتقدم القائمة إلى هيئة التحكيم للموافقة عليها ثم تجري الشعبة استعراضا تقنيا أوليا؛ وتحال نتائج الاستعراض إلى هيئة التحكيم وتعطي الهيئة موافقتها على القائمة المصغرة من المرشحين لدعوتهم إلى تقديم عروض شفهية. وأضافت الأمانة قائلة إن إجراء الاختيار ينبغي أن يبدأ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على أن يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي في سنة ٢٠١٢.

١٠- وذكّرت الأمانة بأن الدول الأعضاء تقدمت بعدد من التعليقات خلال النظر في الاقتراح في لجنة البرنامج والميزانية والتمست إدخال عدد من التعديلات على الإجراء المقترح. وقالت إنها أخذت تلك الالتماسات بعين الاعتبار وسوف تبيّنها في تقرير لجنة البرنامج والميزانية. وذكرت أن التعديلات تتعلق خصوصا بدور لجنة التدقيق ومعايير الاستعراض ونتائج الاستعراض التقني الأوّلي. وذكرت أن عددا من التعديلات تتعلق بالدعوة إلى تقديم ترشيحات وطريقة استلامها والنظر فيها. وأكّدت الأمانة أنها أخذت في الحسبان جميع تلك التعديلات وأنها سوف تدرجها ضمن الإجراء. وأشارت إلى أن لجنة البرنامج والميزانية تقدمت بتوصية بشأن هذا الإجراء المقترح والوارد في الوثيقة A/47/15 ، وأن نص التوصية هو كما يلي: "وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعني، بما يلي: "١" الموافقة على إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي؛ "٢" وإنشاء هيئة المحكّمين بحلول مارس/آذار ٢٠١٠؛ "٣" والتصريح للأمانة ببدء عملية الاختيار."

١١- وقال وفد المملكة المتحدة إنه كان على اعتقاد بأنه تم الاتفاق في دورة لجنة البرنامج والميزانية على أن مشاركة لجنة التدقيق ستكون في معايير الاختيار في هذا الإجراء. والتمس توضيح هذه النقطة.

١٢- وأكدت الأمانة أنه وفقا للنقاش الذي دار خلال دورة لجنة الميزانية، ستعمل لجنة التدقيق على استعراض إجراءات الاختيار التي تشمل معايير الاختيار ونتائج الاستعراض التقني الأولي التمهيدي الذي تجريه الأمانة قبل إحالته إلى هيئة التحكيم. وقالت إن ذلك هو ما نوقش واتفق عليه في لجنة البرنامج والميزانية. وأضافت قائلة إنها أخذت في الحسبان جميع التعديلات والتوصيات التي قدمت آنذاك. وأكّدت أن تلك التوصيات والتعديلات سوف ترد في التقرير الشامل الجاري إعداده عن مداولات لجنة البرنامج والميزانية.

١٣- ودعا الرئيس الدول الأعضاء إلى النظر في الفقرة ٣ من الوثيقة WO/GA/38/15 التي تدعى فيها الجمعية العامة للويبو إلى الموافقة على توصية لجنة البرنامج والميزانية المقدمة بشأن الوثيقة WO/PBC/14/5 الوارد نصها في الوثيقة A/47/15.

١٤- وفي غياب أية تعليقات، قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعني، ما يلي: "١" الموافقة على إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي؛ "٢" وإنشاء هيئة المحكّمين بحلول مارس/آذار ٢٠١٠؛ "٣" والتصريح للأمانة ببدء عملية الاختيار.

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير لجنة الويبو للتدقيق منذ سنة ٢٠٠٨ وتكوين لجنة الويبو للتدقيق

١٥- استندت المناقشات إلى الوثائق A/47/15 وWO/GA/38/2 وWO/GA/38/2 Corr.

١٦- وفي معرض مقدمته للبند ٩ من جدول الأعمال، دعا الرئيس عضوين من لجنة الويبو للتدقيق ("لجنة التدقيق")، السيد جيفري دراغ لتقديم تقرير عن عمل لجنة التدقيق منذ سنة ٢٠٠٨، ثم السيد خليل عثمان، الذي قدم عرضا عن "تقييم عمل لجنة الويبو للتدقيق وعملياتها" ("التقييم").

١٧- ويرد كل من تقرير لجنة التدقيق وعرض التقييم المذكورين أعلاه في المرفق الأول والثاني لهذا التقرير.

١٨- وشكر الرئيس السيد دراغ والسيد عثمان تباعا على التقرير والعرض المقدمين باسم لجنة التدقيق ودعا الدول الأعضاء إلى أخذ الكلمة.

١٩- وفي غياب أية مداخلة من الدول الأعضاء في هذه المسألة، أحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/38/2 .

<u>تكوين لجنة التدقيق (الوثيقة WO/GA/38/16)</u>

٢٠- بدعوة من الرئيس، أطلعت الأمانة الدول الأعضاء بأنها أعدّت الوثيقة WO/GA/38/16 فقط. وقالت إنها ليست طرفا في المناقشات وليس لها أي دور في القرارات المتعلقة بتكوين لجنة التدقيق كما هو مشار إليه في الوثيقة WO/GA/38/16 .

٢١- وأشارت إلى الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية وذكّرت بالفرصة التي أتيحت للدول الأعضاء للإعراب عن مواقفها إزاء تكوين لجنة الويبو للتدقيق وحجمها وتعاقب أعضائها. وذكرت أيضا أن منسقي المجموعات الإقليمية في الويبو واصلوا مناقشاتهم حول هذه المسألة بحثا عن حلول لتقديمها اليوم إلى الجمعية العامة.

٢٢- واستطردت الأمانة قائلة إن توصية لجنة البرنامج والميزانية ترد في ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة A/47/15)، وإن فقرة القرار التي ينبغي أخذها في الحسبان هي كما يلي: "إن الجمعية العامة مدعوة إلى الموافقة على توصية لجنة البرنامج والميزانية بخصوص تكوين لجنة الويبو للتدقيق، كما ترد في الوثيقة A/47/15".

٢٣- وأشارت الأمانة إلى الوثيقة A/47/15 فقرأت نص هذه التوصية (الصفحة ٣ من الوثيقة A/47/15) التي من خلالها تتقدم لجنة البرنامج والميزانية بالتوصية إلى الجمعية العامة بما يلي: " "١" تجديد ولاية جميع أعضاء لجنة التدقيق حتى يناير/كانون الثاني ٢٠١١؛ "٢" ومراجعة إجراء التناوب في لجنة التدقيق وحجمها، بهدف الاتفاق على التغييرات الوجيهة في دورتها المعقودة سنة ٢٠١٠؛ "٣" وإنشاء فريق عامل لأغراض البند "٢"، يتألف من سبعة منسقين للمجموعات، والدول الأعضاء المهتمة ومكتب لجنة البرنامج والميزانية ورئيس لجنة التدقيق (أو نائب الرئيس في حال غيابه)" وأوصت أيضا بأن "يرفع الفريق العامل توصياته إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة (سنة ٢٠١٠) لتمكين الدول الأعضاء من اختيار الأعضاء الجدد في لجنة التدقيق في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠".

٢٤- وشكر الرئيس الأمانة على المعلومات التي قدمتها فأعطى الكلمة للسيد عثمان الذي كان قد طلب الكلمة للإدلاء بمداخلة حول تلك المسألة باسم لجنة التدقيق.

٢٥- وأشار السيد عثمان إلى الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية وخصّ بالذكر عبارة "الإحاطة علما". وشدّد على أن تقارير لجنة التدقيق قدِّمت إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى الجمعية العامة "لاتخاذ إجراءات" وليس فقط "للإحاطة علما". وذكّر أيضا بأنه في السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية، كانت توصيات لجنة التدقيق تناقش ثم إما توافق عليها الدول الأعضاء أو ترفضها. وأضاف قائلا إن لجنة التدقيق، كما هو الشأن في التقارير الثالثة السابقة، تقدمت بعدد من التوصيات إلى جانب أربع توصيات إضافية ومحدّدة واردة في "التقييم".

٢٦- وأشار أيضا إلى الوثيقة A/47/15 ولفت عناية الجمعية إلى البند ٩ من جدول الأعمال والتوصية التي ورد فيها ما يلي: "شكرت لجنة البرنامج والميزانية رئيس لجنة التدقيق على عرضه وأوصت الجمعية العامة بأن تمعن النظر في توصيات لجنة التدقيق لتنفيذها". ورأى أنه في حال لم تكن الدول الأعضاء مستعدة بعد للتعليق على توصيات لجنة التدقيق فينبغي أن يترك البند ٩ من جدول الأعمال مفتوحا للنقاش.

٢٧- وشكر الرئيس لجنة التدقيق وأشار إلى الوثيقتين المقدّمتين إلى الجمعية العامة للنظر فيهما وهما WO/GA/38/2 وWO/GA/38/16 . وأشار إلى الوثيقة WO/GA/38/2 المتعلقة بتقرير سنة ٢٠٠٨ الذي قدمته لجنة التدقيق إلى لجنة البرنامج والميزانية والذي تناولته تلك اللجنة كما هو مبيّن في الفقرة ٣ من الوثيقة WO/GA/38/2 . وأوصت لجنةُ البرنامج والميزانية الجمعيةَ العامة بالإحاطة علما بتلك التقارير. وأشار الرئيس أيضا إلى وثيقة أخرى وهي الوثيقة WO/GA/38/16 التي يُقترح فيها إحالة توصية لجنة البرنامج والميزانية بشأن تكوين لجنة التدقيق، إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

٢٨- وأحاط الرئيس علما بالطلب الذي تقدمت به لجنة التدقيق لفتح باب النقاش مرة أخرى حول هذه المسألة فدعا الدول الأعضاء إلى أخذ الكلمة. وقال إنه في حال لم ترد أية دولة أخذ الكلمة، كان من واجبه أن يقفل باب النقاش. وسأل الرئيس من جديد إن كان هناك أي وفد يريد أن يأخذ الكلمة بشأن الوثيقة WO/GA/38/2 .

٢٩- ولم يُبد أي وفد رغبته في أن يأخذ الكلمة بشأن هذه المسألة، فقفل الرئيس باب النقاش ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في الفقرة ٣ من الوثيقة WO/GA/38/16، التي تدعى فيها الجمعية العامة إلى الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة، وطلب الرئيس إن كانت الدول الأعضاء ترغب في اعتماد تلك التوصيات.

٣٠- وقررت الجمعية العامة ما يلي:

"١" تجديد ولاية جميع أعضاء لجنة التدقيق حتى يناير/كانون الثاني ٢٠١١؛

"٢" ومراجعة إجراء التناوب في لجنة التدقيق وحجم اللجنة، بهدف الاتفاق على التغييرات الوجيهة في دورتها المعقودة سنة ٢٠١٠؛

"٣" وإنشاء فريق عامل لأغراض البندين "٢" و"٣" أعلاه، يتألف من سبعة منسقين للمجموعات، والدول الأعضاء المهتمة ومكتب لجنة البرنامج والميزانية ورئيس لجنة التدقيق (أو نائب الرئيس في حال غيابه). وسيرفع الفريق العامل

توصيته إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة (سنة ٢٠١٠) لتمكين الدول الأعضاء من اختيار الأعضاء الجدد في لجنة التدقيق في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحد:

مشروع تحييد الكربون

٣١- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/11.

٣٢- ونوّهت الأمانة بأن التقرير المرحلي الحالي هو أو تقرير مرحلي تعدّه الأمانة عن المشروع الذي أطلق مؤخرا بشأن تحييد الكربون. وقالت إن هدف المشروع هو التخفيف من الأثر البيئي الذي قد يترتب على أنشطة الويبو. وتوقّعت أن يكون للمشروع وقع إيجابي على البيئة بل وأن يمكن الويبو من تحقيق وفورات وبسرعة عالية في بعض الحالات ولاحقا في حالات أخرى من خلال الاستثمار في تجهيزات ومرافق أحسن. وقالت إن الاختصاصات رفيعة المستوى تشمل جردا للوضع في المنظمة ("موقفنا اليوم")، ووضع خطة استراتيجية خماسية ("اتجاهنا المنشود" أو "اتجاهنا الواجب" وفقاً للحالة)، واختيار تدابير التنفيذ، ورصد تنفيذها حسب أسس المقارنة، ورفع تقارير دورية إلى الجمعية العامة وبيّنت الأمانة بأن الهيكل الإداري الذي وضع هو "هيكل مبسّط"، إذ يشمل مديرا للمشروع وفريقا عاملا رئيسيا يتألف من موظفين في الويبو والأوبوف، وأفرقة عاملة فرعية تعنى بموضوعات محدّدة وتتألف من أعضاء تقنيين وغير تقنيين، ومساعدة مدير المشروع التي تتولى أداء جميع المهمات الإدارية. وتحدثت الأمانة عن بعض الأعمال التي أنجزت داخل المنظمة وفي سياق منظومة الأمم المتحدة، وفضلا عن الموضوعات المحددة المذكورة في الوثيقة WO/GA/38/11، ذكرت أنظمة التبريد المتعمدة على مياه بحيرة جنيف للمبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديد. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تحدثت عن الأنشطة التي تنظم في الويبو على غرار ما ينظم في سائر وكالات المنظومة مثل أسبوع الأمم المتحدة للمناخ (الأسبوع المبتدئ في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)، فذكرت على وجه الخصوص ما يلي: ساعة من أجل الأرض، واليوم العالمي للبيئة، والحملة بشعار "فلنبرم الاتفاق!" وعدد من الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. وعن ذلك المؤتمر، سعدت الأمانة بتزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمعلومات وبيانات مطلوبة لأغراض التحضيري للمؤتمر. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أنها ستبدأ اعتبارا من سنة ٢٠١٠ برفع تقارير مرحلية دورية إلى الجمعية العامة تنفيذا لمقتضيات الاختصاصات المدرجة ضمن برنامج فرعي جديد ومخصص لتحييد الكربون في إطار وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٣- وأحاطت الجمعية العامة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/38/11 والتوضيحات الإضافية التي قدمتها الأمانة في عرضها.

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحد:

التقرير السنوي الملخص لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

٣٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/1.

٣٥- وفي معرض التقديم للوثيقة المذكورة أعلاه، قال مدير شعبة التدقيق والرقابة إن التقرير السنوي يقدّم تنفيذا للفقرة ٢٣ من ميثاق التدقيق الداخلي. وقال إن الشعبة واصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تزويد المدير العام ولجنة التدقيق بالعديد من التدقيقات القيمة. وأعلن عن استكمال أول تقرير عن التقييم منذ سنة ٢٠٠٤ وعن الشروع في تقارير أداء البرنامج للسنة الواحدة ولفترة السنتين.

٣٦- وأشار إلى إتمام العديد من التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما يدل على أن الشعبة تنفذ أنشطة الرقابة على النحو المناسب. وشدّد على أن قلة الموارد البشرية التي حالت دون تطوير الرقابة الداخلية لم تحل بعد. وأشار إلى الاقتراحات التي قدمت إلى المدير العام بشأن تعيين مدقق ومحقق ومقيّم وموظف للدعم الإداري الدائم. وأشار أيضا إلى استكمال التدقيقات التالية خلال الفترة المعنية: المشتريات وأمن المعلومات ومراقبة تكنولوجيا المعلومات وكشوف المرتبات والأسفار بالإضافة إلى تقريرين عن مشروع البناء الجديد. وقال إن التدقيقات التي أوشكت على الانتهاء في الفترة المعنية هي استعراض إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومشروع البناء الجديد. وقال إن تدقيق إيرادات مدريد ولاهاي من المقرر إتمامه في ٢٠٠٩. وقال إن من المقرر الانتهاء في أوائل ٢٠١٠ من تدقيق تقييم أوجه النقص في المراقبة الداخلية ومتابعة مختلف المسائل المتعلقة بأمن المعلومات. وأضاف قائلا إن الاستعراض المستفيض والمهني الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي خلص إلى أن قسم التدقيق الداخلي التابع للشعبة يستوفي بنسبة ٨٠٪ معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وفيما يتعلق بقسم التحقيق، قال مدير الشعبة إن عبء العمل كبير جدا ويشمل بعض القضايا المعقدة والمستعصية. وأشار إلى أن المدير العام كان له دور استباقي وسخي إذ أتاح للقسم موارد للتحقيق عالية الجودة ولمدد محددة بغية التصدي لعبء العمل في التحقيق. وأكّد من جديد على الحاجة إلى مزيد من الوظائف في قسم التحقيق للتعامل مع عبء العمل وتصريف قضايا التحقيق المتراكمة. وقال إن صياغة السياسة بشأن التحقيق ودليل التحقيق ستنتهي قبل نهاية ٢٠٠٩. وذكّر الدول الأعضاء بأن الشعبة ستتشاور مع الدول الأعضاء حسب الحاجة وبشكل كامل كجزء من إجراء الموافقة على السياسة العامة والدليل في ٢٠١٠. وبالنسبة إلى قسم التقييم، أعلن مدير الشعبة أن القسم نفّذ خطط التقييم لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وأعد تقرير التقييم السنوي لسنة ٢٠٠٨ والتصديق على تقرير أداء البرنامج لتلك السنة وتقييم إطار إدارة الأداء رغم محدودية العمل بسبب غياب الموظفين. وقال إن القسم أعدّ أيضا مشروع بعض المبادئ التوجيهية للتقييم الذاتي للمديرين. ووعد بتحديث مبادئ توجيهية بشأن عمل قسم التقييم المستقل وإتمامها في الفترة المقبلة. وأشار إلى أن التقييم المستقل لجدول أعمال التنمية مهم جدا وسيكون من أولويات قسم التقييم فور توليه كل وظائفه كاملة. وقال إن ذلك سيشمل على وجه الخصوص تقييم جدول أعمال التنمية واستعراضه بالإضافة إلى عمل الويبو في مجال المساعدة التقنية كما هو مبيّن في التوصيتين ٣٣ و٤١ من جدول أعمال التنمية. وذكر أن الشعبة أسهمت في عملية التقييم الذاتي للجنة التدقيق بنسخة من وثيقة المواقف لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للأمم المتحدة بشأن مبادئ لجنة التدقيق وممارساتها الجيدة والتي تحتوي على ممارسات جيدة دولية ومشورة من معهد مراجعي الحسابات الداخليين فيما يتعلق بترتيبات لجنة التدقيق. وذكر أن العلاقة مع مراجع الحسابات الخارجي لا تزال جيدة جدا ومهنية. وأشار إلى

المعلومات الواردة في التقرير السنوي الملخص فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الويبو بشأن الرقابة، بما في ذلك توصيات لجنة الويبو للتدقيق في الفقرات من ٨ إلى ١٤ من التقرير. وقال إن الفترة استهلت بما مجموعه ١٥٦ توصية بشأن الرقابة وأضيفت إليها ٢٦٦ توصية في الفترة ذاتها ونفّذت ١٦٣ توصية (بما فيها ٩٣ من لجنة التدقيق)، وبقيت في نهاية الفترة ٢٥٩ توصية لم تنفذ بالكامل بعد. وفي الختام، أكّد مدير الشعبة على الحاجة إلى موظفين دائمين بغية تطوير الرقابة الداخلية أكثر بطريقة مهنية ومستقلة. وأعرب عن ترحيبه للاهتمام والتقدير اللذين أبدتهما لجنة البرنامج والميزانية إزاء عمل الرقابة الداخلية في الأسبوع الماضي. وذكّر الدول الأعضاء بإمكانية الاطلاع على تقرير التدقيق والتقييم ومناقشتها في مكتب المدير العام وأن التقارير يمكن توفيرها في إطار ثنائي للدول الأعضاء التي لديها اهتمام بموضوع معيّن.

٣٧- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه قرأ التقرير بعناية. وأعرب عن تأييده القوي لعمل الشعبة ككل. وأبدى قلقه إزاء احتياجها إلى الموظفين وأثر ذلك في قدرتها على أداء ولايتها وتنفيذ عملها. وأعرب عن أمله في أن تُحلّ مشكلة التوظيف في المستقبل القريب جدا آملا أن يكون التقرير المقبل لمدير الشعبة أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بمسألة التوظيف وأن تكون الشعبة أقدر على أداء عمليها بفعالية وكفاءة.

٣٨- وأحاطت الجمعية العامة علما بتقرير مدير الشعبة كما ورد في الوثيقة WO/GA/38/1 .

البند ٢٣ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

٣٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/3.

٤٠- وقبل التقديم لهذا البند من جدول الأعمال، التمس الرئيس من الوفود أن تقدم إلى الأمانة بياناتها مكتوبة حتى لا تدلي ببيانات مطولة بسبب ضيق الوقت.

٤١- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأشار إلى اجتماع المنسقين الذي عقده الرئيس فرحّب بالجهود الحثيثة التي بذلتها الجمعية بغية التوصل إلى توافق للآراء فيما بين المجموعات فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية). وحرص على أن يعرب عن الإحباط الذي يحس به أعضاء مجموعة البلدان الآسيوية إذ لم يتم إطلاع لا منسق المجموعة ولا ممثل إندونيسيا ولا حتى تايلند بأن الرئيس دعا إلى عقد اجتماع بين المنسقين. وقال إن ذلك تم وبلده يؤكد من جديد على ثقته في صحة اهتمام المنظمة ونواياها. واستردك قائلا إنه يشك الآنٍ في وجود الشفافية اللازمة لتحقيق توافق الآراء. وقال إن أعضاء المجموعة أصيبوا بالذهول إذ لم يبلّغوا بموعد انعقاد ذلك الاجتماع علما بأنهم أعربوا سابقا عن استعدادهم للتحلي بالمرونة فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية. وأضاف الوفد قائلا إن ما حدث في ذلك اليوم إنما يؤكد أهمية أن تكون المناقشات شفافة وواسعة النطاق بما يمكن من مشاركة أوسع من الدول الأعضاء وجميع المجموعات ويمكن كل عضو من التعبير عن وجهات نظره بحرية كاملة وشفافية تامة.

٤٢- وأحاط الرئيس علما بالانشغال الذي أبداه وفد اليمن.

٤٣- وحرص وفد إندونيسيا على التأكيد بشدة على ما أفصح عنه وفد اليمن بصفته منسق مجموعة البلدان الآسيوية. واعتبر الوفد ذلك الحادث خطءا خطيرا وتساءل إن كان عمدا أو لا. ورأى الوفد أن ذلك المسار لم يمكن يوجه الاجتماع نحو مخرج النفق وإنها كان يقوده إلى ظلمة بعد ظلمة. وأضاف قائلا إنه سمع من زملاء من الأمانة أن الخطأ كان خطأهم ولكنه قال إن الأمر ليس بتلك البساطة. وقال الوفد إن لديه أسئلة مهمة: هل يعقل أن تكون مجموعة البلدان الآسيوية من أعرق المجموعات في الويبو ولا يتم إبلاغ منسقها الشرعي وهو وفد اليمن بعقد اجتماع مهم جدا على مستوى السفراء؟ وكيف يعقل ألا تكون مجموعة البلدان الآسيوية ممثلة كما ينبغي في ذلك الاجتماع الحاسم؟ واستطرد الوفد قائلا إنه يعتبر المسألة حادثا خطيرا جدا جدا ولا يمكنه أن يقبل نتائج الاجتماع التشاوري الذي عقد في ذلك اليوم.

٤٤- وتوجّه الرئيس إلى السفير كلارك من بربادوس ودعاه إلى التقديم لهذا البند من جدول الأعمال.

٤٥- وأعرب السفير كلارك عن سعادته بتقديم تقرير عن التقدم المحرز في مسار جدول أعمال التنمية منذ الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨، وقال إن اللجنة عقدت اجتماعا واحدا في هذه السنة وهو الدورة الثالثة التي انعقدت من ٢٧ أبريل/نيسان إلى ١ مايو/أيار ٢٠٠٩. وقال إن مشروع تقرير تلك الدورة وارد في الوثيقة WO/GA/38/3 . وقال إن جدول أعمال التنمية دخل مرحلة التنفيذ، وهي مرحلة تقتضي التزاما مجدّدا وجهودا جماعية من الدول الأعضاء والأمانة على السواء حتى يكون للتوصيات الخمسة والأربعين جوهر ومعنى. ونوّه رئيس اللجنة بإرادة الدول الأعضاء المستمرة والتي تجلت مرة أخرى خلال دورة اللجنة الثالثة، كما أثنى على الأمانة إسهامها القيم في تقدم العمل ودعا الجمعية العامة إلى الإحاطة علما بالتزام المدير العام الشخصي بالجهود العامة الرامية إلى التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن البنية التنظيمية والبرامج التي أتى بها المدير العام ترمي جزئيا إلى ضمان إسهام جميع قطاعات المنظمة وإداراتها في تنفيذ جميع التوصيات التي اعتمدتها الدول الأعضاء والأخذ بها. وذكّر الدول الأعضاء بأن عددا من الوفود طالبت خلال دورتي اللجنة الأولى والثانية بتفادي ازدواجية الأنشطة في تنفيذ مختلف التوصيات. وقال إن بعضا منها أعرب عن قلق إزاء انعدام معلومات واضحة عن الأهداف والمواقيت وآليات الرصد والتقييم للأنشطة التي تقترحها الأمانة. وذكر أيضا النداء القوي إلى الإسراع في تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة. وذكر أنه سعيا إلى الاستجابة لتلك الملاحظات والانشغالات وعملا من أجل تنفيذ التوصيات المعتمدة بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومتناسقة، بادر إلى اقتراح منهج المشروعات حسب الموضوع، فجُمعت التوصيات التي تتناول الموضوع ذاته أو المسألة ذاتها والتي يمكن تنفيذها معا. وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء وافقت بوجه عام على ثلاث مشروعات حسب الموضوع في الدورة الثالثة للجنة مما فتح السبيل أمام لجنة البرنامج والميزانية للموافقة على تخصيص موارد لتمويل تلك المشروعات. وقال السفير كلارك إن معظم الوفود كانت على اطلاع بأنه سوف يترك منصب السفير كي يعين في الويبو. وارتأى أن من الأنسب أن يتفادى أي احتمال لتضارب في المصالح فاختار الانسحاب من منصب رئيس اللجنة. وتمنى للجنة كل النجاح في دورتها الرابعة معربا عن أمله الصادق في أن يظل يتمتع بالدعم والإرادة من الدول الأعضاء كي يخدم مصالحهم في منصبه الجديد. وشكر جميع الوفود الممثلين في اللجنة. وقال إن اللجنة استطاعت، بفضل تعاونهم ودعمه، أن تحرز تقدما كبيرا في السير قدما بالعمل على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

٤٦- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهنّأ نائبة الرئيس على تعيينها. وأكّد من جديد على التزام المجموعة بتنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو معربا عن اهتمامه

الشديد بمواصلة العمل على جدول أعمال التنمية والحرص على أن يتواصل العمل بشأنه في اللجنة وفي سائر لجان المنظمة. وقال إن المجموعة تهنّئ السفير كلارك على عمله الممتاز كرئيس للجنة. وقال إن خبرته وكفاءته كانتا في محور عمل اللجنة. وقال إن المجموعة تقرّ بالعمل الذي أنجزته اللجنة وتهنّئها عليه إذ عملت على صياغة الاقتراحات والوثائق للجنة. وقال إن المجموعة تثني على المدير العام، السيد فرانسس غري، التزامه الشخصي بتحقيق أهداف جدول أعمال التنمية وشكره على تعهّده بأن جميع قطاعات الويبو سوف تحرص على تنفيذ جميع التوصيات وإدماجها ضمن أنشطة المنظمة من خلال تعميم جدول أعمال التنمية. وقال إن المجموعة تشاطر رأي المدير العام الذي أعرب عنه في الاجتماع السابق للجنة بأن من الحيوي تقديم تلك التقارير واستعراض تنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو. وقال إن المجموعة تثني على المدير العام عزمه تقديم تقارير سنوية إلى اللجنة عن تنفيذ التوصيات واعتبر أن من الحيوي أن تتقدم اللجنة في فحص آليات التنسيق الجديدة وأساليب الإشراف وتقديم التقارير عن تنفيذ التوصيات. وقال إن المجموعة عازمة على مواصلة العمل للنظر في الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة وترحب بالتقدم المحرز بالنسبة إلى بعض التوصيات في مرحلة التنفيذ. وشدّد مع ذلك على أهمية الإسراع في أعمال بحث المشروعات والخطط واعتمادها. وقال إن المجموعة تؤيد قرار اللجنة بالنظر في اقتراحات بشأن تغييرات وإضافات جديدة بالنسبة إلى توصيات جدول أعمال التنمية في المستقبل شريطة أن تكون مفيدة وضرورية لضمان التنفيذ الفعال والفعلي للتوصيات. ورأى أن المرونة مهمة في مسار التعلم بالعمل على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة تذكّر بأن الأولوية التي توليها المنطقة لضمان الموارد المالية والبشرية بغية تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين في حدود الميزانية العادية. وقال إن من الحيوي أن تخصَّص في ميزانية الويبو العادية الموارد الكافية لضمان عمل البرامج على تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية وتوفير المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لتنفيذ اقتراحات جدول أعمال التنمية.

٤٧- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وشكر الأمانة وأعضاء مكاتب اللجنة وخصّ بالذكر سعادة السفير كلارك من بربادوس على قيادته الحكيمة. وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبرى على تحقيق جدول أعمال التنمية بشكل برامج ومشروعات ملموسة ومادية في الويبو. وقال الوفد إن المجموعة ترحب في ذلك السياق بالتقدم المحرز في دورة اللجنة الثالثة لكنها تشدد على أهمية ضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ المشروعات التي ستبتدئ في سنة ٢٠١٠. وقال إن المجموعة أحاطت علما بمشروع تقرير اللجنة وأعربت عن تفاؤلها بأن أمانة الويبو ستأخذ جميع توصيات جدول الأعمال في الحسبان وستنفذها ضمن أنشطتها. وقال الوفد إن المجموعة تشدّد على الحاجة إلى آليات ملائمة للتنسيق وأساليب للرصد والتقييم وإعداد التقارير فيما يتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

٤٨- وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الرئيس السفير كلارك وقدّر كفاءته في توجيه عمل اللجنة. وقال إن جدول أعمال التنمية هو حصيلة مسار تفاوضي مضن أفضى إلى اعتماد التوصيات الخمسة والأربعين. وقال إن المجموعة ترى أن الجهود والطاقة والوقت المسخرة في تحقيق تلك التوصيات واعتمادها ينبغي ألا تذهب سدى. وقال إن المجموعة لذلك السبب لن تذخر جهدا ولن تتردد أمام فرصة كي تؤكد من جديد على اهتمامها الصارم بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. ولاحظ الوفد أن الأنشطة المنجزة من أجل التنفيذ تتداخل فيها القطاعات بطبيعتها مما يقتضي إنشاء آليات لتنسق تلك الأنشطة. وقال إنه سيكون من الصعب جدا في غياب أية آلية من ذلك القبيل تنظيم الموارد والأنشطة بطريقة فعالة، وذلك هو أول انشغالات المجموعة. وذكر الانشغال الثاني وهو أن التخطيط لتنفيذ جدول أعمال التنمية يقتضي أكثر فأكثر جوانب من الميزانية. ورأى أن جدول أعمال

التنمية يستجيب في معظمه إلى احتياجات ماسة وملحة ولذلك ليس من الممكن التأخر في تخصيص الموارد لتنفيذ تلك الأنشطة التي تحتاج إلى تخطيط واضح المعالم ومبكر. وشكر الوفد المدير العام على عزمه، الذي أعرب عنه في أكثر من مناسبة، لعمل كل ما في وسعه من أجل ضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية بفعالية، آملا في أن يواصل إبداء ذلك العزم.

٤٩- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها. وقال إنه لا يزال يعتقد بأن التنمية من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأن الملكية الفكرية لها دور محوري في ذلك المضمار. وقال إن العمل الذي أنجزته اللجنة يكتسي بالتالي أهمية قصوى. وأكّد الوفد من جديد التزامه بتنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية. وقال إنها عقدت حتى الآن ثلاث دورات. وأشار إلى العمل الجاري ووصفه بالبناء جدا وقال إنه، وكما صرح بذلك في بيانه الافتتاحي، يبرهن على قدرة الجميع على العمل بشكل بناء وإقامة أسس مشتركة حتى في القضايا المستعصية. ورحب الوفد بمنهجية المشروعات حسب الموضوع التي اعتمدتها اللجنة آملا في أن تساعد على الإسراع في عملية التنفيذ. وبالنسبة إلى آليات التنسيق وأساليب إعداد التقارير، رأى الوفد أن على اللجنة وفي حدود ولايتها أن تتابع تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقيّم نتائجه. وقال إنه ليس بوسعه أن يؤيد مثلا إنشاء أية هيئة جديدة تتولى رصد تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأكّد مع ذلك على أهمية أن تكون الاعتبارات الإنمائية جزءا لا يتجزأ من كافة أعمال الويبو. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها تتطلع إلى العمل المتبقي في تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية على أمل أن يتواصل العمل بالطريقة الإيجابية والتعاونية التي كانت عليه في الماضي.

٥٠- وتحدث وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وضمّ صوته إلى المجموعات الإقليمية والوفود التي أعربت عن التزامها بتنفيذ التوصيات الخمسة والعشرين. وأثنى على الأمانة تطبيق المنهج الجديد للمشروعات حسب الموضوع الذي ساهم حسب رأي المجموعة في تحسين الفعالية والاتساق في التنفيذ. وقال إن بعض بلدان المجموعة تعتبر أن التنسيق السريع والعملي لجدول أعمال التنمية هو من الأولويات في تحقيق خططها الوطنية لتطوير الملكية الفكرية.

٥١- وذكّر وفد الصين بأن اللجنة عقدت ثلاث دورات منذ إنشائها، وحظيت بمشاركة فعالة من الدول الأعضاء ودعم من المدير العام فأحرزت تقدما ملحوظا، لا سيما خلال اجتماعها الثالث. ولاحظت أن وثائق المشروعات التي أعدتها الأمانة لخير دليل على حسن إرادتها. وشكر الوفد اللجنة على عملها الدؤوب. وأعرب عن أمله الصادق في أن توفر المنظمة الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين حتى تستفيد من تنفيذها البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموا. وقال إن مسألة التنمية من القضايا الكبرى التي تواجه العالم وهي مسألة أساسية في تحقيق مجتمع منسجم. وقال إن الملكية الفكرية تساهم في النهوض بالتنمية في العالم، وينبغي مع ذلك ألا تؤدي حماية الملكية الفكرية إلى تحول دون وصول المساعدة التقنية للبلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموا، وبالخصوص في مجال حماية البيئة لأن تلك المجالات مرتبطة بالمصالح العامة. وأشار الوفد إلى أن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، تتحمل مسؤولية العمل كمحفل فعال لتمكين البلدان من إيجاد حلول تناسب ظروفها الخاصة حتى تستطيع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من الاستفادة حقا من نظام الملكية الفكرية. ودعا الوفد أيضا إلى مراعاة التفاوت في مستويات التنمية بغية إيجاد الحل المتوازن وتحقيق الأهداف الإنمائية. ودعا الويبو واللجنة إلى النظر في تلك المسألة. وقال إنه يؤيد مضمون الوثيقة WO/GA/38/3 معربا عن التزامه بأداء دور فعال في مناقشات اللجنة.

٥٢- وأعرب وفد باكستان عن تقديره لجهود السفير كلارك إذ سار باللجنة مما كانت عليه منذ سنتين أو ثلاث سنوات إلى حيث وصلت اليوم. وقال إنه يقدر فعلا أسلوبه المنفتح وطريقته السلسلة جدا في بحث مختلف الخيارات والتشاور مع الدول الأعضاء بشأن مختلف القضايا ثم السير بها نحو توافق الآراء. وأما عن أداء المنظمة خلال السنة الماضية، قال الوفد إنه يقدر التقدم المحرز نحو تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ونوّه بالحيوية الجديدة والانفتاح والروح الجديدة التي أفعمت هذا المسار والمبادرات التي اتخذت للأخذ بمشاغل جميع أصحاب المصالح. ورأى الوفد أن التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية يقتضي تمييزا واضحا بين برامج جدول أعمال التنمية وأنشطة التعاون التقني العادية. وأقر بإمكانية التداخل النسبي بينهما ولكنه يرى من الضروري أن يفهم بأن توصيات جدول أعمال التنمية تخصّ جميع مجالات عمل الويبو. وقال إن ذلك يقتضي توجها داعما للتنمية في السياسة العامة والعمل التحليلي للمنظمة ونتائج داعمة للتنمية في المناقشات بشأن وضع القواعد والمعايير. وحذّر من حصر جدول أعمال التنمية في مجموعة من أنشطة المساعدة التقنية التي لا تعدو أن تكون تكرارا لما سبق عمله وربما فقط على نطاق أوسع. وعن آلية الرصد، قال الوفد إنه فهم أن هناك اقتراحان أولهما مشترك من باكستان والجزائر والبرازيل والثاني من المجموعة باء. وفي ذلك الصدد، اقترح الوفد إضافة فقرة في نهاية التقرير يتم النظر فيها. وقرأ نص الفقرة المقترحة كما يلي: "تحثّ الجمعية اللجنة على إتمام المناقشات حول آليات للتنسيق والرصد والتقييم وإعداد التقارير فيما يتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ورفع تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠". وقال إن مغزى ذلك الاقتراح هو تفادي أن تظل المناقشات بشأن آلية الرصد والتقييم سائرة بلا نهاية. وقال إن من الضروري وضع آلية لأغراض التنفيذ الفعال والسريع لتوصيات جدول أعمال التنمية في جميع لجان الويبو.

٥٣- وتحدث وفد تونس باسم مجموعة البلدان العربية. وشكر الأمانة على جميع الجهود التي بذلتها في إعداد وثائق اللجنة وتنفيذ المشروعات الجديدة. وشكر أيضا السفير كلارك على تقريره والطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال اللجنة خلال السنتين الماضيتين. وأعرب عن ارتياح وفود الدول العربية بكل التقدم الذي أحرز في إطار اللجنة. وحرص على الإعراب عن سروره للطريقة التي سارت بها الأمور ودعا جميع الوفود إلى مضاعفة الجهود بغية الإسراع في العمل وإحراز مزيد من التقدم، مؤكدا على ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لذلك.

٥٤- وأيّد وفد سنغافورة البيان الذي أدلى به وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ورحّب بتقرير اللجنة الذي قدم صورة عن التقدم المحرز في برنامج العمل من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأشار إلى التقدم الكبير المحرز والمناقشات الدائرة. ودعا الوفود إلى مواصلة الدفع إلى الأمام ومواصلة العمل في تنفيذ التوصيات. ورأى الوفد أن يتواصل التنفيذ بطريقة تفضي إلى نظام دولي للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية. وقال إن اعتماد منهج المشروعات حسب الموضوع في الدورة السابقة للجنة كان خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه. ولاحظ أن منهج المشروعات حسب الموضوع سوف يساهم من الناحية العملية في تخفيض ازدواجية العمل وترشيد التنفيذ وزيادة الفعالية. وقال إن الأهم من ذلك هو أن المنهجية ستساعد، من الناحية الموضوعية، على التنفيذ الهادف في إطار أهداف واضحة ومحدّدة. وقال إن من شأن ذلك أن يأتي بنتائج ملموسة وبفعالية أكثر وفوائد ومرامي في جميع مجالات عمل الويبو. وقال إن تلك الطريقة في العمل تلخص الخطوة نحو تعميم التنمية في الويبو. وعلى المستوى الأعم، ضم الوفد صوته إلى تقييم المدير العام بالحاجة إلى آلية تنسيقية تمكن من إقامة علاقة سلسلة بين المشروعات المعتمدة والميزانية وأعمال الرصد. وفي ذلك الصدد، رأى الوفد أن منهج المشروعات حسب الموضوع ودور المسؤولين عن البرامج أمران مهمان للانطلاق في المداولات حول آليات التنسيق. ولضمان احترام اختصاصات لجان الويبو وهيئاتها وولاية كل واحدة

منها، قال الوفد إن إنشاء آلية للتنسيق في الإطار الأعم للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية من شأنه أن يقلص الوقت المستغرق بين الموافقة على المشروع وتنفيذه. وقال إن نظام الملكية الفكرية الدولي الحالي بما فيه من قواعد ومعايير يتيح حيزا للدول كي تضع سياسات وطنية متينة بغية النهوض بالتنمية. ودعا الوفود إلى الاستناد إلى ذلك على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد. واقترح أن تركز اللجنة عملها من أجل تعزيز نظام دولي للملكية الفكرية يكون واضح المعالم وميسّرا لجميع أصحاب المصالح ويكفل النهوض بالابتكار والإبداع ويراعي مصالح جميع الأعضاء. وقال إن ذلك النظام الدولي يمكن من دعم الجهود الإنمائية الوطنية وتحقيق منافع لجميع البلدان أيا كان مستوى نموها. وقال إن سنغافورة، بصفتها واحدة من الأعضاء الرئيسيين الذين أسهموا في أعمال اللجنة المؤقتة المعنية بالاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال للويبو بشأن التنمية، تودّ التأكيد من جديد على التزامها المتواصل بالمشاركة بطريقة فعالة وبناءة في أعمال اللجنة. وفي الختام، حرص الوفد على نقل تقدير سنغافورة للسفير كلارك وشكرها له على قيادته المتميزة لأعمال اللجنة.

٥٥- وقال وفد البرازيل إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأراد بصورة خاصة أن يهنئ السفير كلارك على الطريقة الممتازة التي وجّه بها العمل من خلال رسم الخطوات الأولى للجنة وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن ثقته بأن الوفود ستظل تستفيد من أفكاره ودرايته وكفاءته في منصبه الجديد في الويبو. وقال إن العنصر المركزي والحيوي في تعزيز المنظمة هو تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما وأن الهدف الرئيسي هو تعميم مزايا نظام الملكية الفكرية على البلدان النامية والمجتمعات التي تظل على هامش اقتصاد الابتكار. وقال إن ذلك ما يدفع إلى إيلاء العناية الكبرى لتنفيذ جدول أعمال التنمية ونظرا إلى تعدّد جوانب أهدافه التي لا سابق لها. وقال إن التحدي هو التعلم من العملية وهي قائمة ولذلك من الحيوي أن تظل المنهجية المعتمدة في تنفيذ جدول الأعمال ورصده مرنة ومنفتحة على التغيير والتعديل في جو استشعار السبيل. وذكّر الوفد بأن الوفود توصلت في دورة اللجنة السابقة في أبريل/نيسان، إلى توافق للآراء حول التغيير في المنهجية لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن النظام الجديد يرمي أساسا إلى جعل عملية التنفيذ أكثر مرونة وعملية. وأثارت المنهجية الجديدة في البداية مشاغل لدى البلدان النامية التي ارتابت من أن تؤدي إعادة تنظيم التوصيات ضمن مشروعات إلى المساس بالطابع الشامل لجدول الأعمال. وأما عن جميع التوصيات في مجموعات حسب الموضوع، قال إن القلق كان نابعا من تحول المنهجية الجديدة دون إجراء مناقشة شاملة ومعالجة كاملة لمضمون كل توصية. وسعيا إلى تفادي ذلك الخطر، أشار الوفد إلى الشروط الثالثة التي فرضت على الموافقة على المنهجية الجديدة وهي التي سماها الرئيس "القواعد الذهبية الثلاث". فتحدث عن الشرط الأول وهو أن تناقش كل توصية بمعزل عن غيرها قبل مناقشة المشروعات بغية تحديد الأنشطة المقرر تنفيذها. وقال إن الشرط الثاني هو أن لا تجمع في مجموعة موضوعية واحدة سوى التوصيات المتعلقة بأنشطة متشابها أو متطابقة. وتطرق إلى الشرط الثالث وهو تنظيم التنسيق حسب المشروعات وسائر الأنشطة علما بأن من الممكن اقتراح أنشطة إضافية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمنهجية التنفيذ الجديدة، شريطة أن تطبق تلك القواعد الذهبية الثلاث وتحترم، بما يتيح القدر الكافي من المرونة في جو من التعلم بالعمل ومما يساعد على الإسراع في عملية وضع المشروعات وتنفيذها. وإلى جانب الجهود الرامية إلى الإسراع في تنفيذ جدول أعمال التنمية، شدّد الوفد على ضرورة العمل في أسرع وقت ممكن على وضع آليات للرصد بغية إجراء تقييم كمي ونوعي للأعمال المنجزة، لا سيما فيما يتعلق بالتغير الثقافي لأساليب العمل في المنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتقدم الدول الأعضاء في مناقشة كيفية الإتيان بمزيد من الشفافية والمساءلة في مسار المشورة التشريعية والمساعدة التقنية. ونظرا إلى ضرورة تنفيذ جدول أعمال التنمية على صعيد جميع أنشطة الويبو، شدد الوفد على إقامة نظام فعال للرصد وآليات للتنسيق فيما بين لجان الويبو وسائر هيئاتها. وقال إنه يتقدم مع وفدي

الجزائر وباكستان باقتراح آليات للاستجابة إلى الحاجة لرصد عمل اللجنة وتقييمه وتنسيقه بالإضافة إلى الطريقة التي تنفذ بها سائر هيئات الويبو توصيات جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة في ميزانية المنظمة من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في أن يرى استعراض آليات وضع الميزانية لأغراض التنفيذ الفوري للمشروعات المعتمدة من قبل اللجنة وقال إن ذلك أمر حيوي، بما يتمشى وقرارات اللجنة. وفي الختام، شدد الوفد على أهمية عدم إغفال صفة الويبو كوكالة في منظومة الأمم المتحدة. وشدّد على ضرورة النظر في تنفيذ جدول أعمال التنمية في ذلك السياق المنسَّق من أجل تحقيق القيم والمناهج المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة ككل. وأعرب عن ارتياحه لمؤتمر بناء الشراكات لحشد الموارد لأغراض التنمية مرحّبا بتنظيمه، بما يتمشى والتوصية ٢ من جدول أعمال التنمية. وقال إن البرازيل على استعداد لمشاطرة تجاربها في الشراكات في مجالات مثل الصحة والزراعة مع بلدان ذات مستويات تقدّم أقلّ نسبيا.

٥٦- وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن تقديره لجهود اللجنة. وشكر السفير كلارك على عمله الممتاز وإسهامه في اللجنة خلال السنتين الماضيتين. وقال إنه يعلق أهمية كبرى على أنشطة اللجنة وشارك بفعالية في مناقشاتها. وفي ذلك الصدد، قال إنه واثق من أن اللجنة تتيح أساسا لتحقيق ولاية الويبو في النهوض بالأنشطة الفكرية الإبداعية وتسهيل نقل تكنولوجيا الملكية الصناعية إلى البلدان النامية بغية تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورأى الوفد بدوره أن التنفيذ الملموس لجميع الاقتراحات المتفق عليها سيسير بنظام الملكية الفكرية الوطني والدولي نحو نظام متكافئ للملكية الفكرية يمكن تكييفه وفقا لمتطلبات الدول الأعضاء في مجال التنمية. ورأى أيضا أن على اللجنة الإسراع في تنفيذ التوصيات المعتمدة. وفي ذلك الصدد، قال إن آلية للتنسيق، كما اقترحتها وفود الجزائر وباكستان والبرازيل الموقّرة، بغية رصد التقدم المحرز وتقييمه فيما يتعلق بالتوصيات الجاري تنفيذها، مسألة مهمة. وقال إن من شأنها تمكين الدول الأعضاء من منظور واضح إزاء مستقبل عمل اللجنة ومساعدتها على ذلك. وارتأى أن تستعين اللجنة بخبرات لجان الويبو الأخرى.

٥٧- وأكد وفد كوبا من جديد على التزامه بتنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو، وأشار إلى ضرورة الإسراع في ذلك المسار بغية تحقيق الأهداف المحددة من خلال مشروعات ملموسة، بما في ذلك توصيات الدول الأعضاء. وأكّد على أهمية المحافظة على المضمون والشكل للتوصيات الأصلية في جدول أعمال التنمية. وقال إن مبادرات الرقمنة وإنشاء مراكز تطوير التكنولوجيا ودعم الابتكار في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إيجابية جدا. وقال إن الأمر كذلك بالنسبة إلى توفير النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة. وحرص الوفد أيضا على التأكيد على أن جدول أعمال التنمية يتجاوز برنامج عمل اللجنة وهو يمتد إلى جميع القطاعات ويسري على جميع أنشطة الويبو. وأشار إلى ضرورة الإسراع في جدول أعمال التنمية وإدماجه ضمن أعمال مختلف اللجان. وشدّد أيضا على ضرورة ضمان توفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ التوصيات. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٥٨- وأيّد وفد ترينيداد وتوباغو الملاحظات التي تقدم بها منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهنّأ السفير كلارك على قيادته الرزينة وتوجيه الحكيم لهذا المسار. وأثنى على الويبو عملها في إطار اللجنة ونوّه أيضا بالتزام المدير العام الشخصي بجدول أعمال التنمية. وقال إن التزام المدير العام دليل على الأهمية الأساسية التي يكتسيها جدول أعمال التنمية بالنسبة إلى جميع أعضاء الويبو. وأشار إلى التقدم نحو توصيات محكمة التنظيم وميسّرة التنفيذ. وقال إن بلده كان ولا يزال

متفائلا بقبول جدول أعمال التنمية رغم الظروف التي نشأ فيها منذ سنوات قليلة. وقال إن بلده يرى أن التوصيات ذاتها تدل مباشرة إلى ما يلزم عمله للبلدان النامية الصغيرة مثل بلده، عند الإقبال في بداية الأمر على برنامج شامل لتحقيق دور الملكية الفكرية في التنمية الوطنية وإسهامها فيها على أكمل وجه. وشجّع الوفد الويبو على مواصلة دعمها الجيد لتلك المساعي السخية كما بإمكانها الإسهام في النموذج الممكن اتباعه في تغيير مواقف الويبو في المستقبل. وفي ذلك الصدد، رأى الوفد أنه من غير الملائم ولا من باب الحيطة النظر إلى جدول أعمال التنمية كأي برنامج آخر في الويبو، وإنما كقضية أساسية ذات قيمة استراتيجية كبرى بالنسبة إلى المنظمة. وبالنسبة إلى تنفيذ التوصيات، صرح الوفد قائلا إن على بلده بصفته إحدى الدول الأعضاء في الويبو، قدر وافر من المسؤولية على نجاح اللجنة. ورأى أن المسؤولة يمكن ولا بدّ من تقاسمها كواحد من أصحاب المصالح في المنظمة.

٥٩- وأيّد وفد غواتيمالا البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الأمانة على الوثائق التي أعدتها لهذا البند من جدول الأعمال. وأكّد من جديد على تقديره العميق للالتزام الشخصي الذي أبداه المدير العام في ضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية. ورحّب بخطة التنفيذ القائمة على منهج المشروعات حسب الموضوع أو تقسيم التوصيات إلى فئات، والذي اعتمده رئيس اللجنة، السفير كلارك. وقال الوفد إنه واثق من أن المنهج الحيوي الجديد سوف يمكن الدول الأعضاء من ضمان اعتماد التوصيات وتنفيذها بطريقة أكثر فعالية. وفي ذلك السياق، أكّد الوفد على أهمية عمل الشعبة المعنية بتنسيق جدول أعمال التنمية. وشدّد على أنه من الضروري أن يكون هذا المسار شاملا بل وأن يحترم التوازن الجغرافي بغية ضمان التنفيذ الفعال للتوصيات. وأشار الوفد فيما بعد إلى أهمية البيان الذي أدلى به وفد ترينيداد وتوباغو الذي أبرز الحاجة إلى الاهتمام أيضا بالبلدان النامية الصغيرة مثل غواتيمالا. واغتنم وفد غواتيمالا هذه الفرصة كي يعبر عن اهتمامه بالتوصيات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعميم التكنولوجيا والعلاقة بين المنافسة والملكية الفكرية. وأكّد الوفد من جديد على استعداده للعمل بشكل بناء في اللجنة بغية التوصل إلى قرار بشأن آلية التنسيق والرصد فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات. وفي الختام، لاحظ أن البرازيل ومجموعة أخرى من البلدان اقترحت أفكارا مهمة يمكن أن تشكل الأساس لذلك العمل.

٦٠- وأعرب وفد تركيا عن تأييده للعمل الذي أنجزته اللجنة. وشكر في ذلك السياق رئيس اللجنة، السفير كلارك، على الطريقة الموفقة التي وجه بها تلك المفاوضات. وقال إن عمل اللجنة تقدم أكثر في الاجتماع الأخير. وأبدى موافقته على المنهج الذي اعتمدته الأمانة والقائم على مشروعات حسب الموضوع. وقال إن المنهج الجديد سوف يسهل تنسيق تنفيذ توصيات التنمية ورصده وتقييمه. وقال إنه يؤيد أيضا الحاجة إلى آلية للتنسيق بغية تحسين تنفيذ التوصيات. وشدد على أهمية فهم الفرق بين المساعدة التقنية المقدمة حاليا للدول الأعضاء لأغراض التنمية والتدابير الإضافية في إطار توصيات اللجنة.

٦١- وقال وفد تايلند إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وخاصة فيما يتعلق بأهمية جدول أعمال التنمية كأحد اهتمامات الويبو الرئيسية لمواجهة التحديات العالمية. وأشار إلى مرور سنتين على الاعتماد الرسمي للتوصيات الخمسة والأربعين. وشكر الوفد الرئيس كلارك على جهوده الدؤوبة وقيادته من أجل تحقيق تقدم في هذه القضية. وأعرب عن تقديره للنتائج المحققة في دورات اللجنة الثلاث والتي شاركت فيها تايلند بفعالية. وفي ذلك الصدد، نوّه الوفد بالمنهج القائم على المشروعات الذي اعتمدته اللجنة والذي ساعد على الإسراع في عمل اللجنة. وأكّد على أهمية الاستمرار في المحافظة على خصوصيات كل واحدة من التوصيات الخمسة والأربعين عند تطبيق المنهج القائم على المشروعات. ورأى الوفد أن تعميم مبادئ جدول أعمال التنمية على جميع

مجالات عمل الويبو يكتسي أهمية قصوى. وقال إنه يؤيد بالتالي إقامة آليات ملائمة للتنسيق حرصا على أن تعمل جميع لجان الويبو على إدماج جدول أعمال التنمية ضمن عملها. وقال إن تلك الآلية ستؤدي دورا حيويا في عمل الويبو ولا بدّ من اتخاذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، رحّب الوفد بالاقتراح الذي اشتركت في تقديمه باكستان ووفود أخرى، وقال إنه سيكون نقطة مرجعية جيدة. وفي الختام، أعرب عن تطلعه إلى المشاركة بفعالية في المناقشات المقبلة للجنة بغية الإسراع في التنفيذ الهادف للتوصيات بطريقة متسقة وعملية.

٦٢- وأكّد وفد كندا من جديد على التزامه باللجنة ودعمه لجدول أعمال التنمية. وأكّد من جديد دعمه لكل التوصيات الخمسة والأربعين ودعا إلى تنفيذها. ورأى أن منهج المشروعات حسب الموضوع الذي تم اعتماده سوف يسهّل النقاش والتنفيذ.

٦٣- وأيّد وفد سري لانكا البيان الذي أدلى به وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأعرب عن دعمه للاقتراح المشترك لباكستان والجزائر والبرازيل. وشكر الوفد السفير كلارك على بصريته وإسهامه في هذا المجال. وقال إن المدير العام، السيد فرانسس غري، أهل للشكر والتقدير على منهجه الإيجابي في هذا المضمار. وذكّر الوفد بالبيان الذي أدلى به معالي وزير سري لانكا لخدمات المستهلكين، في إطار الجزء رفيع المستوى، والذي شدّد فيه على أن تخصيص الموارد لتنفيذ التوصيات إنما هو استثمار سيعود بالنتائج المنشودة لا محال. وأكّد من جديد على أهمية تخصيص الموارد اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. وقال إنه واثق من أن تعميم توصيات جدول أعمال التنمية هو من الضروريات الأساسية والمركزية. وقال إن تعميم التوصيات في أعمال جميع لجان الويبو يرسي محيطا أنسب للأنشطة الموجهة نحو التنمية وأن تلك المسارات سوف تساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في جهودها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات مثل الصحة والتغذية والبيئة.

٦٤- وأيّد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به منسق مجموعة البلدان الآسيوية وبيانات العديد من الوفود الحاضرة، بشأن أهمية عمل اللجنة بالنسبة إلى البلدان النامية. وشدّد من جديد على الحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي ضمن جميع أنشطة الويبو. وأثنى على المدير العام التزامه في ذلك الصدد. وأعرب أيضا عن تطلعه إلى تقدم ملموس وسريع في تنفيذ جميع التوصيات المتفق عليها والضمانات بتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة. وشدّد بالتالي على أهمية الإسراع في إنشاء آلية للتنسيق ووضع أساليب لرصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتقييمه وإعداد تقارير بشأنه. وقال إنه واثق من أن التنفيذ الناجح والملموس لبرنامج اللجنة سيكون دليلا على التزام الويبو والدول الأعضاء بإنشاء أنظمة للملكية الفكرية تكون فعالة وأكثر توازنا.

٦٥- وضمّ وفد النرويج صوته إلى سائر الوفود للتقدم بالشكر إلى السفير كلارك على عمله المهم في اللجنة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السويد. وأكّد من جديد التزامه بجدول أعمال التنمية والمنهج الجديد في العمل القائم على المشروعات حسب الموضوع. ورأى أن التنسيق يمكن بل ويجب أن يكون منسقا مع عمل سائر هيئات الويبو من خلال هياكل الإدارة القائمة والإجراءات المعمول بها. وذكّر الوفد الجمعية بالاقتراح الذي تقدمت به المجموعة باء والوارد في الوثيقة CDIP/4/10 وقال إن النرويج تؤيد هذا الاقتراح تأييدا كاملا. وفي الختام، قال الوفد إنه يتطلع إلى مزيد من المناقشات على أمل اختتام المناقشات حول آليات الرصد والتقييم في الدورة المقبلة للجنة في شهر نوفمبر/تشرين الأول من هذه السنة.

٦٦- وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الاتحاد الأوروبي. واعتبر جدول أعمال التنمية جزءا أساسيا وحيويا من عمل الويبو. وأعرب عن ترحيبه لتعميم جدول أعمال التنمية كتطوّر في برنامج عمل الويبو وتقويمها الاستراتيجي. ورأى أن إنشاء الشعبة الجديدة المعنية بتنسيق جدول أعمال التنمية، إلى جانب الاعتمادات المخصصة من الميزانية، سوف تضمن تحقيق الأهداف الإنمائية على المدى الطويل والتوصيات التي اعتمدتها أعضاء اللجنة في سنة ٢٠٠٧. وأعرب عن ثقته في أن المدير العام وفريق إدارته العليا، ولا سيما نائب المدير العام للتنمية، هم بلا شك المؤهلون لتوفير الخبرة والتوجيه والطاقة اللازمة لضمان تحقيق جميع توصيات جدول أعمال التنمية دون تأخير بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة. وعن آلية التنسيق، قال وفد المملكة المتحدة إنه يتفق وموقف المجموعة الذي تم تأكيده في لجنة البرنامج والميزانية وهو أن تظل آلية التنسيق عديمة التأثير في الموارد.

٦٧- وأحاط وفد بنغلاديش علما بتقرير اللجنة. وأعرب عن تقديره لعمل اللجنة. وأثنى على السفير كلارك قيادته للمسار الذي بلغ بالدول الأعضاء مبلغا مما كانت عليه قبل سنين قلة. وشكر الوفد الأمانة على دعمها المفيد ونوّه بدور المدير العام في التقدم بأهداف جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال التنمية مسألة تتداخل فيها القطاعات وتحتاج إلى أن تعمّم على المنظمة ككل وأن تؤخذ في الحسبان في جميع أنشطة الويبو وأعمال اللجان. وأشار إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ جدول أعمال التنمية مع إجراء تقييم دولي للتقدم المحرز. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وخصّ بالذكر ما ورد فيه عن الحاجة إلى إنشاء آليات مناسبة للتنسيق وأساليب ملائمة للرصد والتقييم وإعداد التقارير فيما يتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إنه يوافق كليا على ما أفادت به بعض الوفود بشأن ضرورة إنشاء تلك الآليات في أقرب وقت ممكن. وقال إنه ما كان لبلده بنغلاديش أن يغفل، بصفته منسق البلدان الأقل نموا، التأكيد على أهمية تنفيذ جدول أعمال التنمية بالنسبة إلى البلدان الأقل نموا إذ أن العديد من تلك التوصيات تخصّ تلك البلدان مباشرة. وقال إن التنفيذ المبكر للتوصيات سيساعد تلك البلدان على تكوين الكفاءات وتشييد المؤسسات والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية بما يمكنها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واستطرد قائلا إن الوزراء شاركوا في يوليه/تموز ٢٠٠٩ في محفل الويبو رفيع المستوى للبلدان الأقل نموا واعتمدوا قرارا وزاريا شدّدوا فيه على ضرورة التنفيذ المبكر لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لتوصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة بالبلدان الأقل نموا بتمويل من ميزانية الويبو العادية ومن خلال توليد موارد إضافية لدعم الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية في الويبو. وأضاف قائلا إن الإعلان يحثّ جميع الشركاء في التنمية على المشاركة بفعالية في جهود المدير العام من أجل إنشاء صناديق استئمانية لفائدة البلدان الأقل نموا. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إن البلدان الأقل نموا تنادي بالتنفيذ الكامل والمبكر للتوصيات ذات الصلة بالبلدان الأقل نموا، ولا سيما التوصية ٢ التي تركز على الحاجة إلى موارد إضافية لتقديم مزيد من الدعم لفائدة الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية وذات الصلة بالبلدان الأقل نموا.

٦٨- وأكّد وفد كوستا ريكا من جديد على تأييده الشامل لجدول أعمال التنمية، وأحاط علما بالوثيقة WO/GA/38/3 . ورحّب بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار بصورة خاصة إلى المشروعات الجديدة المتعلقة بالفئة ألف حول "المساعدة التقنية" مرحّبا بتحديد يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ موعدا للشروع في تنفيذ ثلاثة مشروعات تهمّ وفد بلده أساسا في مجال الملكية الفكرية وقانون المنافسة والملكية الفكرية والملك العام. وقال إن بلده، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان النامية، يدرك أن تنفيذ جدول أعمال التنمية موضوع ذو أهمية رئيسية وإنه يقرّ بأهمية جهود الدول الأعضاء المشاركة في ذلك المضمار. وقال إنه شارك في اجتماعات موازية خلال الأسبوع كي يبيّن للمنظمة أولوياته فيما

يتعلق بالتنفيذ. وقال إن الجهود ينبغي أن تكون مشتركة وأن العمل الجماعي هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضمن النجاح للمشروعات الرئيسية. وأوصى الوفد المنظمة بتنفيذ مبادئ جدول أعمال التنمية بطريقة معمّمة على جميع أنشطة المنظمة. وأشار إلى الحوار الوطني الدائر في كوستا ريكا حول جدول أعمال التنمية بغية إذكاء الوعي بالموضوع والتشجيع على حوار بأكبر مشاركة ممكنة والإسهام بالتالي في استخدام الموارد بفعالية. وفي الختام، اقترح أن بلدان أخرى قد ترغب في الاسترشاد بذلك المثال وتخصص الموارد اللازمة لدعم تلك الأنشطة.

٦٩- وتقدم وفد جنوب أفريقيا بعبارات الشكر والتقدير لرئيس اللجنة، السفير كلارك. وشكر أيضا رئيس الجمعيات على كفاءته في توجيه مختلف دورات الجمعيات. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال الموقر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأكّد على دعمه للاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان بشأن آليات التنسيق والرصد. وأشار إلى المسألة التي ذكرها معالي الوزير عن آليات التنسيق والرصد وأكّد من جديد على موقفه إزاء أهمية القدرة على تتبع التقدم في العمل المنجز في اللجنة. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن ارتياحه للتقدم المحرز في قضايا جدول أعمال التنمية وقال إنه سيستمر في تقديم اقتراحات بشأن المشروعات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى جنوب أفريقيا التي تشمل مشروعات متعددة منها الملكية الفكرية والمنافسة ونقل التكنولوجيا والابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأعلن أنه سوف يتقدم باقتراحات للنظر فيها آملا أن تأتي اقتراحاته بزخم في هذا المجال. وشدّد على المسألة التي تطرق إليها سابقا فيما يتعلق بالميزانية وأكّد من جديد على ضرورة تخصيص الموارد الملائمة كي تصبح بندا ثابتا في ميزانية المنظمة وضمان التنفيذ المتوازن للتوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية. وفي الختام، ارتأى أن تكون لجدول أعمال التنمية صلة يومية بعمل الويبو.

٧٠- وأيّد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الاتحاد الأوروبي. وشكر السفير كلارك على كفاءته وإنصاته عند توجيه عمل اللجنة. وقال إن العمل المنجز في اللجنة قد تقدّم وإن ذلك التقدم سائر بطريقة مرضية. وأشاد بالعمل الجوهري الذي أنجزته الأمانة وأشار بصورة خاصة إلى المبادرة الرامية إلى جمع التوصيات في فئات حسب الموضوع. وعن آلية التنسيق، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به المجموعة باء. وفي الختام، رحّب باقتراح المدير العام الذي تعهّد بتقديم تقرير سنوي إلى اللجنة. وأعرب عن استعداده للمشاركة بطريقة بناءة في المناقشة حول آلية التنسيق في الدورة المقبلة للجنة.

٧١- وحرص وفد الهند على الإفصاح عن تقديره لما أبداه السفير كلارك من رئاسة متميزة وقيادة بارزة وتوجيه ممتاز في مداولات اللجنة. وأثنى أيضا على اللجنة العمل الذي أنجزته. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره للمدير العام إذ جعل جدول أعمال التنمية في صلب انشغالاته وفي أولى أولويات الويبو. وأيّد كليا منهج تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة الويبو على كل المستويات، وقال إن ذلك يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الختام، قال إنه واثق من أن جميع الدول الأعضاء سوف تلمس في وقت معين نوعا من الارتياح بأن جدول أعمال التنمية قد تقدم فعلا وحقق نتائج إيجابية.

٧٢- وشكر وفد سويسرا السفير كلارك على عمله والتزامه كرئيس للجنة. وأكّد دعم بلده والتزامه بالتنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وبعمل اللجنة. وقال إن المنهج القائم على المشروعات حسب الموضوع الذي اعتمد في الاجتماع السابق للجنة لأغراض تنفيذ التوصيات، يحتوي على العناصر اللازمة لتعزيز التنسيق فيما بين الأمانة واللجنة. وأضاف قائلا إن المنهج سوف يتيح التنفيذ الفعال للتوصيات فضلا عن رصد ذلك التنفيذ من قبل الأمانة واللجنة. ورأى أن المنهج الجديد،

مصحوبا بعمل شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية والموارد المتاحة للتنفيذ والعمل الجاري في مختلف إدارات الويبو من خلال تعميم جدول أعمال التنمية، كل ذلك سوف يساهم في تعزيز تنفيذ التوصيات. وفي الختام، أعرب عن تأييده لبيان المجموعة باء وبيانات سائر أعضاء المجموعة باء خلال الجمعية الحالية وفي لجنة البرنامج والميزانية.

٧٣- وأعرب وفد فنزويلا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن دعمه لجدول أعمال التنمية. وحثّ اللجنة على النظر في عملها والحاجة إلى إيلاء الأولوية للحقوق، مثل الحق في الغذاء، قبل المصالح التجارية. وشدّد على ضرورة التباحث في اللجنة حول نماذج النقل الفعال للتكنولوجيا التي من شأنها أن تفضي مثلا إلى نموذج اجتماعي لنقل المعارف بما يساعد على تجاوز العراقيل الموجودة حاليا في العديد من البلدان فيما يتعلق بتوفير المواد الأساسية مثل الأغذية والأدوية.

٧٤- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه شارك خلال السنوات الخمس الماضية، في إطار اللجنة المؤقتة المعنية بجدول أعمال التنمية ثم في إطار اللجنة الحالية، مشاركة فعالة وبناءة في المناقشات حول دور الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة في أعمال اللجنة الحالية. وتوجّه بعبارات الشكر الخاص إلى السفير كلارك على خبرته وكفاءته في العمل كرئيس قاد اللجنة إلى الأمام. وأعرب عن التزامه بمنهج المشروعات حسب الموضوع المعتمد في تنفيذ التوصيات المتفق عليها والتي اعتمدتها الدول الأعضاء في الدورة السابقة للجنة. وقال إن ذلك المنهج الجديد سوف يساعد على تفادي الازدواجية في إنفاق البرامج من خلال تحديد العناصر المشتركة والصلات بين التوصيات والتقدم بالتالي في عمل اللجنة. وفي الختام، جدّد الوفد تأييده لاقتراح المجموعة باء فيما يتعلق بآلية التنسيق.

٧٥- وأيّد وفد أوروغواي البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدّد على الأهمية التي يعلقها بلده على تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية. وشكر السفير كلارك على عمله الممتاز في رئاسة اللجنة. وشكر المدير العام على التزامه الشخصي بهذا الموضوع. وقال الوفد إنه مثل سائر الوفود يفهم ويعتقد أن تنفيذ التوصيات المتفق عليها ينبغي أن يتم بطريقة معممة على جميع مجالات عمل الويبو. وشكر الوفد البلدان التي تقدمت باقتراحات لتحليل آلية التنسيق والرصد. وفي الختام، حثّ المدير العام على أن يطلب من الأمانة إجراء تحليل للاقتراحات المقدمة وصياغة توصية محدّدة في ذلك الشأن وإحالتها إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠١٠.

٧٦- وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيانات السابقة فيما يتعلق بتجديد الالتزام بجدول أعمال التنمية وبعمل اللجنة. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر السفير كلارك على عمله الممتاز في رئاسة اللجنة. وقال إن الدول الأعضاء ربما فقدت رئيسا رائعا لكنها كسبت مديرا عظيما. وقال إن العمل الذي تم إنجازه خلال دورات اللجنة الثلاث الأولى زرعت الأمل في الدول الأعضاء. وأشار إلى الجهود الرامية إلى الإسراع في المناقشات حول آلية التنسيق والرصد وإلى الاقتراحات التي تقدم بها عدد من الدول الأعضاء قبل ٣١ يوليه/تموز ٢٠٠٩. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في تلك الاقتراحات خلال دورتها الرابعة بغية التوصل إلى قرار في هذا الشأن. وحثّ الأمانة على الإسهام بوثيقة تحتوي على تلك الاقتراحات قبل انعقاد الاجتماع المقبل بوقت كاف. وقال إنه من الضروري الإسراع في أعمال التنفيذ لأن كل الموضوعات الأخرى من جدول أعمال التنمية ليست متضمنة في التوصيات الخمسة والأربعين. وقال

إن العديد من التوصيات تتداخل فيها مختلف القطاعات وينبغي بالتالي ألا تنحصر ضمن اللجنة فقط بل ينبغي أن تنظر فيها عدة لجان أخرى في الويبو. وفي الختام، خلص الوفد إلى ضرورة إدماج الاقتراحات المقدمة ضمن جداول أعمال اللجان الدائمة الأخرى في الويبو.

٧٧- وضمّ وفد جمهورية كوريا صوته إلى سائر الوفود في الثناء على رئيس اللجنة. وأشاد بالتقدم المحرز في تجسيد التوصيات الخمسة والأربعين خلال دورات اللجنة الثلاث. وشكر السفير كلارك على إنجازاته. ورحّب الوفد بمنهج المشروعات حسب الموضوع الذي اعتمدته الدول الأعضاء آملا في أن تجرى مناقشات مثمرة حول كيفية تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين. وقال إنه واثق في أن الرئيسة الجديدة سوف تبرهن على قيادتها في السير بالمناقشات إلى الأمام. وأكّد الوفد من جديد التزامه بالمشاركة بفعالية في مناقشات اللجنة وتنفيذ التوصيات. وشدد على ضرورة اعتماد منهج متوازن في مناقشات اللجنة وتخصيص حصص متساوية من الوقت للنظر في المشروعات الجديدة المقدمة والموافقة عليها كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر بنود جدول الأعمال. وحذّر من أن يتأخر استعراض المشروعات الجديدة والموافقة عليها بسبب مناقشة قضايا أخرى. وفي ذلك الصدد، أشار الوفد إلى الاقتراحات المتعددة المقدمة في دورة اللجنة السابقة والتي لا تزال تنتظر دورها كي تُناقش. وقال إن من بين تلك الاقتراحات واحد تقدمت به جمهورية كوريا. واقترح أن تناقش الدورة المقبلة في نوفمبر/تشرين الأول المشروعات الجديدة المقدمة كلها بإسهاب حتى يتسنى الشروع في تنفيذها دون تأخير.

٧٨- وتوجّه وفد بنما إلى الرئيس متمنيا له النجاح في أداء المهمات الدقيقة المنوطة به وشكر أمانة الويبو على الوثائق المفيدة جديدا التي قدمتها. وأعرب عن تقديره الكبير للالتزام والاهتمام اللذين أبداهما المدير العام شخصيا إذ وضع من بين التحديات النجاح في تنفيذ جدول أعمال التنمية وإدماجه كتركيز محوري في عمل المنظمة. ورحّب بمنظوره القائم على اقتراح سبل جديدة تكفل تطبيق جدول أعمال التنمية والاستفادة بالتالي من المزايا التي تتيحها الملكية الفكرية كأداة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي طالما سعت إلى تحقيقها بلدان مثل بنما. وأعرب الوفد عن تأييده الشامل للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن جدول أعمال التنمية مبادرة ممتازة وأشاد بالعمل الكبير المنجز في اللجنة خلال اجتماعاتها السابقة. وأبرز التقدم الموضوعي المحرز وأقرّ بالجهود التي بذلت منذ انطلاقة العمل لا سيما وأن التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية سوف يساعد على تضييق الهوة بين البلدان كلها فيما يتعلق بالإلمام بالملكية الفكرية والقدرة على الإتيان بأجوبة في هذا المضمار. وقال إن بنما تؤيّد الإدارة القائمة وتقدّر الجهود المبذولة. وقال إن البلد يتعهّد بتنفيذ النجاحات المحققة معربا عن تأييده القوي للتعاون في جميع المجالات وللانتفاع الأمثل بالزخم والتكامل اللذين تحقّقا بغية تحقيق النتائج المرتقبة. وانضم الوفد إلى الوفود الأخرى للترحيب بمنهج المشروعات حسب الموضوع الذي قدمته الأمانة بغية الإسراع في مسار تطبيق التوصيات حتى يتسنى ترجمة تلك المشروعات إلى فوائد ملموسة بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وذكر الوفد إحدى النقاط التي تستقطب اهتمامه بصورة خاصة وهي تتعلق مباشرة بقياس النتائج كميا عوضا عن الاكتفاء بقياسها نوعيا وبمشاطرة تلك النتائج من أجل تقدير إمكانيات مواصلة التطوير واستحداث مواطن التكامل. وفي سياق الشروع في تنفيذ المهمات المحددة في إطار جدول أعمال التنمية، أعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بالعمل بصورة محددة على تشخيص الوضع الراهن للملكية الفكرية على المستوى الوطني وقال إن ذلك قد تم فعلا بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقال إن ذلك العمل فتح المجال إلى تصميم استراتيجية للملكية الفكرية ثم إلى وضع خطط عمل بالاستناد إليها. وأضاف قائلا إن عدم الإلمام بالوضع الراهن يجعل من المستحيل معرفة إلى أين سيؤدي ذلك العمل في المستقبل ناهيك عن معرفة كيف يمكن الوصول إلى ذلك.

٧٩- واستفسر وفد باكستان عن البند ٢٣ من جدول الأعمال وذكّر بالاقتراح الذي سبق وأن تقدم به بشأن فقرة القرار في الوثيقة المعنية. وقال إنه بعد أن قرأ الاقتراح على الاجتماع مرتين ولم يسمع أي اعتراض عليه، فإنه فهم من ذلك أن الاقتراح قد قبل. والتمس الوفد من الرئيس أن يؤكد له ما آل إليه اقتراحه.

٨٠- ودعا الرئيس الاجتماع إلى التعليق على اقتراح باكستان. وأعرب عن انشغاله إزاء مجرى المناقشات. وقال إن الانتقال من بند إلى آخر يؤدي إلى نوع من اللبس في العمل أمام الجمعيات. وأكّد الرئيس أنه أعطى الكلمة لوفد باكستان وأن المسألة المطروحة للنقاش هي البند ٢٣ من جدول الأعمال وأنه يحاول أن يتبين من وجود أية اعتراضات على اقتراح وفد باكستان. وأمام غياب أية اعتراضات على الاقتراح المذكور، اقترح الرئيس الرجوع بالنقاش إلى البند ١٤.

٨١- وقال وفد ألمانيا إنه فهم هو وبعض الوفود في القاعة ولا سيما من المجموعة باء بأن البند ٢٣ من جدول الأعمال قد اعتُمد وفقا للطريقة التي صيغت بها الوثيقة المقدمة إلى الجمعيات دون أية تعديلات في ذلك الصدد. وأضاف قائلا إنه في حال رغب وفد باكستان تعديل قرار الجمعيات فسيقتضي الأمر إجراء جولة إضافية من المناقشات حول المسألة.

٨٢- وسعيا إلى السماح بمزيد من المناقشات، قال الرئيس إن البند ٢٣ لا يزال مفتوحا. فاقترح الرئيس أن تتناول الجمعيات البند ١٤ من جدول الأعمال من جديد.

٨٣- وأيّد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد تونس باسم مجموعة البلدان العربية. وأقرّ بأهمية الجهود التي بذلها السفير كلارك في رئاسة أعمال اللجنة وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة والعمل الممتاز الذي تم إنجازه في اللجنة. ورأى الوفد أن الميزانية غير كافية وأعرب عن أمله في أن تكون الميزانية في المستوى المطلوب لتنفيذ جدول أعمال التنمية. ورحّب بالتزام المدير العام بجعل البعد الإنمائي جزءا جوهريا في جميع أنشطة الويبو وأعرب عن تقديره لمستوى التزام المنظمة والدول الأعضاء. ورحّب أيضا باقتراح المدير العام بتقديم تقارير سنوية إلى اللجنة عن التنفيذ.

٨٤- وأطلع الرئيس الاجتماع بأن هناك اقتراح من وفد باكستان بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال وهو إضافة إلى الوثيقة قيد النظر فأعطى الكلمة للأمانة.

٨٥- وأشارت الأمانة إلى أن الاجتماع انتقل مساء الجمعة إلى البند ٢٣ من جدول الأعمال بطلب من وفد باكستان الذي كان يرغب في إضافة فقرة إلى فقرة القرار. وأضافت قائلة إنه بعد مشاورات بين وفد ألمانيا وهو منسق المجموعة باء ووفد باكستان، اتفق الوفدان على صياغة بشأن فقرة القرار تكون على النحو التالي: "أحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير وحثّت اللجنة على السعي جاهدة من أجل التوصل إلى اتفاق حول آلية تنسيقية لرصد تنفيذ التوصيات وتقييمه وإعداد تقارير عنه وأن ترفع تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها لسنة ٢٠١٠". وقالت الأمانة إنها فهمت أن الوفدين اتفقا على تلك الصياغة، ويمكن بالتالي للاجتماع أن يعتمد الفقرة.

٨٦- وأمام غياب أية تعليقات من الحضور، تم اعتماد الفقرة ٨٤ أعلاه.

٨٧- وأشار وفد الأرجنتين إلى بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدّد على الأهمية والحاجة إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية وضمان إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو. ورحّب بالتزام الأمانة بصياغة المشروعات تنفيذا للتوصيات. وطلب أن تتاح الموارد البشرية والمالية

اللازمة لتنفيذ جدول أعمال التنمية كجزء من ميزانية الويبو العادية. وأكّد الوفد من جديد على اهتمامه بالتوصل إلى اتفاق دون تأخير حول آليات التنسيق وأساليب الإشراف والتقييم وإعداد التقارير بغية ضمان التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية. وشدّد على أن التزام جميع الدول الأعضاء بالمشاركة في الحوار بطريقة بناءة أمر ضروري لوضع الصيغة النهائية لبرنامج عمل اللجنة في المستقبل والتنفيذ الشامل لجدول الأعمال. وقال إن الأرجنتين تعلق أهمية خاصة على التوصيات الخاصة بوضع القواعد والمعايير ومواطن المرونة، والسياسة العامة والملك العام (الفئة باء). ودعا إلى أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار في جميع أنشطة الويبو لوضع القواعد والمعايير. وتطلع إلى إتمام الدراسة حول مواطن المرونة في إطار اتفاق تريبس عمّ قريب. ورأى أن إدماج البعد الإنمائي سوف يساعد على ضمان مسايرة قواعد الملكية الفكرية لأهداف السياسة العامة، مثل حماية الصحة العامة والتنوع البيولوجي والنفاذ إلى المعارف.

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن العمل المتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

٨٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/4.

٨٩- وشكر فد باكستان الأمانة على انفتاحها في المناقشات وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها من أجل مراعاة مشاغله.

٩٠- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأقرّ بأهمية عمل اللجنة الاستشارية. وقال إن الويبو وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعنى بالملكية الفكرية في العالم وهي المحفل المناسب لمناقشة قضايا الملكية الفكرية. وحرص الوفد على ضمان دور الويبو في المناقشات الدولية حول وضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية. وقال إن الصعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء ينبغي ألا تستخدم كذريعة لتبرير التهديد بتعدد المشروعات خارج الويبو. وفي هذا الصدد، أكّد الوفد أن المجموعة ستدعم دائما الحلول متعددة الأطراف داخل الويبو. وقال إن نجاح مكافحة التعديات على الملكية الفكرية يتوقف على مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي. وجدّد الوفد في هذا الصدد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٨ بشأن ضرورة الاسترشاد بالتوصية ٤٥ من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في مناقشات اللجنة الاستشارية في المستقبل. وأشار إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالاستراتيجيات القمعية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومراعاة المحيط الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للدول الأعضاء. واقترح تركيز عمل اللجنة الاستشارية على تحديد العناصر التي تشجّع أعمال التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتركيز أيضا على كيفية تجاوزها بغية إذكاء الاحترام المستديم للملكية لفكرية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره الكامل للعمل الذي أنجزته الأمانة وأكّد من جديد عن التزام المجموعة بالبحث عن أفضل السبل لمواصلة العمل مع الأمانة وسائر الدول الأعضاء في إطار اللجنة الاستشارية.

٩١- وشكر وفد مصر الأمانة على الوثيقة WO/GA/38/4. وذكّر بأن الدورة الرابعة للجنة البرنامج والميزانية شهدت اتفاقا بإدراج بند بشأن المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة ضمن جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة الاستشارية. والتمس الوفد أن يذكر ذلك الاتفاق في التقرير.

٩٢- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وقال إن التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما أعمال التقليد والقرصنة، صارت خطرا محدقا بالعديد من قطاعات الأعمال

وأصبحت تهدد المستهلكين والحكومات عبر العالم. وقال إن معظم المنتجات اليوم كيف ما كانت تتعرض للتقليد غير المشروع، بما في ذلك الأجهزة الرياضية والأدوات وقطع غيار السيارات وقطع غيار الطائرات والمنتجات الدوائية والأفلام والأغاني والإلكترونيات والمواد الغذائية واللعب والمنتجات الفاخرة. وقال الوفد إن المنتجات في كل تلك الفئات مهدّدة. وشدّد على أن كل المنتجات حتى وإن قلّ سعرها فهي تقلّد رغم ذلك ولا مأمن لأية علامة من التقليد. وقال إن من الواضح تأثير ذلك كله في المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق وكذلك التهديد بصحة المستهلكين وسلامتهم. وحذّر الوفد من أنه في حال عدم اتخاذ أية تدابير عالمية ووطنية فإن تلك الجرائم سوف تزيد انتشارا ومن شأنها أن تودي بمجمل القطاعات الاقتصادية بين يدي المنظمات الإجرامية. واعتبر أن مواجهة هذا التحدي تقتضي مزيدا من الالتزام والتنسيق فيما بين جميع أصحاب المصالح. وفي هذا الإطار، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترحّب بالعمل الذي أنجزته اللجنة الاستشارية منذ سنة ٢٠٠٢. وفي الوقت ذاته، دعا الأمانة إلى الإسراع في أنشطتها في هذا المجال بغية الاستجابة قدر الإمكان للطلب على المساعدة التقنية من الدول الأعضاء في الويبو في هذا المجال. وقال إن من الطبيعي أن تعتمد الويبو منهجا طموحا إزاء هذه المسألة المهمة بصفتها المنظمة الدولية المسؤولة عن حقوق الملكية الفكرية.

٩٣- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الشامل لعمل الويبو في تعزيز التعاون فيما بين هيئات الإنفاذ وسائر المنظمات المعنية في هذا المجال. وأثنى على الويبو جهودها معربا عن دعمه لها في سعيها إلى تنسيق جوانب الإنفاذ وتعزيزها في مجال المساعدة التقنية. وشدّد على أن اللجنة الاستشارية محفل قيّم لتبادل المعلومات والتجارب القطرية فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن تجارب مختلف البلدان التي تم تقاسمها في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية كانت غزيرة بالمعلومات ومفيدة إذ وجدت فيها الدول الأعضاء معلومات عن تطوير برامج التوعية والتدريب والتعليم في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه يتطلع إلى الدورة الخامسة للجنة الاستشارية في نوفمبر/تشرين الثاني، مع مراعاة التوصية ٤٥ من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب الوفد عن تأييده لجهود الأمانة في مجال المساعدة التقنية الرامية إلى النهوض بالإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية مع التركيز بصورة خاصة على وحدات التدريب على إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة.

٩٤- وذكّر وفد جنوب أفريقيا بالمغزى من إنشاء اللجنة الاستشارية. وقال إن الهدف منها هو إسداء المشورة للويبو وللمدير العام بصورة خاصة، وتظل ولايتها بالتالي منحصرة في دور استشاري دون أن يرتقي إلى مستوى دور لجنة للإنفاذ. وأضاف قائلا إنه في حال وجود رغبة في إنشاء لجنة من ذلك القبيل فعلى الويبو أن تكون على وعي بأي قرار تتخذه لإنشاء وحدة للإنفاذ وينبغي أيضا العمل على إدارة مسار اللجنة الاستشارية على نحو سليم. وشدّد الوفد على أنه لا يعترض على إنفاذ الملكية الفكرية ولكنه يعتقد بأن إنشاء هيئة بطريقة فاعلة وفي محيط داعم يقتضي تشكيل الهيئة الملائمة وتزويدها بالكفاءات الكافية للتعامل مع الإنفاذ.

٩٥- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/38/4 ووافقت على اقتراح وفد مصر كما ورد في الفقرة ٩٠ أعلاه.

البند ٢٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

٩٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/5.

٩٧- وقدّمت الأمانة للوثيقة WO/GA/38/5 التي تتناول عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

٩٨- وأعرب وفد مصر عن ارتياحه إذ من المقرر أن يُعقد الاجتماع الثاني لملتقى أصحاب المصالح بشأن معاقي البصر (ملتقى أصحاب المصالح) في مصر لاحقا هذه السنة. وقال إن تنوع المشاركين وأصحاب المصالح إنما يعكس المنهج المنفتح للمنظمة وبعدها العالمي. واقترح أن تنظم الويبو ندوة إقليمية حول التقييدات والاستثناءات لأغراض التعليم والنفاذ إلى المعارف في أفريقيا. ودعا إلى مراعاة جميع الجوانب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، وينبغي بالتالي اعتماد منهج شامل إزاء التقييدات والاستثناءات. وقال إنه يؤيد الموقف الذي أعربت عنه مجموعة البلدان الأفريقية خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة الدائمة.

٩٩- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكّر بأن الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨ التمست من الأمانة أن تعد تقريرا عن مداولات اللجنة الدائمة فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وأعرب عن تقديره للإجراءات الجديدة التي اتخذت. وأشار إلى الاقتراح الذي تقدمت به حكومات البرازيل وإكوادور وباراغواي في الدورة السابعة عشرة للجنة بشأن معاهدة لتمكين معاقي البصر والقراءة من النفاذ إلى المواد المحمية بحق المؤلف، مذكّرا بأن المعاهدة ليس من شأنها المساس بعمل اللجنة بأي شكل من الأشكال في مجال التقييدات والاستثناءات، بصورة خاصة في مجالات مثل التعليم والمكتبات والمحفوظات. ورأى أن اقتراح المعاهدة يتمشى واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الخصوص بالنسبة إلى المادتين ٩ و١٣ من الاتفاقية. وقال إن المجموعة تحث الويبو على دعم الأمم المتحدة في أنشطتها الرامية إلى تحسين نفاذ الفئات الضعيفة إلى المعرفة.

١٠٠- وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لوجهات نظر مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحّب بإدراج موضوع التقييدات والاستثناءات في جدول أعمال اللجنة بشكل دائم. وقال إن البرازيل تتخذ موقف مصر ذاته إزاء اعتماد منهج واسع النطاق فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وأعرب عن أمله في أن تكون اللجنة قادرة على إجراء المناقشات التقنية والمحددة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي القراءة.

١٠١- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها. ورحّب بالاحتفاظ بموضوعي حماية فناني الأداء السمعي والبصري وحماية هيئات البث في جدول أعمال اللجنة. وقال إن مواصلة المناقشات الدولية حول التقييدات والاستثناءات سيعود بفوائد جمة. وأثنى على الأمانة تنظيم الندوات الوطنية والإقليمية وأعرب عن تقديره للجرد الذي أجرت الأمانة للمواقف إزاء الأداء السمعي البصري في الاجتماع الإعلامي على هامش الدورة السابعة عشرة للجنة. وقال إن الوثيقة الإعلامية التي أعدتها الأمانة تنفيذا لقرار دورة اللجنة الأخيرة يمكن أن تساعد، إلى جانب مشاورات مفتوحة، على إيجاد حل ممكن للخروج من المأزق الحالي. وذكّر بالدعم القوي الذي أبداه المدير العام للمسار في الدورة الثامنة عشرة للجنة مرحّبا بأن تكرّس دورة بكاملها لتلك المسألة. وفي

مجال حقوق هيئات البث، شكر الوفد الأمانة على الاجتماع الإعلامي الذي نظمته على هامش الدورة الثامنة عشرة للجنة، متطلعا إلى استلام الدراسة حول الوقع الاقتصادي والاجتماعي المترتب على الانتفاع غير المشروع بإشارات البث. وأشار إلى ولاية الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧ التي أخذت بالشروط الرئيسية التي وضعتها الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦. وذكر الجهود الجيدة التي بذلت لإبرام معاهدة مجدَّدة لحماية حقوق هيئات البث ودعا إلى عدم تفسير فشل اللجنة بانعدام الإرادة وإنما كنتيجة للشروط الصارمة جدا التي وضعتها الجمعية العامة لعقد مؤتمر دبلوماسي. واقترح أن تبحث اللجنة السبل الممكنة للسير قدما في المناقشات، بما في ذلك إمكانية مراجعة الشروط الحالية لعقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل. وأثنى على رئيس اللجنة الورقة غير الرسمية التي أعدها بشأن حقوق هيئات البث. ورأى في الاستبيان المقبل والوثيقة بشأن التقييدات والاستثناءات ما يكفي كأساس لمناقشات مقبلة. وقال إن التقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي البصر مسألة عاجلة ومهمة جدا وينبغي أن تستند المناقشات بشأنها إلى عناصر ملموسة وواقعية، بحيث تمكن بذاتها وإلى جانب إسهامات من ملتقى أصحاب المصالح من إتاحة حلول فعالة وفي الوقت المناسب في هذا الشأن. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها عازمة على المشاركة في مناقشات الويبو بروح إيجابية.

١٠٢- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن ثقته في قدرة الأمانة على التوصل إلى نتائج ملموسة وتحقيق إنجازات في المسائل المطروحة على جدول أعمالها. وأبدى التزامه بأداء دور استباقي في المناقشات حول الاعتراف بحقوق فناني الأداء. وقال إن المشاورات غير الرسمية التي نظمتها الأمانة كانت مفيدة جدا وأتاحت الفرصة لإجراء عملية مماثلة على الصعيد الوطني. وقال إن جنوب أفريقيا بصفتها بلدا ناميا مهتمة جدا بمواصلة العمل على التقييدات والاستثناءات. وقال إن حكومة بلده تتابع مسارا لمراجعة سياساتها العامة في مجال حق المؤلف ومن المقرر إدراج موضوع التقييدات والاستثناءات ضمن تلك العملية. وقال إن المنهج الذي اعتمدته الأمانة للتصدي لمشكلات معاقي البصر بطريقة متفرقة قد لا يكون المنهج الأفضل. ورأى توسيع نطاق ذلك المسار لتغطية سائر أشكال التعوق أيضا.

١٠٣- ورحّب وفد إكوادور بعمل الأمانة في مجال التقييدات والاستثناءات. وقال إن الدراسة المقارنة الجاري إعدادها حول التقييدات والاستثناءات للأغراض التعليمية والدراسات من المجتمع المدني وإسهامات الوفود كلها تتيح أساسا جيدا لإطلاق المناقشات حول الموضوع وحول مشروعية نظام حق المؤلف ككل. وحثّ اللجنة على السير قدما نحو الاعتراف بحد أدنى من التقييدات والاستثناءات. وأشار إلى إحصاءات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن من بين ٣٤٠ مليون شخص معاق البصر يوجد قسط كبير في البلدان النامية وأن محدودية الكتب المتاحة لهم خصيصا تطرح مشكلة خطيرة. ورأى أن توضع التقييدات والاستثناءات بما يتمشى والحرية الأساسية للجميع وبما يبهرن على احترام لكرامة الإنسان. وذكّر بأن اتفاقية برن ذاتها تحتوي على عدد من التقييدات والاستثناءات التي تتيح مجالات معينة من الامتيازات لأغراض محددة، مثل التعليم والثقافة، وتتيح أيضا للمبدعين نفاذا مجانيا للمصنفات المنشورة. وقال إن الوقت قد حان لمراجعتها في ضوء الواقع الرقمي الجديد حيث لا تملك الأعداد الكبيرة من سكان البلدان النامية إلا نفاذا محدودا للمعارف فضلا عن نفاذها إلى الإنترنت. وقال إن أفضل السبل لتنظيم حق المؤلف والحقوق المجاورة وضمان إنفاذها هو ضمان انسجامها مع حقوق الإنسان والقيم المقبولة لدى الجميع. ودعا اللجنة إلى ملء الفراغ في القواعد والمعايير الوطنية بوضع صك دولي ينص على حد أدنى من المعايير الدولية التي تمكن من تبادل المصنفات دوليا بأشكال ميسّرة.

١٠٤- وأقرّ وفد سويسرا بأن الأنشطة التعليمية والمكتبات والمحفوظات واحتياجات معاقي البصر كلها قضايا مهمة. ورحّب بالعمل الجاري في هذا الشأن. وقال إن خلاصات الدورة الثامنة عشرة للجنة

أبرزت أن النطاق الفعلي للمناقشات حول التقييدات والاستثناءات لم يحدّد بدقة بعد. وأشار إلى الاستبيان الذي قُدم إلى أعضاء اللجنة وطُلب منها أن ترسل تعليقاتها إلى الأمانة كي تعدّ صيغة معدّلة لمناقشاتها ثم الموافقة عليها في الدورة المقبلة، وقال إنها عملية سيشارك فيها الوفد بفعالية وتمشيا مع تلك الخلاصات. وقال إن المسألة لها أهميتها ولذلك فهو يؤيد المشاورات المكثفة وغيرها من المبادرات المتعلقة بالأداء السمعي البصري التي من شأنها أن تفضي إلى نتائج إيجابية.

١٠٥- وأعرب وفد الصين عن تقديره للعمل المنجز في مجال التقييدات والاستثناءات وحماية الأداء السمعي البصري. ودعا إلى عمل المزيد في ذلك المضمار بغية التوصل إلى معاهدات جديدة. وأكّد الوفد دعمه المتواصل للعمل على تلك المسائل.

١٠٦- وقال وفد الأرجنتين إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بمعاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي البصر بالاستناد إلى الوثيقة SCCR/18/5 . ودعا إلى ربط تلك المبادرة بمبادئ جدول أعمال التنمية بشكل وثيق. وعن حماية الأداء السمعي البصري، شدّد على أهمية تبادل المعلومات وتنظيم ندوات إعلامية على المستوى الإقليمي والوطني بغية التشجيع على حماية فناني الأداء على المستوى الدولي.

١٠٧- وتحدث وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأعرب عن تأييده لمواصلة العمل على تطوير الحماية الدولية للأداء السمعي البصري وهيئات البث وعلى التقييدات والاستثناءات، ولا سيما لفائدة معاقي البصر. وقال إنه يؤيد تنظيم ندوات ومؤتمرات حول تلك المسائل الثلاث في المستقبل. وقال إن من شأن معاهدات بشأن الأداء السمعي البصري وهيئات البث أن تؤسس قائمة متينة لحماية فناني الأداء وهيئات البث.

١٠٨- وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الأمانة على الاهتمام الذي أبدته الأمانة لطلب المجموعة بشأن تنظيم ملتقى أصحاب المصالح في أحد البلدان النامية وسينظم الملتقى في مصر. وقال إن توفير مواطن المرونة من أجل تسهيل النفاذ إلى المعارف يجب أن يكون مسارا غير تمييزيا ومفتوحا. وقال إن المجموعة تودّ بالتالي التعبير من جديد عن موقفها الذي أبدته في الدورة الثامنة عشرة للجنة بشأن الحاجة إلى اعتماد منظور واسع النطاق لمنح استثناءات لفائدة جميع المعاقين وليس فقط معاقي البصر.

١٠٩- وقال وفد النرويج إنه يؤيد عمل اللجنة الجاري وشدد على التزامه باعتماد معاهدة بشأن حقوق هيئات البث قريبا. وأعرب عن تفاؤله إزاء إمكانيات إتمام المناقشات المطولة حول حماية الأداء السمعي البصري على الصعيد الدولي. واقترح أن تكون الحقوق المجاورة لفناني الأداء أقرب ما يمكن من الحقوق الممنوحة بناء على حق المؤلف. وأيّد البيان الذي أدلاه وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وأيّد عقد دورة خاصة للجنة بغية الإسراع لإتمام المناقشات حول تلك المسألة والموافقة على معاهدة بسرعة. وعن مسألة التقييدات والاستثناءات، نوّه بعمل ملتقى أصحاب المصالح لإيجاد ترتيبات من شأنها تيسير النفاذ إلى المصنفات لفائدة المكفوفين ومعاقي البصر وغيرهم من معاقي القراءة. وقال إنه يظل منفتحا لاعتماد منهج عملي في ذلك الصدد.

١١٠- وقال وفد المملكة المتحدة إنه يؤيد كليا البيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وأكّد من جديد على دعمه للعمل في إطار مبادرة الويبو لفائدة معاقي البصر، وخصّ بالذكر ملتقى أصحاب المصالح. وتطلع إلى إحراز تقدم فعلي ودون تأخير في هذا المضمار.

١١١- وأفصح وفد المكسيك عن رغبته في أن يرى نتائج ملموسة تتحقق في مجالات مهمة مثل الحماية الدولية للأداء السمعي البصري وهيئات البث بما يسمح من مواكبة التحديات التكنولوجية الجديدة. وحثّ اللجنة على استئناف المفاوضات حول معاهدتين بشأن المسألتين. وقال إن المأزق الذي انتهى إليه المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠ ترك الأداء السمعي البصري دون حماية وفناني الأداء دون مكافأة مناسبة. وقال إن هيئات البث تحتاج أيضا إلى حماية دولية إضافية حتى تقاوم قرصنة الإشارات التي تتجاوز الحدود الوطنية. وفي الختام، ذكّر الوفد بالالتماسات المقدمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة بإعداد دراسة محددة عن الوقع الاجتماعي والاقتصادي لانعدام حماية إشارات تلك الهيئات، وبتنظيم ندوات إقليمية ووطنية حول المعاهدة المقترحة بشأن حماية هيئات البث.

١١٢- وقال وفد كولومبيا إن المسائل الثلاث قيد النقاش هي قضايا أساسية وجوهرية. وعن مسألة الأداء السمعي البصري، ذكّر بالعمل الذي لا يزال عالقا بعد المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠ المعني باعتماد معاهدة تعترف بحقوق فناني الأداء السمعي البصري. وعن هيئات البث، أشار الوفد إلى موقفه الذي عبر عنه خلال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٨ بشأن الأجزاء المحددة من المعاهدة المقترحة، وخصّ بالذكر إدراج بنود بشأن التنوع الثقافي وصون الصالح العام فيما يتعلق بقانون المنافسة ونقل التكنولوجيا لا في أحكام منفصلة ولا في الديباجة، والتخلي عن بعض التعريفات مثل إعادة البث، وحصر الحماية في البث التقليدي والبث الكبلي. وعن مسألة التقييدات والاستثناءات، شدّد الوفد على أن وضع صك دولي إلزامي لن يكون مفيدا ولا مناسبا. واقترح في المقابل وضع بعض القواعد والمعايير العامة على الصعيد الوطني بما يتمشى واتفاقية برن.

١١٣- وقال وفد غانا إنه يؤيد البيان الذي أدلى به والسنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه لا يزال على التزامه بالجهود الجارية في إطار اللجنة بغية السير قدما بمسألة التقييدات والاستثناءات. وقال إن مسألة البث الإذاعي قضية حيوية في التشريع الوطني لبلده شأنها في ذلك شأنه الأحكام المتعلقة بالمعاملة المنصفة والنفاذ إلى المعارف، ولا سيما لفائدة المعاقين والمؤسسات التعليمية. وحثّ على الاستمرار بفعالية في المسار الحالي بشأن التفاوض حول معاهدة حتى يتسنى لواضعي السياسات استحداث حلول مناسبة ومتوازنة على الصعيد الوطني.

١١٤- وقال وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) إنه تابع بنشاط جميع دورات اللجنة ولا يزال يشارك بروح بناءة في المناقشات حول الأداء السمعي البصري. وارتأى مواصلة المفاوضات حول معاهدة للويبو بشأن مسائل البث الإذاعي باعتماد منهج قائم على حماية الإشارات بما يتمشى وقرار الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٤. واقترح أن تركز المعاهدة على حقوق الهيئات التقليدية للبث الإذاعي والبث الكبلي وعدم إنشاء طبقات إضافية زائدة من الحماية والتي قد تحول دون نفاذ أفراد المجتمع إلى المعارف. وفي الختام، شدد على أهمية موضوع التقييدات والاستثناءات كعامل رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، ودعا بتحرير النفاذ إلى المعارف والمعلومات.

١١٥- ونوّه وفد كينيا بالدراسات التي أعدتها اللجنة مؤخرا عن التقييدات والاستثناءات. وذكر أن تشريعه الوطني يخضع حاليا لمراجعة ترمي إلى إدراج تقييدات واستثناءات لفائدة معاقي البصر والمكتبات والمؤسسات التعليمية. وذكر أيضا بعض الدراسات العلمية التي أعدت في ذلك الشأن على الصعيد الوطني. ونوّه بأعمال ملتقى أصحاب المصالح الذي نظمته الويبو. وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود مصر وجنوب أفريقيا وغانا بشأن النفاذ الميسّر إلى المواد المحمية بحق المؤلف ليس فقط لفائدة معاقي البصر وإنما أيضا لذوي إعاقات أخرى، باعتماد منهج شامل ومنتظم. وقال إن النفاذ إلى المعارف عنصر مهم جدا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وعن مسألة الأداء

السمعي البصري، أقر بقلة العمل المنجز حتى الآن في اللجنة وتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وأخيرا، رحّب بفكرة تنظيم مزيد من الندوات الإقليمية والوطنية في مجال حماية هيئات البث.

١١٦- وأعرب وفد المغرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠ انتهى إلى خطوات إيجابية نحو الحماية الفعالة للأداء السمعي البصري على الصعيد الدولي. وحثّ الأمانة على تنظيم مزيد من المشاورات على المستوى الوطني والإقليمي بغية حفز التفاهم بشأن كل القضايا المطروحة. وقال إن تعزيز حقوق الفنانين أمر أساسي لا سيما في سياق التطورات التكنولوجية الجديدة. وبالنسبة إلى هيئات البث، شدّ على ضرورة اتباع قرار الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧ بشأن الحماية القائمة على الإشارات في العمل على وضع أي صك دولي بهذا الشأن. وأشار إلى الحاجة إلى تنظيم مزيد من المشاورات الإقليمية بغية السير قدما في المناقشات. وفي الختام، قال إن المناقشات حول التقييدات والاستثناءات ينبغي أن تسترشد بمنظور عالمي يرمي إلى تيسير نفاذ جميع شعوب العام إلى المعارف.

١١٧- وأعرب وفد أنغولا عن دعمه المتواصل لعمل الويبو لفائدة معاقي البصر مشدّدا في الوقت ذاته على أهمية مراعاة سائر حالات التعوق أيضا. وقال إنه يؤيد مواصلة العمل على حماية هيئات البث وتنظيم اجتماعات إقليمية حول الموضوع مع مراعاة احتياجات البلدان الأقل نموا.

١١٨- وقال وفد كينيا إنه يؤيد مواصلة العمل على حماية هيئات البث مع مراعاة متطلبات المحيط الرقمي.

١١٩- وعبّر وفد اليابان عن تقديره للجهود الحثيثة التي بذلت في البحث عن حل للقضايا العالقة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن التعديات على حق المؤلف زادت تعقيدا وإن التعاون الدولي هو أفضل سبيل للتصدي لها. وأعرب عن دعمه أيضا لعمل اللجنة الجاري بشأن حماية هيئات الأداء السمعي البصري وحماية هيئات البث. ورحّب بتبادل وجهات النظر حول التقييدات والاستثناءات فذكر في هذا الصدد قانون اليابان لحق المؤلف الذي عدّل سنة ٢٠٠٩ لتضمينه أحكاما خاصة بشأن نفاذ المعاقين إلى المواد المحمية بحق المؤلف. وشدّد أيضا على ضرورة تناول مسألة التقييدات والاستثناءات بطريقة مرنة وبما يتمشى والصكوك الدولية.

١٢٠- وأكّد وفد أستراليا تأييده المتواصل لاعتماد مشروع المعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وذكّر بأن المشاورات المفتوحة التي أجريت مؤخرا حول حماية الأداء السمعي البصري كانت إيجابية جدا في فهم مقام مختلف القضايا وفي تحديد السبل الممكنة للتقدم فيها. وقال الوفد إنه في ضوء ذلك الزخم وبالنظر إلي أهمية المسألة، يؤيد الاحتفاظ بالموضوع في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعيات العامة للويبو، وأكد من جديد التزامه بالإسهام بطريقة بناء في أعمال اللجنة في تجاوز القضايا العالقة. وعن حماية هيئات البث، قال إن بلده يلاحظ تباينا في المواقف لكنه لمس أن الجلسة الإعلامية لدورة اللجنة الثامنة عشرة كانت مفيدة في تعزيز فهم التطورات التكنولوجية الحديثة وعمق القضية المطروحة من منظور مختلف الدول الأعضاء. وقال إنه من المفيد جدا إعداد دراسة حول الجوانب الاجتماعية والسياسية للانتفاع بإشارات البث الإذاعي دون تصريح. وقال إن أستراليا تؤيد العمل المتواصل للتوصل إلى معاهدة في هذا المجال سعيا إلى التصدي للقضايا التكنولوجية الشائعة والمستجدة. ولاحظ أن اللجنة قد تقدمت في عملها وأن هناك رغبة في إبداء المرونة إزاء السبل الممكنة لحل التباين في وجهات النظر. وأشار الوفد إلى ضرورة وضع صك دولي بشأن الاستثناءات والتقييدات ولذلك فهو يؤيّد العمل فورا في اللجنة على التصدي إلى الاحتياجات الخاصة لمعاقي

البصر. ودعا إلى إيلاء الأولوية لتعزيز نفاذ المعاقين إلى المواد المحمية بحق المؤلف. وذكر الوفد المشاورات التي انطلقت في أستراليا وستتواصل بغية الإسهام بطريقة بناءة في الخطوات المقبلة. وحثّ على التفكير أكثر في الاستبيان الأخير بشأن التقييدات والاستثناءات.

١٢١- ونوّه وفد شيلي بعمل رئيس اللجنة في التقدم بالمناقشات حول مسألة التقييدات والاستثناءات آملا في أن يكون كل من الاستبيان المعدل بشأن التقييدات والاستثناءات والدراسة الخامسة حول التقييدات بالتركيز على التعليم، متاحين في دورة اللجنة المقبلة المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. وذكّر الوفد أيضا بأنه بعد مضي خمس سنوات على الاقتراح الأول الذي تقدم به وفد شيلي صار من الممكن الآن تقييم التقدم الكبير الذي أحرز نحو تحسين المعايير الدولية. وقال إن الاقتراح الرامي إلى وضع معاهدة لمراعاة احتياجات معاقي البصر الذي تقدمت به البرازيل وإكوادور وباراغواي هو اقتراح جدير بالتأييد كما أنه هو وملتقى أصحاب المصالح يشكلان عنصرا مهما في جدول أعمال اللجنة فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وذكر أن لجنة الملكية الفكرية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أصدرت في أغسطس/آب ٢٠٠٩ تقريرا قائما على استبيان بشأن التقييدات والاستثناءات وزعته الرابطة قبل ذلك على الدول الأعضاء فيها. ووصف التقرير بالمرجع المفيد لأنشطة الويبو في هذا المجال إذ يبين أن البلدان ذات مستوى مرتفع في ناتج الفرد تتمتع بعدد أكبر من التقييدات والاستثناءات. ووعد الوفد بأن يلتمس من أمانة الرابطة إرسال التقرير إلى رئيس اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

١٢٢- وقال وفد باراغواي أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد إكوادور وأعرب عن ارتياحه كشريك لإكوادور والبرازيل في رعاية اقتراح يرمي إلى وضع معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي البصر. وقال إن تلك معاهدة ستكون وسيلة لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة للمعاقين. وقال إن دورة اللجنة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ ستتيح فرصة ممتازة للتقدم في المناقشات حول ذلك الاقتراح.

١٢٣- وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة تحديث حقوق هيئات البث الإذاعي والبث عبر الإنترنت والبث الكبلي دون المساس بالصالح العام وحقوق مالكي المواد المحمية. ورأى أن الولاية المحدودة التي منحتها الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧ مناسبة رغم الرأي الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال إنه من المستحيل التقدم نحو مؤتمر دبلوماسي ما لم تتفق اللجنة على قضايا مالكي الحقوق الأهل للحماية ونطاق الحقوق وتقييداتها. وشدّد على ضرورة مواصلة النهوض بنفاذ معزّز لفائدة معاقي البصر. وفي ذلك الصدد، دعا الوفد إلى مواصلة النظر في تشكيلة متنوعة من الاقتراحات والحلول ومناقشتها، بما في ذلك اقتراح المعاهدة الذي تقدمت به وفود البرازيل وباراغواي وإكوادور فضلا عن المبادرات في إطار ملتقى أصحاب المصالح. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات على وجه عام، لاحظ الوفد أن إطار اتفاقية برن يعمل جيدا ولا حاجة إلى عملية لوضع القواعد والمعايير. ورأى الوفد بدوره أن اعتماد معاهدة بشأن الأداء السمعي البصري هدف محمود. وأشار في الوقت ذاته إلى الصعوبات التي لا تزال قائمة فيما بين الأطراف لا سيما فيما يتعلق بنقل الحقوق من فناني الأداء إلى المنتجين. واعتبر أيضا أن المشاورات غير الرسمية المفتوحة أسهمت في تسهيل النقاش السلس والإيجابي فيما بين الحكومات وشدّد على طرح المسألة للنقاش من جديد في دورة اللجنة المقبلة.

١٢٤- وقال وفد الهند إن اللجنة في دورتها الثامنة عشرة أجرت مناقشات مفصلة حول مسألة التقييدات والاستثناءات. وقال إن الاستبيان أوضح أن تشريعات الدول الأعضاء تقر بطائفة متنوعة من

التقييدات والاستثناءات، بما يناسب احتياجاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والتمس الوفد من الأمانة أن تفصّل قائمة الأسئلة إذ سيكون ذلك تطورا إيجابيا نحو التوصل إلى توافق للآراء حول معيار أدنى مشترك من التقييدات والاستثناءات على المستوى الدولي. ورحّب الوفد أيضا بجهود الويبو فيما يتعلق بمعاقي البصر معربا عن التزامه بمواصلة دعم مسارات ملتقى أصحاب المصالح. وقال إن الهند تفضّل التقدم أكثر بغية إبرام صك دولي ملزم، كما اقترحته وفود البرازيل وإكوادور وأوروغواي. وعن حماية هيئات البث، قال إن الهند ملتزمة بالتقدم على أساس منهج قائم على إشارات البث، بغية تحقيق اتفاق دولي في ذلك الشأن. ورحّب بإعداد دراسة حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للانتفاع بالإشارات دون تصريح التي نوقشت خلال دورة اللجنة الثامنة عشرة. وقال إنه يؤيد تنظيم تظاهرات إقليمية ودون إقليمية بطلب من الدول الأعضاء. وقال إنه من الضروري مناقشة المسألة أكثر بغية التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. وأكّد الوفد من جديد التزامه بمواصلة العمل على جميع بنود جدول أعمال اللجنة.

١٢٥- ورحّب وفد الجزائر بجهود اللجنة في مجال حماية فناني الأداء وهيئات الإذاعة. وشكر الأمانة على تنظيم المشاورات غير الرسمية وحثّ اللجنة على مواصلة عملها وفتح باب النقاش حول معاهدة ممكنة. وأكّد من جديد التزامه بالإسهام في عمل اللجنة في مجال حماية هيئات البث وموضوع التقييدات والاستثناءات.

١٢٦- وأعرب وفد باكستان عن أمله في أن تحقق اللجنة تقدما ملموسا حول قضية التقييدات والاستثناءات، إلى جانب التقدم المحدد بالنسبة إلى معاقي البصر.

١٢٧- وأيّد وفد أوروغواي البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدّد على إجراء تحليل مفصل للمعاهدة المقترحة بشأن معاقي البصر مع مراعاة أهمية حقوق الإنسان التي تقرها سائر الصكوك الدولية. وشدّد أيضا على أن الحلول الوطنية ليست السبيل الأفضل لتلبية احتياجات معاقي البصر. وحثّ الويبو على مواصلة التقدم لحل المشكلات العملية والتوصل إلى اتفاق دولي يضمن المحافظة على نظام الحق المؤلف في انسجام مع سائر حقوق الإنسان الأساسية. وقال إن إطار معاهدات الويبو الحالي غير كاف ولا يأخذ في الحسبان الالتزامات الدولية والأخلاقية بتزويد المعاقين بالنفاذ إلى المعلومات والمصنفات الإبداعية بالشروط ذاتها المتاحة لغير المعاقين.

١٢٨- وأعرب وفد ماليزيا عن تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة على بنود ثلاثة من جدول الأعمال وهي التقييدات والاستثناءات والأداء السمعي البصري وهيئات البث. ودعا إلى الاحتفاظ بتلك المسائل في جدول أعمال اللجنة حتى تتحقق نتائج ملموسة. وأشار إلى أهمية تناول موضوع الأداء السمعي البصري من خلال مختلف الأنشطة من أجل إبرام معاهدة دولية. وحثّ اللجنة على مواصلة العمل حول القضايا المذكورة في الوثيقة WO/GA/38/5، وبالتحديد حول المعاهدة المقترحة الرامية إلى تعزيز حقوق فناني الأداء في أدائهم السمعي البصري. وقال إن مشروع المعاهدة لحماية هيئات البث يكتسي أهمية كبرى رغم المشاغل الكثيرة التي تم الإعراب عنها حول القضايا الموضوعية من جهة المعترضين على مشروع المعاهدة والمدافعين عنها على السواء. وذكر الوفد أن اللجنة، عقب تنظيم عدد من الندوات الإقليمية وبعد كثير من النقاش والتوفيق والمرونة والتكيّف، توصلت إلى الاتفاق حول منهج قائم على إشارات البث، وتم بالتالي تحقيق بعض التقدم. وقال إن الاحتفاظ بتلك المسألة في جميع دورات اللجنة إنما يدل على أهمية المعاهدة ودلالتها. ورحّب الوفد بالدراسة التي تعدّها الويبو حول البعد الاجتماعي والاقتصادي للانتفاع بالإشارات دون تصريح ووصفها بالمبادرة المحمودة. وتطوّعت

ماليزيا باستضافة اجتماع تشاوري إقليمي للمنطقة بالتعاون مع الويبو وبمساعدتها. وأقرّ باحتياجات معاقي البصر الذين يحتاجون إلى اهتمام المجتمع الدولي وحثّ على تزويدهم بالنفاذ المنصف إلى المصنفات المحمية. وقال إن ماليزيا تتطلع إلى إبرام معاهدة لمعاقي البصر وإلى تقرير في الجمعية العامة المقبلة.

١٢٩- وأيد وفد غواتيمالا بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدّد من جهته على أهمية التصدي في أقرب وقت ممكن لاحتياجات معاقي البصر. وقال إنه يؤيد بالتالي الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل وباراغواي وإكوادور. وأشار إلى أن الولايات المتحدة أبرزت الحاجة إلى شروط نفاذ أولئك الأشخاص وأن ذلك الاهتمام يتمشى وتنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن غواتيمالا تتطلع إلى تحقيق تقدم بشأن ملتقى أصحاب المصالح وإلى نتائج الاستبيان.

١٣٠- ورحّب وفد غانا بالدراسة التي طُلب إعدادها بشأن حماية هيئات البث. وأشار إلى ضرورة تنفيذ عمل اللجنة على أساس مقارن مما سيؤدي إلى مزيد من التقدم. ودعا إلى الالتزام الشامل بمواصلة مناقشة هذا البند على أساس منهج قائم على إشارات البث، وتنظيم ندوات إقليمية لتحقيق تقدم بغية تحسين حماية هيئات البث. وذكّر الوفد بالدور الفعال الذي أدته غانا في مجال حماية الأداء السمعي البصري مشيرا إلى تباين المواقف إزاء قضية نقل الحقوق. وأشار إلى التطلعات الكبيرة لدى فناني الأداء في غانا إلى إبرام صك دولي، علما بأن التشريع الوطني يكفل تلك الحماية بموجب قانون حق المؤلف. وأثنى الوفد على الأمانة مختلف الأنشطة التي أنجزت للنهوض بالنقاش، فضلا عن التقدم المحرز في ذلك المجال لمساعدة على إيجاد مخرج للمأزق.

١٣١- وذكّر وفد نيجيريا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو لسنة ٢٠٠٨ بالمحافظة على مسألة حماية فناني الأداء السمعي البصري في جدول أعمال دورة الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٩. وقال إن الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٨ التمست أيضا من الأمانة إعداد تقرير عن مداولات اللجنة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة التمست في دورتها في مايو/أيار ٢٠٠٨ تنظيم مشاورات غير رسمية ومفتوحة حول مسألة حماية الأداء السمعي البصري. وأضاف قائلا إن تلك المشاورات أجريت في جنيف يوم ٨ سبتمبر/أيلول برئاسة السيد أوسيتاديما أنايدو من نيجيريا. وذكّر بأن جميع الوفود الحكومية المشاركة شدّدت في تلك المناسبة على التزامها بالتوصل إلى صك دولي لحماية فناني الأداء السمعي البصري. وقال إن المنتجين وفناني الأداء أطلعوا الوفود على تطور مناقشات جارية أخرى حول قضايا مثل نقل الحقوق من فناني الأداء إلى المنتجين، ومختلف أساليب مكافأة الممثلين. وأبرز الوفد أيضا أهمية الحماية الدولية لفناني الأداء في التنمية الثقافية والاجتماعية لبلدانهم والنهوض بتنوعها الثقافي. وقال إن بعض الوفود تتطلع إلى أن توصي اللجنة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ بتنظيم دورة استثنائية للجمعية العامة في النصف الأول لسنة ٢٠١٠ لأغراض عقد مؤتمر دبلوماسي في نهاية تلك السنة.

١٣٢- وقررت الجمعية العامة بالإجماع ما يلي:

"١" الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/38/5؛

"٢" وتشجيع اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على مواصلة عملها على القضايا المذكورة في هذه الوثيقة؛

"٣" ومطالبة الأمانة برفع تقرير إلى الجمعية العامة حول العمل المستمر بشأن تلك المسائل في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

١٣٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/6.

١٣٤- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة) استطاعت، بعد تعثّر دام عدة سنوات، أن تستأنف عملها وعقدت اجتماعين مهمين. وأعرب عن اعتزازه لأن اللجنة أحرزت تقدما مهما تحت رئاسة مواطن من شيلي وهو السيد مكسمليانو سانتا كروس الذي استطاع بخبرته وتفهّمه أن يؤدي دورا حاسما في عمل اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة تحلت بالواقعية وقررت التقدم بحذر في وضع برنامج عمل. وذكر أنها أعدّت قائمة مفتوحة من النقاط ذات الاهتمام لدى الأعضاء وأضيفت إليها موضوعات جديدة مؤخرا. وقال إن التقرير عن نظام البراءات الدولي يعدّ أساسا جيدا للنقاش بالنسبة إلى الجميع ويمكن أن تؤخذ منه بعض العناصر لدراستها ومناقشتها لاحقا. والأهم من ذلك في رأي الوفد أن اللجنة وافقت على السير قدما في مناقشة بعض النقاط من خلال دراسات تقدّمها الأمانة. وأشار إلى الدراسات التي طلبت مؤخرا من خبراء من خارج المنظمة وقال إنها دراسات تتناول موضوعات محددة وستساهم بدورها في إثراء المناقشات وإفادتها. ولاحظ أن التقدم المحرز يبرهن بجلاء على أن الدول الأعضاء كانت راغبة في التقدم بل وإنها قادرة فعلا على إحراز ذلك التقدم في المناقشات الموضوعية، وذلك بمراعاة مصالح الجميع. وقال إنه يدرك أن العديد من أعضاء اللجنة تتساءل عن مغزى المناقشات الجارية وعن جدوى الإسراع في عمل اللجنة. وقال إن مجموعته تعتقد أن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة لم يذهبا سدى بل ساهما في بناء الثقة التي من شأنها الإسهام في تحقيق نتائج اللجنة وهي ثمرة منهج وقاعي وتقدّمي، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن بإمكان أي عضو في اللجنة بطبيعة الحال أن يطرح قضايا جديدة للنقاش ويتقدم بالاقتراحات عن طريقة العمل وكيفية إيجاد حلول لمشكلات محدّدة. وأشار إلى المؤتمر حول الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة الذي انعقد في شهر يوليه/تموز، وأعرب عن ارتياحه إذ نشأ المؤتمر عن أعمال اللجنة وأن جدول أعماله نوقش بشكل مكثف واستفاد بقدر كبير من إسهامات الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن المؤتمر استقطب متحدثين مرموقين ومشاركة عامة رفيعة المستوى مما برهن على رغبة في تعميق المناقشات حول قضايا السياسة العامة والعلاقة بين الملكية الفكرية ومجالات معيّنة من الإبداع البشري. وشاطر الوفد الرأي القائل بأن تلك المبادرة وإنشاء شعبة التحديات العالمية في الويبو وتعزيز الاتصالات والتعاون بين الويبو المنظمات الشقيقة، من شأنه أن يواصل إسهامه في حل تلك القضايا بطريقة أكثر اتساقا، وهي قضايا تظل محط انشغال المجتمع الدولي.

١٣٥- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها. ورحّب بالعمل البناء الذي أنجزته اللجنة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٩. وأعرب عن ارتياحه إذ توصلت الوفود إلى اتفاق كي تطلب من الأمانة إعداد ثلاث دراسات موسّعة ودراستين تمهيديتين بشأن القضايا المحدّدة في ملخص الرئيس. واعتبر الوفد التقدم المحرز أساسا جيدا للمناقشات في المستقبل. وقال إنه واثق من أن تلك المناقشات تجرى بمنهج منفتح آملا في أن تمكن اللجنة من التوصل بسرعة إلى تحديد برنامج عمل متوازن وتتمكن بالتالي من مواصلة العمل على تنسيق قوانين البراءات.

١٣٦- وتحدث وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وقال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها.

١٣٧- وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن تقديره لعمل اللجنة، وخصّ بالذكر الدراسات التمهيدية عن مختلف الموضوعات من جدول أعمال اللجنة. وفي هذا الصدد، اعتبر الوفد أن المبادرات الإعلامية الإضافية أيا كان نوعها والتي تتيح معلومات شاملة ومواد وافرة، من شأنها أن تساعد على توضيح القضايا قيد النقاش في اللجنة وأن تيسّر عمل اللجنة في المستقبل. وأثنى على الويبو تنظيم المؤتمر عن الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة. واقترح إدراج نتائج المؤتمر ضمن عمل اللجنة في المستقبل والنظر فيها في إطار اللجنة لا سيما فيما يتعلق بتفعيل تنسيق أنظمة البراءات. ورأى الوفد أيضا أن تنسيق مفاهيم المتطلبات الموضوعية للأهلية للبراءات ينبغي أن يشتمل على قدر من المرونة ومراعاة مستوى التطور لكل بلد. وعن الحل التقني لتحسين النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وتعميمها، رأى الوفد أن تقدم الويبو المساعدة التقنية للبلدان النامية بغية تحسين بناها التحتية الوطنية من أجل النفاذ إلى تلك المعلومات.

١٣٨- وأكّد وفد كوبا على ضرورة استمرار اللجنة في مناقشة مختلف القضايا المقترحة، وخصّ بالذكر القضايا ذات الاهتمام للبلدان النامية وتحديدا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام البراءات ونقل التكنولوجيا والسياسة العامة بشأن الممارسات المنافية للمنافسة ومصادر الابتكار والموضوعات المستبعدة من الحماية بموجب براءة والتقييدات والاستثناءات والتراخيص الإجبارية والبراءات والصحة واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من قضايا السياسة العامة فضلا عن مسائل أخرى ذات الصلة بالبراءات والبيئة. وأشار إلى الأهمية الخاصة المعلقة على تغير المناخ وموارد الطاقة البديلة من منظور البلدان النامية حتى تتمكن من النفاذ إلى تلك التقنيات من خلال نقل التكنولوجيا. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١٣٩- وقال وفد البرازيل إنه يرغب في إضافة بعض التعليقات إلى البيان العام الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والذي يعبّر كليا عن موقف الوفد. ورحّب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة إذ تمكنت الوفود من تبادل الأفكار والتعمق فيها بشأن نظام البراءات والجوانب الأساسية التي تخص البلدان النامية من أجل تكييف نماذجها الوطنية انطلاقا من منظورها. وقال إن المناقشات الجارية في اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات وحالات الاستبعاد من الحماية كلها قضايا مهمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وشدّد الوفد بالتالي على أهمية تناول الدراسات تعدّد وجهات النظر وعدم إغفال التعددية الموجودة في أنظمة الملكية الفكرية في العالم. وقال إنه بصدد إعداد مساهمته الخاصة عن موضوع المعلومات المتعلقة بالبراءات والتعاون جنوب/جنوب. وأشار إلى أنه سيقترح برنامج عمل بشأن التقييدات والاستثناءات في الوقت المناسب.

١٤٠- وضمّ وفد ترينيداد وتوباغو صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأثنى على اللجنة المبادرة التي اتخذتها للسير خطوة خطوة نحو إنجاز العمل اللازم. وقال إن ذلك المنهج والدراسات التمهيدية يمثلان أساسا جيدا للعمل في المستقبل. وقال إنه يتطلع إلى التوسّع في تلك الوثائق وإلى مزيد من الدراسات حول الصحة العامة وأهلية أشكال الحماية بموجب براءة والدراسات التمهيدية حول نقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض، وكلها كانت مفيدة في عمليات مكاتب الملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من أجل النظر في عدد من القضايا وعلى رأسها البراءات ووقعها على السياسة العامة وتغير المناخ والسلامة الغذائية. وتوقّع الوفد أن تفضي تلك المداولات في نهاية المطاف إلى إنشاء حيز داعم للأعمال من شأنه تشجيع المخترعين على مواصلة أنشطته الابتكارية. وقال إنه يؤيد عمل اللجنة الرامي إلى مراجعة نظام البراءات وأيّد ذلك المنظور الاستباقي آملا في أن يأتي بالتقدم المطلوب في نظام البراءات.

١٤١- ورحّب وفد النرويج بتقرير اللجنة. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها.

١٤٢- وأيّد وفد أوروغواي البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدّد على أهمية عمل اللجنة في المستقبل واقترح أن يتواصل بمراعاة قائمة القضايا المحددة وبضمان توازن جيد مع التركيز بصورة خاصة على المسائل ذات الاهتمام بالنسبة إلى البلدان النامية. والتمس الوفد معلومات عن التقدم المحرز في الدراسات التي كلفت الأمانة خبراء خارجيين بإعدادها، وخص بالذكر تلك المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات التي ستعدّ بمراعاة قضايا مثل الصحة العامة والتعليم والبحث في أشكال الحياة واختبارها وأهليتها للحماية بموجب براءة، مع مراعاة منظور السياسة العامة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية ومع الانتباه لمستوى التنمية الاقتصادية للبلدان.

١٤٣- وأيّد وفد غواتيمالا البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن اعتقاده بأن العمل كان مثمرا بفضل قيادة الرئيس مكسمليانو سانتا كروس. وأشار إلى المؤتمر حول الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة الذي انعقد في يوليه/تموز ٢٠٠٩ في جنيف، وقال إنه شهد حوارا صريحا ومتعمقا فيما بين المشاركين مما مكنهم من إدراك قدرة الملكية الفكرية على النهوض بالاختراع والإبداع ونقل التكنولوجيا، والحاجة إلى تحقيق مزايا اجتماعية واقتصادية داخل نظام الملكية الفكرية. ورأى أيضا أن المؤتمر أقرّ بأهمية الويبو وعلاقتها بسائر المنظمات الدولية المعنية في قضايا السياسة العامة المتصلة بالملكية الفكرية، مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. ورحّب الوفد أيضا بالدراسات التي طلبت اللجنة إعدادها فيما يتعلق بالبراءات. وقال إن تلك الدراسات أسس تقنية مهمة للارتقاء بالمناقشات في اللجنة. وعلّق الوفد أهمية خاصة على المناقشات في اجتماعات اللجنة المقبلة حول قضايا مثل الموضوعات المستبعدة من الحماية والتقييدات والاستثناءات فضلا عن تعميم المعلومات ومضمون البراءات. وفي الختام، قال الوفد إنه يتطلع إلى الوثيقة بشأن الحلول التقنية لتعزيز النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وتعميمها على نطاق أوسع.

١٤٤- وأيّد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولاحظ أن اللجنة استطاعت استئناف عملها وعاودت الاجتماع بعد تعثّر دام سنوات. ورحّب بالعمل الإيجابي نحو اعتماد برنامج عمل. ورأى أن اجتماعات اللجنة كانت عملية لمحاولة بناء الثقة من جديد مما سيساعد على تحقيق نتائج من خلال العمل التدريجي والواقعي الذي يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى المؤتمر حول الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة الذي انعقد في يوليه/تموز ٢٠٠٩، وأعرب عن ارتياحه إذ جاء المؤتمر نتيجة اقتراح من اللجنة ذاتها وأن القضايا التي نوقشت استفادت من إسهامات من جميع أعضاء الويبو. ورأى الوفد أن المبادرة الرامية إلى إنشاء شعبة القضايا العالمية سوف تضمن اعتماد منهج أكثر اتساقا. وقال إن إعداد دراسات حول قضايا محدّدة سوف يساعد على إجراء مناقشات أكثر استنارة مما سيمكن من التقدم في بعض القضايا وتفادي أخطاء الماضي. وفي الختام، قال الوفد إن الدول الأعضاء أحرزت تقدما في بعض المناقشات الموضوعية بطريقة شاملة مع مراعاة مصالح الجميع.

١٤٥- وأعرب وفد الهند عن تقديره لمداولات اللجنة وعن دعمه المتواصل لمزيد من المناقشات في اللجنة. ورحّب بالدراسات التي اقترحت في دورة اللجنة السابقة. وذكّر بأنه ما فتئ يقترح اعتماد منهج

شامل لتغطية جميع القضايا الكبرى في اللجنة بالتساوي. وقال إنه لا يؤيد تنسيق قوانين البراءات واعتبر أن خيار الحل الواحد للجميع ليس مناسبا نظرا إلى تفاوت مراحل التنمية فيما بين البلدان.

١٤٦- وأيّد وفد بنما البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن الدراسات المقرر إعدادها يجب أن توفق بين مختلف المصالح على النحو السليم. واستفسر عن التقدم المحرز في القضايا التي أشار إليها وفد كوبا لأنها ترتبط مباشرة بالحالات الوطنية في البلدان وواقعها الوطني بصورة عامة.

١٤٧- وردّا على السؤال الذي طرحه وفد أوروغواي عما وصلت إليه الدراسات، قالت الأمانة إن العمل جار على إعداد الدراسة التي أسندتها إلى خبراء خارجيين عن مسائل الاستبعاد من الحماية والتقييدات والاستثناءات، وهي دراسة كبرى ومهمة جدا. وقالت إنها لا تستطيع في الوقت الراهن التعهّد بأن الدراسة ستكون جاهزة للدورة المقبلة ومن المؤكد أنها ستكون جاهزة للدورة التي بعدها. وعن الدراسات الأخرى، قالت الأمانة إنها ستقدم إلى الدورة المقبلة للجنة، حيث أشرفت دراستان على الانتهاء وأتمّ ثلاثة أرباع من دراسة واحدة وأتمّ نصف دراسة أخرى.

١٤٨- وأحاطت الجمعية العامة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/38/6 .

البند ٢٧ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

١٤٩- استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/38/7 وWO/GA/38/8.

١٥٠- وفي معرض التقديم للوثيقتين WO/GA/38/7 وWO/GA/38/8، عرضت الأمانة ملخصا موجزا عن العمل الذي أنجته اللجنة الدائمة في مجالات التوافق حول تصوير العلامات غير التقليدية ومجالات التوافق حول إجراءات الاعتراض على العلامات التجارية.

١٥١- وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمجالات التوافق بشأن تصوير العلامات غير التقليدية كما هي مبيّنة في مرفق الوثيقة WO/GA/38/7 وبمجالات التوافق بشأن الاعتراض على العلامات التجارية كما هي مبينة في مرفق الوثيقة WO/GA/38/8 .

البند ٢٨ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

١٥٢- استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/38/9 وWO/GA/38/17 وWO/GA/38/18 وWO/GA/38/19.

١٥٣- ودعا رئيسُ الجمعية العامة رئيسَ اللجنة الحكومية الدولية السفير ريغوبرتو غاوتو فيلمن (باراغواي) إلى تقديم تقرير بصفته رئيسا.

١٥٤- وأدلى وفد باراغواي بالبيان التالي باسم السفير غاوتو فيلمن الذي كان غائبا:

" في الجمعية العامة للويبو سنة ٢٠٠٧ أُتخذ قرار تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لمدة سنتين إلى غاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩. وأثناء هذه المرحلة، عقدت اللجنة إلى حد الآن ثلاث دورات، أي الدورة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة. ولقد حظيت بشرف ترؤسها في الدورتين الأخيرتين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ ويونيه/حزيران ٢٠٠٩."

"وأود أن أشكر نائب الرئيس الموقر السيد عبد الله ودغيري من المغرب، والسيد لو غوليانغ من الصين على تعاونهما في أداء هذه المهمة. كما أعبر عن امتناني لأمانة الويبو على ما قدمته لي من دعم واعتبار قيمين على طول الفترة التي توليت فيها الرئاسة.

"ولعل أن الأمر الأهم الذي أود إبرازه هو تلك القفزة النوعية التي شهدها عمل اللجنة التي أصبحت، خلال الدورتين الأخيرتين، موضوع حوار كثيف بخصوص النتائج التي حققتها بهدف الاستفادة من التقدم المحرز منذ دورة اللجنة الأولى في أبريل/نيسان ٢٠٠١ وتحديد شكل هذا التقدم. وقد يكون التأثير الفوري لهذه القفزة النوعية هو الحالة الناشئة في الجمعية العامة حيث توجد صعوبات لأن الوفود تسعى بحرص إلى جني ثمار الجهود المبذولة على مدى عدة سنوات عن طريق التوصل إلى نتائج ملموسة.

"وقد دفعتني مشكلة التوصل إلى توافق للآراء بخصوص عمل اللجنة في المستقبل إلى إجراء العديد من المشاورات مع جميع المجموعات الإقليمية وبعض فرادى الوفود. وقد جرت هذه المشاورات بين الدورتين الرسميتين التي طلب مني ترؤسهما. وقدمت تقريرا بهذا الشأن في بداية الدورة الرابعة عشرة.

" ولا بد من الإشادة بالعملية الناجحة لصندوق التبرعات والتي سمحت بمشاركة عدد مهم من الشعوب والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أود التعبير عن امتناني لنائب الرئيس، السيد عبد اللّه ودغيري، من المغرب لموافقته على رئاسة المجلس الاستشاري لهذا الصندوق.

" وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى المشاركة النشطة والمتزايدة للمنظمات غير الحكومية الممثلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وقد أدت الآلية التي صادقت عليها اللجنة لاعتماد المنظمات غير الحكومية إلى زيادة عددها إلى أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية والعديد منها يمثل المجتمعات الأصلية والمحلية. وبصفتي رئيسا، بذلت ما بوسعي لتشجيع مشاركة هذه المجتمعات في الدورات وأدرجتها في المشاورات غير الرسمية التي أجريتها داخل اللجنة.

" كما أثنت العديد من الوفود على مساهمة الأمانة عن طريق إعداد الدراسات والوثائق بشأن قضايا موضوعية. والوثائق الجديرة بالتذكير بوجه خاص هي تلك المتعلقة بتحليل الثغرات في حماية المعارف والتعبيرات التقليدية إضافة إلى الوثائق الموضوعية بشأن الموارد الوراثية.

"وفي الأخير، أود الإشادة بالمستوى العالي من الالتزام والمشاركة الذي أبدته الوفود، ولا سيما وفود بلدان المجموعة الأفريقية التي أثارت النقاش عن طريق تقديم اقتراحات خطية قيمة وبيانات بناءة أثناء الدورات.

"وإنه لشرف لي أن أترأس اللجنة الحكومية الدولية وأود أن أشكر المندوبين الموقرين على هذا الشرف الذي منحوه لي. وأنا واثق من التوصل قريبا إلى الحلول الضرورية لحماية مناسبة لهذه القيم التي تمثلها الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتي تقدرها جميع الأمم في العالم أكبر تقدير، ولاسيما البلدان النامية."

١٥٥- وشكر وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي السفير غاوتو فيلمن من باراغواي على عمله الدؤوب كرئيس للجنة الحكومية الدولية وشكر الأمانة على جهودها. وقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لعمل هذه اللجنة لأنه ينبغي حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية على الصعيدين الوطني والدولي. ومضى يقول إن المنطقة تزخر بثروة غنية من التقاليد الثقافية والفنية إلى جانب مجموعة واسعة من التعبيرات الفكرية والفنية التي مضى عليها آلاف السنين. واستطرد قائلا إن المجموعة تدرك هذه الثروة ولذا شاركت بنشاط في أعمال اللجنة الحكومية الدولية منذ دورتها الأولى. وتابع كلمته قائلا إن المجموعة تهدف إلى اعتماد الصكوك القانونية الدولية المناسبة من أجل حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية لفائدة جميع الأطراف المعنية. واسترسل قائلا إن المجموعة تعبر عن انشغالاتها إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه اللجنة. وقال إن الدول الأعضاء في الاجتماعات المعقودة منذ جمعيات ٢٠٠٨ لم تتمكن من تحديد بعض عناصر ولاية اللجنة في المستقبل بالرغم من بذل جهود مضنية. وقال إن المجموعة ترى أن توسيع نطاق منافع نظام الملكية الفكرية ليشمل البلدان النامية هو أحد الأهداف الأساسية لجدول أعمال التنمية وينبغي أن ينعكس ذلك في قرار الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأضاف أن المجموعة تنوه بالوثائق القيمة المنشورة بخصوص حماية المعارف والتعبيرات التقليدية وتشكر المجموعة الأفريقية على اقتراحها. واسترسل يقول إنه يدعم تجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين القادمتين. وأوضح أن المجموعة تعقد أملها على تحديد ولاية جديدة وقوية للجنة تشمل برنامج عمل وأجلا محددين، وينبغي أن تهدف هذه الولاية إلى وضع صك قانوني لنظام حماية خاصة لمنع التملك غير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية لفائدة كل الأطراف المعنية.

١٥٦- وشكر وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية السفير غاوتو فيلمن على عمله كرئيس للجنة الحكومية الدولية وشكر الأمانة على جهودها. ومضى يقول إن المجموعة الأفريقية تساند وضع صك دولي ملزم قانونا واحد أو أكثر لأسباب ثلاثة على الأقل: أولا، لأن أهمية حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية تجسد في بعض الصكوك الدولية الحالية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية التنوع البيولوجي. ثانيا، لأن أدوات الملكية الفكرية الحالية التي تعتمد على الحقوق الفردية لا تستطيع ضمان الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وقيمها الثقافية والاقتصادية. ثالثا، لأن هناك حاجة ملحة لوقف التملك غير المشروع للإرث الثقافي. وقال الوفد إن على اللجنة أن تعتمد برنامج عمل وجدولا زمنيا، وتعقد اجتماعات ما بين الدورات، وتجري مفاوضات بشأن المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية بالاستناد إلى نصوص بهدف التسريع من وتيرة العمل، وتقدم اللجنة بعد ذلك مشروع صك دولي ملزم قانونا واحد أو أكثر وتوصيات لعقد مؤتمر دبلوماسي. وتتضمن هذه التوصيات أيضا مبادئ اقتراح المجموعة الأفريقية التي حظيت بدعم العديد من الوفود. وردا على بيان وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوضح الوفد أن المجموعة الأفريقية تشكر مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على دعمها. وفي الأخير، قال الوفد إن المجموعة تعيد تأكيدها على إصرارها الثابت لمواصلة المشاركة النشطة في أشغال اللجنة الحكومية الدولية أملا في تحقيق نتائج محددة من أجل حماية فعالة للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية.

١٥٧- وأشاد وفد صربيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق بالعمل الذي قامت به اللجنة الحكومية الدولية إلى غاية الآن. وقال إن المجموعة تدرك وتدعم أهمية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية بالنسبة لبعض البلدان والمناطق. ومضى يقول إن المجموعة تدعم دعما كاملا تجديد ولاية هذه اللجنة لفترة السنتين القادمة. وحث الدول الأعضاء على التعاون والتفاوض على نحو بناء بشأن موضوع الولاية. وأوضح أنه ينبغي التوصل إلى حل مشترك بعد تسع سنوات من المفاوضات. وأشار إلى أن المجموعة تعبر عن استعدادها لدعم عمل اللجنة في المستقبل بشأن قضايا كثيرة على أساس موجه نحو النتائج.

١٥٨- وأقر وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها السبع والعشرين بأهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن الجماعة، بالرغم من وجود رغبة مشتركة لتجديد ولاية اللجنة، تعبر عن قلقها من العجز عن الاتفاق على موضوع الولاية الجديدة التي ينبغي تجديدها على نحو يُرضي جميع الدول الأعضاء والتي يمكن أن تقدم دفعة مضاعفة لعمل اللجنة. واسترسل قائلا إن الاقتراح الأوروبي يشمل تدبيرين متزامنين: "١" إعداد إعلان للويبو والاتفاق عليه. "٢" تحسين طريقة سير عمل اللجنة. وأضاف أن وضع إعلان تعتمده الجمعية العامة للويبو بشأن قيمة المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وحمايتها من التملك غير المشروع من شأنه أن يفيد عمل اللجنة في المستقبل لأسباب ثلاثة وهي: "١" يمكن التوصل إليه بسرعة؛ "٢" يمكن أن يحظى بالقبول الواسع من طرف الدول الأعضاء؛ "٣" سيعيد التأكيد على دور الويبو الرائد في ثلاث قضايا موضوعية. واستطرد قائلا إن هذا الإعلان لن يقوم مقام النتائج الموضوعية لعمل اللجنة، بل سيمكنها من المضي قدما بعملها بصورة متوازية. وواصل كلمته موضحا أن السمة الثانية للاقتراح الأوروبي الداعي إلى ولاية محسّنة للجنة تعتمد على اقتراح المجموعة الأفريقية لمراعاة شواغل العديد من الوفود والمجتمعات الأصلية. وأشار إلى أن الجماعة الأوروبية تهدف إلى الاعتماد على فرضية أنه على المدى الطويل لا يجب استثناء أي نتيجة من نتائج اللجنة لأنه من السابق لأوانه حصر نتائج اللجنة في نتيجة واحدة ممكنة. وبيّن الوفد أن الجماعة الأوروبية تعرب عن استعدادها للتعاون مع الجهات الأخرى للتسريع من وتيرة اللجنة وتحقيق نتائج ملموسة بسرعة. وشدّد على التزامه بعمل اللجنة وتحقيق الأهداف التي ستوضع في إطار الولاية الجديدة. وأعاد التأكيد على أن هدف اقتراح الجماعة الأوروبية هو إيجاد حل يُرضي جميع الأطراف المعنية ويمكن اللجنة من مواصلة عملها القيم. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة اقتراحه واقتراح المجموعة الأفريقية مع الوفود الأخرى.

١٥٩- وأولى وفد تونس باسم مجموعة الدول العربية أهمية كبيرة لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية لأنها وثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول العربية وللبلدان النامية الأخرى. وأعرب عن قلقه من أن اللجنة الحكومية الدولية لم تحقق بعد أية نتائج عملية ولم تتمكن على وجه الخصوص من صياغة صك دولي ملزم قانونا واحد أو أكثر لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. ولهذا أعرب الوفد عن ترحيبه ودعمه لاقتراح المجموعة الأفريقية.

١٦٠- وساند وفد بوروندي بيان وفد السنغال الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية وحذا حذو الوفود الأخرى في الدعوة إلى وضع صك دولي واحد أو أكثر يكون ملزما قانونا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. ورأى الوفد أن الويبو هي المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة. ومضى يقول إن البلدان النامية ترغب في توزيع عادل للثروة المتأتية من المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وأعرب عن انشغاله إزاء القرصنة البيولوجية وقال إن البلدان النامية تعامل معاملة غير عادلة. واسترسل قائلا إن البلدان النامية جزء من المجتمع الدولي وينبغي أن يكون لها الحق في

أن تحظى طاقاتها الإبداعية واختراعاتها بالاعتراف وأن تحصل على مكافأة عليها. واعتبر الوفد الأمانة حكما ينبغي له مساعدة البلدان على الانتفاع العادل بنظام الملكية الفكرية. وأعرب عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ووضع جدول زمني واضح هدفه عقد مؤتمر دبلوماسي لوضع صك دولي ملزم قانونا.

١٦١- وساند وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) اقتراح المجموعة الأفريقية ومن ثمة تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين المقبلة. وقال إن ولاية جديدة ينبغي أن تتضمن برنامج عمل وجدولا زمنيا واضحين للتسريع من عمل اللجنة وأن تستهدف مفاوضات قائمة على النصوص لوضع صك دولي واحد أو أكثر يكون ملزما قانونا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وأكد على الحاجة إلى التنسيق بين عمل اللجنة وعمل الهيئات الدولية الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو. ومضى يقول إن اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية المخصصة للأغذية والزراعة مثلا تعترفان بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوطنية عن طريق التركيز على التقاسم المنصف والعادل للفوائد المتأتية من استعمال الموارد الوراثية. واستطرد قائلا إن اللجنة لم تحقق نتائج عملية بعد تسع سنوات من المفاوضات. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى التسريع من عمل اللجنة عبر مراعاة المبادئ المعترف بها في الهيئات الدولية الأخرى.

١٦٢- وانضم وفد الأرجنتين إلى البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتقدم بالشكر للسفير ريغوبيرتو غاوتو على عمله الممتاز وتفانيه الكبير في القيام بعمله كرئيس للجنة الحكومية الدولية. وأعرب الوفد عن دعمه المؤكّد لتجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك اعتماد برنامج عمل وجدول زمني للأنشطة. ورأى الوفد ضرورة أن يستند عمل اللجنة في المستقبل إلى النصوص والدراسات التي أعدّت وأن تكون كذلك المواد الجديدة متاحة للتفاوض حول ذلك الموضوع الذي يتسم بالتعقيد ويجري تحليله في عدة محافل أخرى. وقال الوفد إن التملك غير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية موضع انشغال كبير لدى البلدان النامية. وذكّر بأن التوصية ١٨ من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تحثّ اللجنة الحكومية الدولية على تسريع وتيرة العمل لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية.

١٦٣- وقال وفد بيرو إنه يعلق أهمية كبيرة على الشؤون التي تتناولها اللجنة الحكومية الدولية، إذ إن بيرو هي واحدة من العديد من البلدان النامية التي تملك مصدرا كبيرا للتنوع البيولوجي والثقافي. وذكر الوفد إن المشاركين في اللجنة أمضوا الكثير من الوقت، منذ سنة ٢٠٠٠، في دراسة العلاقة بين الملكية الفكرية والمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وصرح الوفد بأن تلك القضايا لها أهمية أساسية بالنسبة للعديد من البلدان، وأن على اللجنة الاستمرار في الاضطلاع بعملها ريثما يتم وضع صك دولي ملزم قانونا. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء الجمود السائد على المفاوضات وافتقار اللجنة للجوهر. ورحب باقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة ورأى أن ذلك الاقتراح يعد قاعدة جيدة لإنشاء ولاية قوية للجنة. وقال الوفد إن ما يبرر أهمية نظام الملكية الفكرية بشكل كبير، هو التسليم بأن الملكية الفكرية هي أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقال الوفد إن بيرو تشارك، لذلك السبب، في اللجنة وفي سائر المحافل وتتبادل ما لديها من خبرات وطنية بشأن حماية تلك الشؤون والنهوض بها. ومضى يقول إن أحد الأمثلة على ذلك، هو إنشاء لجنة وطنية للحماية من القرصنة البيولوجية، وهي تتناول قضايا البيوتكنولوجيا والموارد البيولوجية في بيرو وقضايا المجتمعات الأصلية فيها. وصرح الوفد بأن جهودا قد بذلت على الصعيد الوطني، غير أن بيرو لا تزال تشهد حالات من التملك غير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية.

وقال الوفد إن بيرو تأمل، لتلك الأسباب، في أن يتم وضع صك دولي ملزم قانونا لحماية ما لديها من تنوع بيولوجي وما يتصل به من معارف تقليدية. وأكد أن هناك ضرورة لتحديد أهداف واضحة لقرارات الجمعية العامة. وبالتالي، طالب الوفد جميع الوفود بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، بهدف تطوير نظام ملكية فكرية أفضل لتحقيق المصلحة للجميع، بمن فيهم المجتمعات المحلية والمجتمعات الأصلية للبلدان النامية.

١٦٤- وأعرب وفد المكسيك عن دعمه للبيان الذي أدلت به إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إن حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية لها أهمية أساسية بالنسبة للمكسيك، إذ إنها بلد غني بالتقاليد والفولكلور والموارد الوراثية. وسلم الوفد بأهمية ما تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية من عمل وبما تقدمه الأمانة من مساعدة في توفير المواد الخاصة بحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية، بما فيها مشاريع الأحكام وتحليلي الثغرات. وذكر الوفد أن تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، هي مسألة أساسية بالنسبة إلى المكسيك، وقال إن العمل المستقبلي للجنة لا بد أن يركز على وضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا من أجل حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية.

١٦٥- وأعرب وفد سري لانكا عن شكره لسعادة السفير غاوتو، رئيس اللجنة الحكومية الدولية، على العمل الذي يقوم به وعلى قيادته الفعالة لدورات اللجنة، كما أعرب عن شكره للأمانة لما تقدمه من إسهامات في عمل اللجنة. وقال إن الجمود الذي يعوق اللجنة لا يصب في مصلحة الدول الأعضاء. واستطرد قائلا إنه من الضروري التصدي للقلق الذي أعربت عنه البلدان النامية بشكل عاجل وبنّاء. وأكد الوفد أن حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية والحفاظ عليها، هما مكونان هامان من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك السبب، أعرب الوفد عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن تجديد الولاية لا بد أن يستند إلى نص محدد جيدا وأن يقود عمل اللجنة إلى وضع نظام دولي قانوني، كما يشير إلى ذلك اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. ومضى يقول إن العديد من التدابير الأخرى تتخذ، في الوقت ذاته، على الصعيد الوطني لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وإدارتها. وقال إن مثل تلك التدابير لا بد أن تحدد وتنفذ بالشكل المناسب بمساعدة الويبو. واستطرد الوفد قائلا إنه لا يزال متفائلا وملتزما بالدخول في حوار مفتوح وشفاف بشأن تلك القضايا.

١٦٦- وقال وفد غواتيمالا إن اللجنة الحكومية الدولية لم تصل إلى اتفاق بشأن ما ستضطلع به من عمل في المستقبل، لذا فإن للجمعية العامة التداول بشأن تجديد ولايتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي خلال الجزء رفيع المستوى، قال نائب الوزير من غواتيمالا إنه يعلق أهمية أساسية على عمل اللجنة. وصرح الوفد قائلا إن غواتيمالا فيها العديد من المجموعات العرقية، بما فيها الشعوب الأصلية المنحدرة من شعوب المايا. وأكد ضرورة وضع صك دولي ملزم قانونا للحيلولة دون التملك غير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية، وذلك لتلبية مصالح تلك المجتمعات. وقال الوفد إن مسألة الحصول على المصالح الانتفاع بالموارد الوراثية والتشارك العادل فيها، هو أمر لا يقل أهمية. ورحب باقتراح مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن دعمه له. وقال إن عمل اللجنة الحكومية الدولية لا بد أن يستند إلى الوثائق وأن يؤدي إلى اعتماد صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا. ومضى يقول إن على اللجنة أن تضطلع بعملها بموجب برنامج عمل واضح ومن خلال تنظيم اجتماعات بين الدورات. وأعرب الوفد عن عزمه العمل بشكل بنّاء من أجل التغلب على ما تبقى من تفاوت بين الدول الأعضاء والتغلب على الجمود الذي تواجهه اللجنة.

١٦٧- وأعرب وفد بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعبر عن شكره لسعادة السفير غاوتو فيلمن على ما يقوم به من عمل بصفته رئيس اللجنة الحكومية الدولية. وقال الوفد إن بوليفيا واحدة من أكثر ٢٥ بلدا من حيث التعدد في العالم، لذا فإنها معنية بأن يُصدر نظام الملكية الفكرية صكا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وقال إن نظام الملكية الفكرية بمنحه براءات للمعارف المكتسبة بشكل غير عادل، إنما يعزز التملك غير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية، بما يسبب الضرر للبلدان النامية والمجتمعات الأصلية. وقال إن بعد مرور تسع سنوات من المداولات، يرى العديد من المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية هو الطريقة البنّاءة للمضي قدما في وضع آلية خاصة لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وقال إن من المهم أن يراعي العمل المستقبلي للجنة وضع ذلك النظام القانوني الدولي، الذي سيكون على صلة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية. وقال الوفد إن تلك المسائل قد أدرجت بالفعل في التشريع في بوليفيا. وبالتالي، حث الدول الأعضاء على التصدي لشواغل البلدان النامية من خلال تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.

١٦٨- وأعرب وفد جنوب إفريقيا عن دعمه التام للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وصرح بأنه من الضروري وضع صك ملزم لتحقيق المصلحة للجميع، لا سيما البلدان النامية. وأضاف أن سعادة نائب وزير التجارة والصناعة لجنوب أفريقيا قال إنه تم جمع القدر الكافي من المعلومات، بالتالي فإنه من الضروري الاضطلاع بهذا العمل بشكل عاجل وبطاقة متجددة لكي نجعله يبلغ غايته. وقال إنه من الضروري وضع جدول زمني صارم وضمان رصد التقدم المحرز باستمرار. وأكد أن جنوب أفريقيا ثابتة على موقفها بأن جميع سبل الحوار الموضوعي بشأن المسائل الثلاث قد استنفذت وأن السبيل الوحيد المتبقي للجنة هو أن تستهل مفاوضات تقوم على النصوص وترمي إلى وضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وذكر الوفد أن النص الموضوعي الذي يشكل قاعدة تستند إليها المفاوضات القائمة على النصوص، قد قدمته مجموعة البلدان الأفريقية في الدورة الرابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية، وهو وارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/14/9. واسترسل الوفد قائلا إن من الواضح أن الولاية الحالية لم تعد كافية لضمان الإرادة السياسية لتسريع وتيرة عمل اللجنة، وقال إن جنوب أفريقيا تدعم، في هذا الصدد، اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، وخاصة: (١) اعتماد برنامج عمل وجدول زمني واضحين، كما بيّن ذلك اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية، بما يؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي؛ (٢) الالتزام الواضح بالدخول في مفاوضات تقوم على النصوص لوضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا وتستند إلى النص الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/14/9؛ (٣) تنظيم أعمال في فترات ما بين الدورات، كما جاء في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية، بغية تسريع وتيرة عمل اللجنة في مناقشة القضايا ذات الصلة مثل التعريفات والمستفيدون والموافقة المستنيرة المسبقة والحقوق المعنوية والخيارات الخاصة. وقال إن ذلك الصك أو تلك الصكوك الملزمة قانونا هي البديل الوحيد للتوصل إلى حل فعال وشامل لمسألة التملك الفادح وغير المشروع للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية في سياق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة، غير أنه صرح باستمراره في الالتزام، كما كان عند إنشاء اللجنة الحكومية الدولية، بوضع صك واحد أو عدة صكوك دولية ملزمة قانونا. وقال إن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية حفز البلدان المشابهة بها على تقديم المزيد من المشاركة والدعم. وطالب جميع البلدان بتقديم الدعم في هذا الشأن.

١٦٩- وطالب وفد الجزائر بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية بالاستناد إلى شروط جديدة، وشدد على أهمية أن تقوم النقاشات على خطة عمل وجدول زمني محددين. وأعرب عن أمله في أن تتم الموافقة، في نهاية النقاشات، على وضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا.

١٧٠- وأعرب وفد النرويج عن شكره للأمانة على تفانيها في تقديم الخدمات. وقال إنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، ورحب باقتراح الاتحاد الأوروبي الذي قدمته السويد، ورأى أن اقتراحات أخرى تستحق التقدير كذلك. واقترح الوفد أن يقاس نجاح اللجنة بغض النظر عن أدائها، وقال إن أوجه التنمية المحققة على الصعيد الوطني هي المؤشر لنجاح اللجنة. وكمثال على ذلك، ذكر الوفد القانون الخاص بالتنوع البيولوجي الذي اعتمد في النرويج حديثا وإصلاحات البراءات التي استخدمت تعريف اللجنة "للمعارف التقليدية".

١٧١- وشكر وفد الصين الأمانة على ما أنجزته من عمل بناء وأشار إلى أن جدول أعمال اللجنة الحكومية الدولية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى كافة البلدان في العالم ولا سيما البلدان النامية. وبين الوفد أن المسألة تتعلق بالمحافظة على الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية والنهوض بها إذ تعتبر مصدرا للابتكار والمحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي وضمان التوازن العالمي التلقائي في التنمية المستدامة. ولفت الوفد النظر إلى أن اللجنة أنجزت عدة أعمال لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية خلال السنوات التسع الماضية بفضل مشاركة الدول الأعضاء الفعالة وتشجيعها. وذكر أن اللجنة أنجزت العديد من الأعمال واستطرد قائلا إن الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق الأهداف والتوقعات المنشودة. وعقد الوفد الأمل على تحقيق تقدم في أعمال اللجنة الموضوعية وأعلن بالتالي، أن وفد بلده يوافق على اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة. وقال إن الصين تؤيد تجديد ولاية اللجنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتأمل أن تدخل تعديلات على منهج العمل الذي اتبعته اللجنة لضمان تحقيق نتائج مثمرة ووضع برنامج عمل وجدول زمني بغية إجراء مفاوضات ومشاورات قائمة على النصوص باتجاه صياغة صك دولي ملزم قانونا. وأعرب الوفد عن أمله أن تعمل الدول الأعضاء جميعا على مواصلة المناقشات وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية للمعارف والتعبيرات التقليدية أثناء إجراء المناقشات في المحافل الدولية الأخرى وأن يتحقق التقدم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وأعلن الوفد أنه يعتزم العمل مع الوفود الأخرى من أجل المساهمة بشكل بناء واستباقي.

١٧٢- وأيد وفد اليمن البيان الذي أدلى به وفد تونس باسم البلدان العربية. وعبر الوفد عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة بغرض توفير مستوى أفضل من الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية. وشدد الوفد على أن بلده يزخر بالمعارف والتعبيرات التقليدية ورأى ضرورة أن تستهدف اللجنة وضع صك دولي ملزم قانونا أو أكثر. وقال الوفد إنه يؤيد الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية.

١٧٣- وأيد وفد كينيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدد الوفد على أن المعارف والتعبيرات التقليدية تضطلع بدور حيوي في التجارة العالمية. وأبرز الوفد أيضا ما يتم بذله من جهود تستحق الثناء على المستوى الإقليمي والوطني لسن قوانين توفر الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية. وقال الوفد إن تلك الجهود تقتضي إتاحة معايير دنيا للحماية في كافة البلدان وألا تستثنى المعارف والتعبيرات التقليدية من تلك الحماية بغض النظر عن طبيعة الملكية الفكرية التي تجتاز الحدود. ونبه إلى أنه قد حان الوقت لتلخيص الدراسات التي أجريت خلال السنوات العشر الماضية بغية التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا أو أكثر. وشدد الوفد على أن كينيا تسعى إلى سن قوانين في هذا المجال لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية. وأضاف الوفد قائلا إنه ليس من الحكمة

دعم برنامج لن يؤدي على الأرجح إلى نتائج ملموسة. وركز على أهمية إجراء مفاوضات مقيدة بجدول زمني وقائمة على النصوص بما يكفل وضع صك دولي ملزم قانونا أو أكثر.

١٧٤- وقال وفد كندا إن وفده شارك بفعالية في دورات اللجنة الحكومية الدولية منذ إنشائها. واعتبر الوفد اللجنة أفضل محفل لعقد مناقشات موضوعية بشأن الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وأعرب عن انشغاله بشأن فشل التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة حول اقتراح لتمديد ولايتها. وقال إنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة ومنحها برنامج عمل محدد يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الدولي.

١٧٥- وأيد وفد بنما تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وشدد على أهمية سن قانون خاص يوفر الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية. وقال إن وفد بلده يحبذ وضع نص قانوني دولي أو صك ملزم لكافة البلدان وعرضه على الجمعية العامة. وبين الوفد أن اللجنة بحاجة إلى عقد اجتماعات بين الدورات لهذا الغرض.

١٧٦- وأفاد وفد ماليزيا أن غياب التوافق في الآراء خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة لا يعد نهاية المطاف بالنسبة إليها بل يعد فرصة لتجديد الالتزام الإيجابي بأعمال اللجنة. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وعبر عن تأييده الكامل للمبادئ الأساسية الثلاث التي وردت في اقتراح المجموعة وهي وضع صك دولي ملزم قانونا وإجراء مفاوضات قائمة على النصوص والتقيد بجدول زمني محدد. وقال إن مبدأ وضع صك دولي ملزم قانونا أهم ما في ذلك الاقتراح واعتبر أن إجراء مفاوضات قائمة على النصوص يشكل نقطة انطلاق جيدة. واقترح الوفد أيضا أن تستخدم اللجنة مشروع النص القانوني الذي أعد في كوشين كنقطة انطلاق. وختم الوفد كلمته مشيرا إلى ضرورة إرساء نظام دولي حقيقي وتحديد إطار زمني واضح للوصول إلى ذلك الهدف.

١٧٧- وأيد وفد أنغولا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن إيمانه بأن اللجنة أنجزت عملا مكثفا وعبر عن دعمه لتجديد ولايتها. وأشار الوفد إلى ضرورة اعتماد الأعمال المقبلة على النصوص القائمة والعناصر الأساسية الثلاث الواردة في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه ينبغي أن تقود أعمال اللجنة إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا أو أكثر لتوفير الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية من القرصنة وسوء الاستخدام والتملك غير المشروع.

١٧٨- وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى ما يتمتع به ذلك الاقتراح من دعم هائل. وعبر الوفد عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من الاستجابة لتوقعات الجمعية العامة بأن تسرع في وتيرة أعمالها المتعلقة بتوفير الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وأفاد أنه من الجدير بالذكر أن العديد من الوفود لم تتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن العمل المقبل. واستطرد قائلا إن المنهج البناء والمتناسق الذي اتبعته مجوعة البلدان الأفريقية في صياغة النصوص والتحلي بالمرونة الحكيمة يكفلان إنجاز تقدم ملحوظ في أعمال اللجنة. ورأى الوفد أن اللجنة أنجزت قدرا كبيرا من العمل وأقر ببراعة الأمانة وقيادة اللجنة. وأيد الوفد تمديد ولاية اللجنة بهدف تطوير صك دولي ملزم قانونا وفقا لما تبين من الردود التي قدمتها مختلف الوفود على قائمة القضايا العشر التي جرى صياغتها خلال الدورات السابقة وعلى "تحليلي الثغرات". وفي ما يتعلق بالمجالات التي لم تحقق الوفود بشأنها قدرا كافيا من التوافق، طالب الوفد جميع الأطراف بتقديم المساعدة لتسريع وتيرة العمل في اللجنة بالتحلي بالقدر المطلوب من المرونة والانفتاح بغية تحقيق

نتائج ملموسة من تجديد الولاية كما اقترحته مجموعة البلدان الأفريقية. وقال الوفد إن عمل اللجنة أُثري بمختلف التجارب الوطنية والإقليمية وأن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات قائمة على النصوص لتيسير العمل في المرحلة المقبلة. ورحب الوفد بالجدول الزمني الذي اقترحته المجموعة لتسريع وتيرة العمل باتجاه وضع صك ملزم قانونا أو أكثر. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لاقتراح المجموعة الداعي إلى عرض الصك الدولي الملزم أو الصكوك على الجمعية العامة في سنة ٢٠١١. وفي الختام، أكد الوفد من جديد خطورة الاستمرار في التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية وقال إنه يعتزم العمل بشكل بناء لإيجاد حلول تعود بالنفع على المجتمعات المحلية وبلدانها.

١٧٩- وأيد وفد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن إيمانه بأن اللجنة تعمل بالتدريج باتجاه تحقيق التوافق. وأكد الوفد أن صندوق الويبو للتبرعات أتاح مشاركة أوسع من العديد من المساهمين ورأى أن آراءهم ستكون مفيدة للغاية في هذه المرحلة من المناقشات. وقال إن هذا المجال يحظى باهتمام جميع الأطراف حيث أن الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية تمس جوانب حساسة من هوية الشعوب والأمم. وذكر أن العديد من الأمم تسعى باتجاه اتخاذ تدابير وطنية وإقليمية. وأشار في هذا الصدد إلى دراسة إقليمية لبلدان منطقة الكاريبي لا تزال في طور الإعداد وإلى سعي بلده نحو وضع إطار قانوني على الصعيد الوطني. واستدرك قائلا إن تلك الاستراتيجيات لا تتيح إلا تدابير قليلة وجزئية لمعالجة موضوع التحكم في الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وقال الوفد إنه لا يشكك في ضرورة تجديد ولاية اللجنة مشيرا إلى أنه لن يقبل بإضاعة كل ذلك الزخم عندما تصبح المنافع العالمية المحتملة في متناول اليد. وذكر أن بلدان المجموعة تزخر بالممارسات العلاجية التقليدية التي تشمل أدوية وأعشابا وطقوسا طبيعية وشعوبا أصلية وممارسات المجتمعات الأصلية وتعريفات تقليدية وكذلك تفاسير عصرية لتلك التعريفات. ولفت الانتباه إلى أن عدد كبيرا من المعارف التقليدية والموارد الوراثية في تلك البلدان تم استنباطها وانتهى بها الأمر على شكل منتجات أو بحوث تمتلكها وتنتجها شركات أجنبية لا تدفع عنها أي تعويض مادي لفائدة المجتمعات التي استقت منها تلك المعارف. ومن هذا المنطلق، عبر الوفد عن دعمه القوي لتجديد ولاية اللجنة وأشار في معرض حديثه، إلى إمكانية صياغة صك دولي ملزم قانونا على أساس جميع الدراسات والمناقشات السابقة.

١٨٠- وعبر وفد كولومبيا عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة مع مراعاة طبيعة العمل التي تتميز بتداخل القطاعات وهدف التوصل إلى أفضل طريقة لتوفير الحماية لتلك المعارف التقليدية والموارد الوراثية بالغة الأهمية. وبين الوفد مدى أهمية الاستمرار في أعمال اللجنة ضمن جدول زمني محدد لإيجاد حل لصياغة صك دولي ملزم قانونا أو أكثر. وقال إن إطار الملكية الفكرية للأهداف الوطنية والاقتصادية يكتسي أهمية بالغة لتناول تلك القضايا.

١٨١- وعبر وفد أستراليا عن دعمه القوي لتجديد ولاية اللجنة بالنظر إلى ما تمتلكه من ثقافة أصلية حية فضلا عن قطاع صناعي منظم وآخذ في التطور في مجال البيوتكنولوجيا. وأعرب عن خيبة أمله جراء فشل اللجنة في التوصل إلى اتفاق حول شروط ولاية مجددة بالرغم من اتفاق كافة الدول بشأن ضرورة تجديد ولايتها. وقال إنه قلق بشأن مواقف الدول الأعضاء الراسخة التي لا تسمح بتحقيق نتائج عملية. وبيّن أن أعمال اللجنة المذكورة تنطوي على آثار ثقافية وتجارية بالنسبة إلى الدول الأعضاء إلى جانب كونها أداة لتوسيع نطاق الملكية الفكرية حتى ترتبط أكثر بمصالح الشعوب في العالم النامي ومصالح الشعوب الأصلية أينما وجدت. وبين أن اللجنة هي المحفل المناسب للنظر في مثل تلك القضايا باعتبار أنها تملك الخبرة التقنية الضرورية في إطار متعدد الأطراف. وطالب الوفد كافة الدول الأعضاء بالتحلي بالمرونة الضرورية للاتفاق بشأن شروط تمديد ولاية اللجنة. وأشار إلى

ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء على إثر إجراء المفاوضات حتى وإن تعلق ذلك بمصالح واسعة النطاق وتقريب المواقف المتباعدة. وأفاد الوفد أنه اعتمد على ما أنجزته مجموعة البلدان الأفريقية من عمل مفيد ومبتكر وطرح اقتراحا بشأن تمديد ولاية اللجنة. وأشار الوفد إلى أن اقتراحه يشمل أولا الالتزام بالمفاوضات القائمة على النصوص لتحقيق نتائج حقيقية وعملية ومن ضمنها وضع صك ملزم قانونا وثانيا اتخاذ ترتيبات لإنجاز الأعمال بين الدورات بغية تسريع وتيرة التقدم وثالثا التركيز في الأعمال وذلك بالاستناد على الأعمال التي أنجزتها اللجنة والاسترشاد بمجموعة وثائق الويبو الكاملة ورابعا عرض نص حول صك دولي على الجمعية العامة في سنة ٢٠١١. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن هذا الاقتراح يوفق بين مصالح الدول الأعضاء ويتيح فرصة للمضي قدما بأعمال اللجنة الحكومية الدولية.

١٨٢- وأيد وفد السلفادور البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر بأن أعمال اللجنة الحكومية الدولية تستهدف بالنسبة إلى البلدان النامية حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية على نحو فعال على الصعيد الدولي لأنه لا بد من الاقتسام العادل للمنافع الناتجة عن تلك الموارد. واقترح منح الأولوية للأعمال الوطنية ثم الاستمرار باعتماد استراتيجية دولية جديدة عبر صكوك دولية. وقال إنه من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة. واقترح وضع برنامج عمل واضح لتحديد أهداف وأغراض معينة.

١٨٣- وأكد وفد إكوادور أهمية العمل المنجز ضمن اللجنة الحكومية الدولية فيما يتصل بإعداد الوثائق وتحليلها في هذا المجال. وقال إن بلده هو شديد التنوع من الناحيتين الطبيعية والثقافية والبلد الثاني في العالم من حيث تنوع الفقريات المتوطنة لكل وحدة أرضية والبلد الثالث من حيث تنوع الحيوانات البرمائية والبلد الرابع من حيث أنواع العصافير إذ يستضيف البلد ٣٥٪ من جميع أنواع الطيور الطنانة الموجودة في الكرة الأرضية وإنه يدعى بالتالي "بلد الطيور الطنانة". وأشار إلى وجود كمية هائلة من النباتات الوعائية في بلده التي ستكون شديدة الفائدة في المستقبل في مجال إنتاج المستحضرات الصيدلانية. ومضى يقول إن لدى بلده مجموعة كبيرة من الأنماط الاجتماعية المجسدة في ١٤ جنسية و١٨ جماعة من السكان الأصليين والمواطنين الإكوادوريين من أصل أفريقي وشعب مونتوبيوس فضلا عن سكان الأرياف مما يحافظ على طائفة كبيرة ومتنوعة من فئات المجتمع المختلطة والأشكال الثقافية الاجتماعية المختلفة حيث يستطيع المرء أن يرى تعدد هياكل التنظيم والعادات والتعبيرات الثقافية واللغات والأغذية والألحان الموسيقية والأدوية وغير ذلك من أشكال التعبير التي تعد ثروة طائلة بالنسبة إلى الإكوادوريين. وأكد ضرورة احترام تلك الثروة. وأضاف قائلا إن على المرء أن يتعلم العيش في وفاق مع الطبيعة لأن هذا النهج هو السبيل الوحيد لتحقيق ما يسمى "sumac kawsay" أو الرفاهة. وأحاط الحضور علما بأن تراث بلده كان ضحية القرصنة البيولوجية التي ألحقت به أضرارا طبيعية وثقافية جسيمة تميز بعضها بحدته إذ دمرت أنواع مهددة بالانقراض. وذكر على سبيل المثال انقراض الضفدعة التي تستخرج منها مادة إباتيدين المسكنة ونبتة أياهواسكا وتنوع الكائنات المجهرية في مياه غالاباغوس. وأكد رغبته في مواصلة أعمال اللجنة الحكومية الدولية ودعم استمرار أعمالها في ظل ولاية تهدف إلى استكمال صك دولي ملزم قانونا لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وفي الوقت ذاته، أعرب عن تأييده لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية وعن أمله أن يظل الموضوع معالجا ضمن الويبو لأن الملكية الفكرية هي محور عرضي لحماية الموارد الطبيعية والثقافية ولأن ذلك المحفل متعدد الأطراف المهم يلبي احتياجات الدول الأعضاء بشكل عادل ومنصف وشامل. وأفاد بأن المعهد الإكوادوري للملكية الفكرية يعمل على تطوير عدد من الطرق المختلفة لحماية ذلك التراث. وأشار على سبيل المثال إلى تطبيق قاعدة بيانات

بشأن التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والتدريب فيما يتصل بالقضايا المشتركة بين الثقافات ووضع تشريعات خاصة لحماية المعارف الجماعية والمعارف الموروثة وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لجميع الجنسيات ومجموعات السكان الأصليين بمن فيهم شعب مونتوبيوس والمواطنون الإكوادوريون من أصل أفريقي ومجتمعات الأسلاف في إكوادور. وقال إن بلده يضع استراتيجية وطنية لحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية تشمل عدة عمليات ومشروعات ويشارك فيها كل من الدولة ومنظمات متخصصة والمجتمع المدني وتقوم على الاقتناع بأن حفظ التنوع البيولوجي والثقافي والانتفاع به بصورة مستديمة مصدر ثروة تتيح فرصا جديدة للحد من وطأة الفقر وحفز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة. وأنهى كلمته قائلا إنه ينبغي استخدام الملكية الفكرية كآلية لتنمية الشعوب.

١٨٤- وأعرب وفد مصر عن تأييده التام للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وكرر ما ذكره خلال الدورة الأولى للجنة الحكومية الدولية وما مفاده أن إنشاء اللجنة هو فرصة تاريخية لتحقيق التوازن في النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية. وبين الآمال الكبيرة المعلقة على أعمال اللجنة ومساهمتها في إنشاء نظام دولي للحماية يولي واجب الاعتبار لجميع مصالح كل الأطراف ومتطلباتها. ثم ذكر بأن عدة بلدان ولا سيما البلدان النامية تملك تراثا زاخرا بالمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية تعرض خلال عدة عقود للاستغلال غير المشروع في ميادين عديدة من جانب بعض الجهات الأجنبية ولا سيما في مجالات الطب والصناعة والفنون والموسيقى والأدب ومجالات أخرى. وأحاط الحضور علما بأن السنوات الماضية شهدت تصاعدا في مثل ذلك الاستغلال نتيجة للتطورات العلمية الطارئة في مجال التكنولوجيا الحديثة بوجه خاص. ورأى أن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها موضوعات حيوية بالنسبة إلى البلدان النامية وشعوبها. وقال إن تلك الموضوعات تعبر عن أوجه النقص في نظام الملكية الفكرية الدولي لأن النظام عاجز عن توفير حماية فعالة لجزء كبير من مجالات الإبداع البشري ولا سيما للمعارف والتعبيرات التقليدية. وعلاوة على ذلك، ظل يرى أنه لا يتوفر الانسجام اللازم بين الصكوك الدولية في ميدان الهندسة الوراثية وأن المنافع الناتجة عن الانتفاع بالموارد الوراثية ليست موزعة توزيعا عادلا. وأخيرا، ارتأى أن تقدم اللجنة الحكومية الدولية توصيات لوضع إطار عالمي شامل لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري وضمان تقاسم المنافع المنصف. واسترسل قائلا إن اللجنة شهدت بعد مضي ما يناهز عقدا من الزمن إعداد الوثائق والأبحاث والتحاليل عن الثغرات وتطوير القضايا غير أن ما بقي ثابتا على مدى تلك السنوات الماضية هو أن الأعمال الرامية إلى توفير الحماية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لم تقطع شوطا بعيدا واقتصرت على الكلام المنمق والوعود بمنح الأولوية للمسألة. وأردف قائلا إن اللجنة أثبتت أنها بالأحرى موضع للتحدث بأمور المهنة حيث يعاد ذكر المواقف دون إحراز أي تقدم ملموس من أجل تطوير أسلوب متفق عليه. وأعرب عن اعتقاده أنه تم التوصل إلى مرحلة لا بد من اتخاذ قرار في إطارها بشأن مصير اللجنة. وتساءل عما إذا كانت هناك إرادة سياسية للاستجابة لمصالح الأغلبية العظمى للدول الأعضاء. وطالب بتجديد ولاية اللجنة لتحقيق الهدف الملموس المتمثل في إحراز التقدم في سياق المفاوضات المبنية على النصوص بتحديد برنامج عمل واضح من أجل الخلوص إلى صك دولي ملزم قانونا أو أكثر. وحذر من مواصلة المفاوضات بحيث لا تفسد ترتيبات أصحاب المصالح الخاصين الذين لا يرغبون في نظام قانوني ملموس لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في البلدان النامية. واستطرد قائلا إن كامل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي شملت إعداد الصك الدولي الحديث عن حماية حقوق الملكية الفكرية المتفاوض بشأنه والمعتمد خارج الويبو في جملة سائر الاتفاقات الدولية الرئيسية الملزمة قانونا دامت ثماني سنوات. وأضاف قائلا إن اللجنة الحكومية الدولية التي لا تتناول سوى مجموعة فرعية من حقوق الملكية

الفكرية لم تتوصل إلى أي نتيجة بعد عقد من المناقشات وإنها لن تحرز أي تقدم على الإطلاق في رأيه في غياب إرادة سياسية من جانب أقلية الدول الأعضاء التي ما زالت لا تبدي أي مرونة. وأفصح عن تأييده التام للاقتراح الذي قدمته مجموعة البلدان الأفريقية وساندته البلدان ذات المواقف المشابهة ودعا إلى تجديد ولاية اللجنة على فرض التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا أو أكثر وإجراء مفاوضات قائمة على النصوص. وذكر أيضا أنه من المتصور أخيرا تحديد تاريخ لعقد مؤتمر دبلوماسي لدى انتهاء تلك الولاية المجددة.

١٨٥- وقال وفد تركيا إن البند المتعلق بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور هو مجال يجمع بين البراءات وحق المؤلف وسائر جوانب الملكية الفكرية مما يزيد، حسب ادعائه، المصاعب المصادفة في بحث البند. واستطرد قائلا إنه شارك مشاركة فعالة في مناقشات اللجنة الحكومية الدولية وسلم بأهمية البند بالنسبة إلى البلدان النامية والمتقدمة والأقل نموا. وأضاف قائلا إنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن الولاية المقبلة خلال الدورة الأخيرة للجنة. ورأى أنه ينبغي تجديد الولاية. وفيما يتعلق بمضمون الولاية، ذكر أنه من المهم اعتماد معايير دنيا دولية لحفظ المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وحمايتها وتطويرها. وأنهى كلمته قائلا إن الولاية المقبلة ينبغي أن تيسر المفاوضات التي ينبغي لها أن تكون أكثر تركيزا وقائمة على النصوص.

١٨٦- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن خيبة أمله الشديدة لعجز الدول الأعضاء في الويبو عن التوصل إلى اتفاق خلال الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية بشأن شروط تجديد ولايتها. وقال إنه يشاطر دولا أخرى أعضاء في الويبو تفضيلها الشديد لتجديد ولاية اللجنة وإنه قدم اقتراحا لتجديد ولاية اللجنة لتيسير المناقشات. ورأى أنه من الأهمية بمكان أن تستكمل اللجنة عملها غير المنجز في فترة السنتين الحالية. وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي للجنة أن تعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء خلال السنتين المقبلتين بشأن مشروع الأهداف والمبادئ والتعاريف والثغرات المحتملة في الإطار الدولي لحماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. ومضى يقول إن العمل من أجل تحقيق توافق في الآراء على أساس ولاية اللجنة الراهنة يتسق مع عناصر اقتراح الاتحاد الأوروبي وإن توافق الآراء بشأن مشروع السياسات والمبادئ هو خطوة أولى مهمة قد تؤدي إلى صك دولي كإعلان أو توصية. وأردف قائلا إن أي ولاية مجددة للجنة ينبغي أن تشمل معايير تحقيق تلك الأهداف ومقتضيات رفع التقارير إلى الجمعية العامة. ولاحظ بعض العناصر الإيجابية في جميع الاقتراحات الأربعة المقدمة لتجديد ولاية اللجنة والمعروضة على الجمعية العامة لبحثها وأعرب عن أمله أن يتسنى إيجاد حل يناسب جميع الدول الأعضاء. وفيما يتصل بطريقة محتملة للمضي قدما، قال إن ولاية اللجنة ينبغي أن تتضمن عددا من العناصر التالية: (١) ضرورة تعجيل الأعمال الجوهرية لفترة السنتين المالية المقبلة بالتركيز على الأعمال غير المنجزة في ظل ولاية اللجنة السابقة؛ (٢) والتزام بالعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع الأهداف والمبادئ والتعاريف والثغرات المحتملة في الإطار الدولي الخاص بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية؛ (٣) اتفاق بشأن العمل على أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية على أساس متساو والتزام بالعمل من أجل توافق الآراء بشأن نتائج دولية ملموسة يمكن تحقيقها؛ (٤) وشرط تقديم تقرير مرحلي وتوصيات ملائمة بشأن عمل اللجنة الجوهري إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠١٠ وتقرير مرحلي وتوصيات ملائمة بشأن النتائج الدولية المقترحة إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠١١. واسترسل قائلا إن ولاية اللجنة لا ينبغي أن تتضمن بعض العناصر أي ما يلي: (١) لا ينبغي أن تشمل التزامات رامية إلى الشروع في مفاوضات قائمة على النصوص دون التوصل أولا إلى اتفاق بشأن مضمون النص وطبيعته وصيغته ووضعه؛ (٢) ولا ينبغي أن تحكم مسبقا على أي نتيجة دولية؛ (٣) ولا ينبغي أن

تتضمن التزامات ببرنامج عمل يتجاوز موارد الويبو المتاحة للجنة. وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تتمكن من إحراز تقدم ملحوظ خلال دورتين لمدة أسبوع في السنة وفقا للقاعدة المتبعة بالنسبة إلى لجان الويبو الأخرى باعتماد خطة عمل متفق عليها مسبقا. واستطرد قائلا إن العمل على عدة موضوعات شائكة جار طوال سنوات عديدة لا بل على مدى عقود في الواقع وإنه يتواصل ضمن الويبو وذكر على سبيل المثال موضوعات حقوق فناني الأداء السمعي البصري وتنسيق قانون البراءات الموضوعي وحقوق هيئات البث. ورأى أنه ينبغي أن تكون التوقعات معتدلة إذ تبحث مثل تلك القضايا الشائكة بحثا دقيقا على غرار القضايا قيد النظر ضمن اللجنة الحكومية الدولية. وأبدى استعداده للمشاركة البناءة في إيجاد طريقة للمضي قدما يقبلها الجميع بالتعاون مع الرئيس والوفود الأخرى.

١٨٧- وأعرب وفد المغرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية بما في ذلك إعداد صك دولي ملزم قانونا بناء على النصوص. وقال إنه شدد خلال عدة سنوات على الاعتراف بأهمية المسائل الأساسية الثلاث التي عرضتها مجموعة البلدان الأفريقية وتنطبق على المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكر أن تلك البلدان تزخر بثروات الإبداع والمعارف التقليدية والتراث الثقافي وأنها علقت دوما أهمية قصوى على عمل اللجنة الحكومية الدولية. وأضاف قائلا إنه علق آمالا كبيرة على عمل اللجنة وأعرب عن أمله أن تحقق نتائج حاسمة تعود بالفائدة على الجميع. ورأى أنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لحماية تلك الموارد من الاستخدام والتملك غير المشروعين والقرصنة وسائر أشكال الاستخدام التعسفي. وأبرز الحاجة إلى إعداد صك دولي ملزم قانونا. ومضى يقول إنه من المهم تعديل التشريعات على الصعيد الدولي لأن قدرة التشريعات الوطنية على التصدي لتلك المشكلات غالبا ما تكون محدودة. وأردف قائلا إنه من مصلحة الجميع تجديد ولاية اللجنة بوضع أهداف محددة في الاعتبار وتحديد جدول زمني واضح. وأشار إلى القضايا التي بحثت وجرى التفاوض بشأنها ضمن الويبو بما فيها قضايا الحقوق الفردية والجماعية واسترسل قائلا إن مسألة حقوق السكان الأصليين كانت أكثر صعوبة لأن حقوقهم غير منصوص عليها في الأحكام القانونية الدولية الراهنة وإنه يتعين تغيير الرؤية العامة وإيجاد طريقة أنسب لحماية تلك الحقوق في حال إيرادها في أحكام قانونية. واستطرد قائلا إن سجل القوانين ينص على الاعتراف بالحاجة الملحة إلى حماية تلك الحقوق وإن ذلك الأمر مشروع في كل مضمار. وحث الدول الأعضاء على التحلي بالانفتاح والمرونة لأن الطلب الموجه يتعلق بإعداد صك دولي يشبه جدا بطبيعته الصكوك التي تديرها الويبو وتحتفظ بها. وأعرب عن أمله أن يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي.

١٨٨- وأعرب وفد باكستان عن خيبة أمله لعدم إحراز التقدم وهنأ جميع المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية على تحليهم بالصبر. وأبدى قلقه للمأزق الذي ما زالت أعمال اللجنة عالقة فيه وأشار إلى ضرورة تحديد مبادئ وقواعد واضحة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتصدي للتملك غير المشروع. ورأى أنه لا بد للجنة من أن تعالج معالجة حاسمة قضايا مثل الكشف عن المصدر وتقاسم المنافع والموافقة المسبقة المستنيرة والحماية الدفاعية. وأيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة وإجراء مفاوضات قائمة على النصوص للخلوص إلى صك ملزم قانونا في حدود إطار زمني محدد.

١٨٩- وساند وفد البرازيل البيان الذي أدلي به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى أن تحديد المنافع الخاصة المنبثقة عن انضمام البلدان النامية إلى المنظمة سيسهم في تحديد الولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية وأن العديد من الدول الأعضاء في الويبو تعمل على إنشاء نظام لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وأعرب عن اعتقاده أن أي ولاية لا تؤدي إلى نتيجة

تفاوضية ملموسة لن تحظى بالمصداقية اللازمة للجنة وأن الولاية المجددة للجنة ينبغي أن تشمل تكثيف العمل الذي يفضي إلى التفاوض بشأن صكوك دولية ملزمة.

١٩٠- وأيد وفد غانا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن اعتقاده أنه من الضروري حماية أصحاب المعارف التقليدية من انتهاك حقوقهم بتملكها واستخدامها غير المشروعين خارج السياق التقليدي وأن هناك حاجة إلى تعجيل أعمال اللجنة الحكومية الدولية. وأيد تجديد ولاية اللجنة بهدف الاستناد إلى الأعمال غير المستكملة في ظل الولاية السابقة باعتماد أطر زمنية وخصائص محددة واضحة في إطار العمل وحث جميع الوفود على العمل من أجل توافق الآراء وإمكانية وضع صك قانوني دولي.

١٩١- وأعرب وفد كوبا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إن هناك كمية كبيرة من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به بهدف بحث البعد الدولي لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور مما يقضي بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية.

١٩٢- وأيد وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) البيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه من المعروف والشائع أن موارد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وافرة من حيث المعارف التقليدية والفولكلور وأنها تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث تنوع النباتات والحيوانات والطيور وأن ما يناهز ٣٠٪ من إنتاج العالم الغذائي متأت من موارد زراعية تعتبر المنطقة من أكبر المصادر لها. وأبدى التزامه بمواصلة ضمان حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية تجنبا لاستخلاصها غير السليم من جانب قوى اقتصادية كبرى. ولفت النظر إلى اقتراح مطروح يرسي أساسا للبحث والنقاش وينبغي أن يفضي إلى صك في المستقبل وساند تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية دون أن يتوقع أو يفترض تحقيق أي نتيجة معينة.

١٩٣- وأيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أن بلده سيستضيف اجتماع مجلس الوزراء التابع للمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية للنظر في إمكانية اعتماد صك إقليمي بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن القضية المطروحة للمناقشة تعتبر مهمة بالنسبة إلى تنمية بلده الاقتصادية. وعليه، لفت النظر إلى تعديل قانون بلده بشأن الملكية الصناعية ليشمل حماية المعارف التقليدية والحرف اليدوية. وسلط الأضواء على عملياته الوطنية والإقليمية التي لن تستمد الفوائد إلا من ظهور توافق في الآراء ضمن المجتمع الدولي بشأن حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وشدد على أنه من المؤسف ألا تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من الاتفاق على صك دولي ملزم قانونا. وساند تجديد ولاية اللجنة.

١٩٤- وأبدى وفد المملكة المتحدة تأييده الشديد للبيان الذي أدلى به وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبع والعشرين الأعضاء فيها وسلم بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية في سياق القضايا المعقدة المرتبطة بحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وفي استحداث حلول ملائمة. وأعرب عن تقديره للأمانة والدول الأعضاء في الويبو والجهات المتمتعة بصفة المراقب والممثلة لمجتمعات السكان الأصليين للخبرات التي تمد بها اللجنة ورأى أنه من الحيوي الموافقة على ولاية جديدة للجنة تتسم بالتركيز والنشاط لضمان مواصلة العمل في الويبو بإتاحة الخبرات التقنية والمعارف بشأن الملكية الفكرية من أجل تحقيق نتائج فعالة. وقال إن نصا جديدا خاصا باللجنة ينبغي أن يشجع تحقيق إنجازات قائمة على النتائج وإنه لا ينبغي استبعاد أي نتيجة منبثقة عن

اللجنة أو الحكم عليها مسبقا. وأعرب عن استعداده للتعاون مع جميع الوفود على نحو بناء وناضج لتعجيل الأعمال وتحقيق نتائج ملموسة على وجه السرعة.

١٩٥- وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في إطار نظام الملكية الفكرية العالمي. وأردف قائلا إن بلده مشهور بتنوعه البيولوجي الشديد وتراثه الثقافي الزاخر وموطن لأكثر من ٣٠٠ فئة عرقية تتحدث بحوالي ٧٠٠ لغة وإنه يحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث ثرائه بأنواع الثدييات والمرتبة الرابعة من حيث الطيور والمرتبة الخامسة من حيث البرمائيات والمرتبة السابعة من حيث النباتات المزهرة. وتحدث عن سمكة ما قبل تاريخية اسمها كولاكانت وعمرها ٤٠٠ مليون سنة تعيش في مياه بلده ويعتقد أنها انقرضت منذ ٦٥ مليون سنة. ومضى يقول إن هناك نحو مليون ضرب من ضروب النباتات والحيوانات التي ما زالت تجهلها العلوم وإن زهاء ٤٠ مليون شخص يعتمدون في عيشهم مباشرة على التنوع البيولوجي ولفت النظر إلى مواجهة تحديات الاستخدام والتملك غير المشروعين والقرصنة الكلية دون توفر أي جزاءات وحماية قانونية. واسترسل قائلا إن عدم وجود نظام دولي ملزم قانونا لحماية تلك الموارد النفيسة سيديم اختلال التوازن الحالي في نظام الملكية الفكرية العالمي الذي يخدم مصالح البعض بينما يجهل حقوق الآخرين الذين ينتمي معظمهم إلى البلدان النامية ومصالحهم المشروعة. ورأى معربا عن قلقه الشديد أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بعد تسع سنوات من المداولات ضمن اللجنة الحكومية الدولية. وساند الآراء المؤيدة لضرورة تجديد ولاية اللجنة بهمة وبناء على إرادة سياسية لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية وتحديد ولاية واضحة للشروع في مفاوضات قائمة على النصوص تؤدي إلى صك دولي ملزم قانونا أو أكثر في حدود إطار زمني محدد فضلا عن تأييده الرأي القائل إن صكا غير ملزم قانونا لن يكون بالتأكيد كافيا لفرض جزاءات قانونية. وقال إنه لن يؤيد مجرد إعلان سياسي. ورأى أن الحجة التي مفادها عدم الحكم مسبقا على نتائج أي مداولات للجنة واستهداف صك قانوني دولي هي مثيرة للحيرة والإرباك لأن ذلك هو الحل الوحيد القابل للاستمرار. وأيد النهج الذي يعتبر اللجنة والويبو مؤسستين تتمتعان بالخبرة التقنية لبحث مسائل حماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية واستدرك قائلا إن هناك على الدوام إمكانية أخذ مسالك أخرى في الاعتبار في حال عدم توفر الإرادة السياسية في هاتين المؤسستين لاستكمال صك يضمن الحماية القانونية. واختتم بيانه قائلا إنه آن الأوان للعمل.

١٩٦- وأيد وفد بنن الموقف الذي اعتمدته مجموعة البلدان الأفريقية وجهات أخرى إذ هنأت أعضاء اللجنة الحكومية الدولية والرئيس على العمل المنجز. واستدرك قائلا إن المسار لم ينته بعد ورأى أنه من الأساسي تجديد ولاية اللجنة وإعادة تحديد مهامها والنتائج المرتقبة. وقال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الموضوع الذي تتناوله اللجنة وأعرب عن أمله أن يشهد إعداد صك دولي حازم وملزم قانونا. وتساءل عما إذا كان الوقت قد حان لحماية الحقوق الجماعية وقال إنه آن الأوان للمضي قدما. وأعرب عن تأييده الشديد للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم البلدان الأقل نموا.

١٩٧- وأعرب وفد ناميبيا عن تقديره لأمانة الويبو لإعداد وثائق ممتازة قبل هذه الجمعية. وأطرى على المدير العام جهوده المتواصلة وقيادته النشطة في توجيه المنظمة نحو الاتجاه السليم. ورأى أن القضايا المتصلة باللجنة الحكومية الدولية تكتسي أهمية حاسمة. وأعرب عن قلقه للمناقشات التي دارت ضمن اللجنة بشأن إمكانية إعداد صك لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية خلال الدورات الأربع عشرة الأخيرة دون تحقيق أي نتيجة ملموسة حتى ذلك الحين مما يعزى أساسا إلى

مقاومة بعض الدول الأعضاء. وجدد دعمه وتأييده لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الوارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/14/9 والبيان الذي أدلي به باسم المجموعة. وأكد مجددا ما ذكره خلال الجزء رفيع المستوى وكان مفاده أنه لا يمكن ضمان حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تتمتع بها المجتمعات الأصلية في الدول الأعضاء إلا باعتماد صك دولي ملزم قانونا. ودعا إلى تمديد ولاية اللجنة بتكليفها بمهمة محددة تتمثل في إجراء مفاوضات قائمة على النصوص بشأن الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية وتحديد موعد ممكن لاستضافة مؤتمر دبلوماسي.

١٩٨- وعلق وفد اليابان أهمية على قضية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية وقال إنه شارك في المناقشات ضمن اللجنة الحكومية الدولية بروح بناءة. وذكر أن حماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية كانت موضع بحث في عدة محافل دولية. وأعرب عن اعتقاده أن الويبو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الملكية الفكرية، هي أنسب محفل للاستجابة لتوقعات مختلف الأعضاء على أفضل وجه. وأعرب عن خيبة أمله لعجز اللجنة خلال دورتها الرابعة عشرة عن التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد ولايتها لفترة السنتين القادمة. وأفصح عن تقديره للجهود الجبارة التي بذلتها الأفرقة والوفود التي طرحت اقتراحات بشأن تجديد ولاية اللجنة للنقاش بما فيها ثلاثة اقتراحات قدمها الأعضاء في المجموعة باء. وأيد تأييدا شديدا تمديد ولاية اللجنة. ومن بين الأمور التي أبدى قلقه بشأنها نظرا إلى تعقيد القضايا بعض العناصر الواردة في الاقتراحات التي يؤدي جميعها إلى نتيجة محكم عليها مسبقا ومآلها صك ملزم قانونا أو أكثر. واستدرك قائلا إنه ملتزم بالمشاركة في مناقشات فعالة رامية إلى تجديد ولاية اللجنة إذ تشاطر جميع الدول الأعضاء الرأي الذي مفاده أنه ينبغي أن تواصل اللجنة عملها وتكثفه.

١٩٩- وأعرب وفد موريشيوس عن دعمه للوفود التي أخذت الكلمة من قبل، ومنها وفد السنغال، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ووفد تونس، متحدثا باسم الدول العربية، ووفدا جنوب أفريقيا ومصر، إذ طالبت بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية استنادا إلى مفاوضات تقوم على نصوص بهدف وضع نص دولي ملزم قانونا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية، كما أشار إلى ذلك اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن إيمانه الصادق بأن هذه هي أفضل طريقة لإحراز تقدم في تلك المسائل، بعد مرور قرابة عقد من الزمان لم تجد فيها اجتماعات اللجنة حلولا لها.

٢٠٠- وانضم وفد كوستاريكا إلى الوفود التي أيدت البيان الذي أدلت به إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن شكره لسعادة السفير غاوتو على ما قام به من عمل ممتاز في أثناء ولايته، كما أعرب عن شكره للأمانة على ما تقدمه من دعم في فترة ما بين الدورات وعلى الوثائق المفيدة التي أعدتها والتي ساعدت على المضي قدما في هذا الموضوع. وعبر عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، كما أعلن أنه يشارك سائر الوفود في الإشادة بالاقتراح الذي قدمته مجموعة البلدان الأفريقية خلال الدورة السابقة. ورأى الوفد أن هذا المقترح هو بمثابة قاعدة ممتازة يمكن الاستناد إليها للتوصل إلى اتفاق، غير أنه ذكّر بأن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية هو ليس الاقتراح الوحيد المقدم، وأكد أن جميع المشاورات والاقتراحات لا بد أن تؤخذ في الاعتبار كجزء من الحوار الذي يجب أن يشارك فيه جميع أعضاء الويبو. ورأى الوفد أن الحلول المرجوة لا بد أن تكون شاملة قدر المستطاع، وأن تراعي احتياجات ومتطلبات جميع أعضاء الويبو. وقال إن على الأعضاء تلافي اتخاذ أي مواقف من شأنها أن توسع الفوارق بينها. ومضى يقول إن عدم تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ليس في صالح أحد. وأعلن أنه يشارك سائر الوفود فيما يساورها من قلق بخصوص مسائل مثل التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية، وأعرب عن رأيه بأنه من المهم

عدم الحيلولة دون تحقيق النتائج المرجوة، وإن كان ذلك قبل بدء عملية المفاوضات. وقال الوفد إنه يرى أن الطريقة الوحيدة للتغلب على الفوارق واحترام آراء جميع الأعضاء في الويبو هو الدخول في حوار من هذا النوع.

٢٠١- وأشار وفد الفلبين إلى أنه لا تزال تقع على عاتق هذه الجمعية ضرورة اعتماد ولاية للجنة الحكومية الدولية، لكي تتصدى بجدية لمسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وأعرب عن أمله في أن تستطيع الجمعية إيجاد الحلول المناسبة لتلك الشواغل الأكثر إلحاحا. ورأى الوفد أن حماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية من التملك غير المشروع عن طريق هيئات من خارج الاختصاص الوطني لا يمكن ضمانها إلا من خلال نظام دولي مدرج في صك ملزم قانونا. وأعرب عن إيمانه بأن الويبو، بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة مختصة في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية، عليها أن تضطلع بدور أساسي في المقاربة بين أهداف الملكية الفكرية ومعاييرها واستراتيجياتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. ورحب الوفد بالفرصة السانحة للعمل بشكل بناء مع سائر الوفود للوصول إلى توافق في الآراء بشأن وضع صك ملزم قانونا وبدء مفاوضات تقوم على النصوص ووضع برنامج عمل محدد بوضوح، وذلك ليس فقط للنهوض بمصالح أصحاب الحقوق وحمايتها وحسب، بل ولضمان أن تكون حقوق الملكية الفكرية هي الأداة لتحقيق التنمية المستدامة ولحفظ ذلك التراث الوطني للأجيال القادمة. وشدد الوفد على الضرورة الماسة إلى تعزيز ولاية اللجنة الحكومية الدولية واستمرارها كأداة أساسية لدفع النقاشات الدائرة بشأن الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية إلى الأمام على الصعيد العالمي، ولوضع نظام دولي قانوني يندرج على تدابير فعالة تعالج مسألة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية ولتسجيل الاعتراف اللازم بحقوق المعارف التقليدية لأصحابها.

٢٠٢- وأعرب وفد الهند عن تقديره لما قامت به اللجنة الحكومية الدولية من عمل في السنوات التسع الماضية. وقال إن اللجنة تداولت خلال تلك الفترة بشأن طيف عريض من المواضيع، منها الحماية من التملك غير المشروع وآليات تحقيق المصالح للمجتمعات المحلية التي تملك الكثير من المعارف. ورأى الوفد أن مسألتي الحماية من التملك غير المشروع وتحقيق المصالح من خلال التشارك فيها، هما أمران غاية في الأهمية للحفاظ على الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وقال إنه لا يزال علي اللجنة أن تتناول في عملها تلك المسائل، لذا فقد أعرب عن التزامه بتمديد ولاية اللجنة لفترة السنتين التاليتين. ومضى الوفد يقول إن الدول الأعضاء في الويبو والأمانة قامت بعمل شاق في السنوات التسع الماضية، خلال العملية المذكورة وخلال الدورات الأربع عشرة للجنة، لإصدار وثائق وافية تدفع عمل اللجنة إلى الأمام. وقال إن عملا مكثفا قد تم بالفعل، وإن الوقت قد حان للانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات في اللجنة الحكومية الدولية، واستطرد قائلا إنه من الطبيعي توقع أن تقوم المرحلة التالية على المفاوضات التي تستند إلى النصوص بهدف وضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا في إطار زمني محدد. ورأى الوفد أنه يجب أن تولى للجنة مسؤولية الاضطلاع بعمل فيما بين الدورات بغية وضع صك دولي، يتبعه عقد مؤتمر دبلوماسي يتخذ فيه قرار وضع الصك الملزم قانونا. وذكر الوفد إلى آخر أوجه التقدم المحرز على الصعيد الوطني في مجال توفير الحماية للمعارف التقليدية. وذكر أن مبادرة الهند الرائدة بشأن المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية، وضعت إطارا مؤسسيا بشأن الحماية الدفاعية للمعارف التقليدية، وأضاف الوفد أن الهند أبرمت اتفاق، في فبراير/شباط ٢٠٠٩، مع مكتب الأوروبي للبراءات بشأن سبل الوصول إلى تلك المكتبة، بما يمكن الفاحصين من مكتب الأوروبي للبراءات من الانتفاع بالمكتبة لأغراض البحث والفحص، بما في ذلك الرجوع إلى مطبوعات المكتبة. وصرح الوفد بأن الاتفاق المذكور لا يجيز الكشف عن المعلومات

للغير. وذكر أن الهند استطاعت، منذ فبراير/شباط ٢٠٠٩، تحديد ٣٣ طلب براءة ترى أنها تستند إلى حالة التقنية الصناعية السابقة المتاحة في أنظمة الهند الطبية. وأشار إلى أن خيار تقديم الغير لملاحظات بشأن الحالات المذكورة كلها، التي تستند إلى المكتبة، قد استنفد. وأوضح أنه في حالتين من حالات طلبات البراءات، ضمن المكتب الأوروبي للبراءات منح البراءات للمتقدمين بالطلب. وقال الوفد إن المكتب الأوروبي للبراءات تراجع عن ضمان منح البراءة بعد انقضاء أسبوعين على تلقي تلك الملاحظات، وأخضع تلك الطلبات للفحص الموضوعي. وشدد الوفد على أن الهند تجري محاولات لحماية المعارف التقليدية، لكن التطورات تبين بوضوح وجود حالات امتلاك غير مشروع نتيجة لافتقار فاحصي البراءات لأدلة بشأن حالة التقنية الصناعية السابقة المتاحة. وقال إنه يتوقع من المجتمع الدولي أن يدرك أن المعارف التقليدية، التي تملكها أغلب البلدان النامية كالهند، تحتاج إلى الحماية من التملك غير المشروع. واعتبر الوفد أن مسألة الوقت مسألة جوهرية إذ إن استمرار وجود حالات تملك غير مشروع تؤثر سلبا على المعارف التقليدية المتاحة، وبالتالي ستؤثر في تحقيق التنمية المستدامة. وحث الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد ولاية مستقبلية للجنة الحكومية الدولية تتناسب مع شواغل غالبية الدول ومع الأمل الشرعي في أن تمضي المفاوضات قدما.

٢٠٣- وأعرب وفد سنغافورة عن دعمه التام لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية ولتسريع وتيرة عملها لتحقيق نتائج ملموسة ومهمة، بما في ذلك إمكانية وضع صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا لحماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. ورحب الوفد بالحوار المثمر والمتين الدائر وبتبادل وجهات النظر، بما يسهم في التوصل إلى توافق دولي في الآراء بين الدول الأعضاء في الويبو بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. ورأى أن أي نص يتعلق بتلك المسائل يجب أن يحظى بدعم واسع وبتوافق في الآراء ليكون نصا مهما. وحث جميع الأعضاء في الويبو على إبداء المرونة في التوصل إلى حلول عملية ومبدعة. واقترح الوفد الاضطلاع بالعمل جزء بجزء والكد لإحراز تقدم بشأن المواضيع الأبسط، وذلك لإحداث زخم في عمل اللجنة. ورأى الوفد أن تركيز النقاشات، في إطار برنامج عمل محدد بوضوح، أمر سهل المنال، بما في ذلك إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص ومناقشات بين فرق الخبراء، للوصول إلى اتفاق يمكن أن يوجه عمل اللجنة.

٢٠٤- وأعرب وفد تايلند عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، كما جاء في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الوقت قد حان لكي تستهل اللجنة مفاوضات تستند إلى نصوص بهدف وضع صك دولي ملزم قانونا. ونوه الوفد عن أن تجديد ولاية اللجنة لا بد أن يقوم على الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة تضمن الحماية الفعالة للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية من الانتفاع أو التملك غير المشروعين، وخص بالذكر وضع صك دولي ملزم قانونا.

٢٠٥- وشدد وفد بنغلاديش على الأهمية التي يعلقها بلده، وسائر البلدان الأقل نموا، على المعارف والتعبيرات التقليدية فيما يبذل من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية ولحماية إرثها الثقافي، ولتوليد موارد للرزق وللنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعود بالمصلحة على المجتمعات. وقال إن حقوق الموسيقيين والحرفيين لا بد أن تصان من أي تملك غير مشروع أو أي انتهاك. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء عدم تحقيق اللجنة الحكومية الدولية لأية نتائج. وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق حتى اللحظة بشأن كيفية تجديد ولاية اللجنة التي يعتبرها هيئة مهمة من هيئات الويبو. وحث الدول الأعضاء على الموافقة على نهج يؤدي، بعد النقاشات التي دامت أطول من اللازم في اللجنة، إلى حماية الحقوق والملكية لأصحاب المعارف والتعبيرات التقليدية في البلدان النامية. وقال الوفد إن العمل الذي أنجز في اللجنة الحكومية الدولية حتى الآن كاف لدفع اللجنة إلى الدخول في مفاوضات موضوعية يمكنها أن تحقق تلك النتيجة. ورأى الوفد أن أفضل طريقة للمضي قدما هي قبول اقتراح

مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تجديد ولاية اللجنة. ورأى الوفد أنه بإمكان اللجنة أن تستهل مفاوضات تستند إلى نصوص من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد صك دولي واحد أو عدة صكوك ملزمة قانونا بشأن حماية المعارف والتعبيرات التقليدية في إطار زمني متفق عليه.

٢٠٦- وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين التاليتين، وتناول العناصر الثلاثة التي وردت في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يرى أن على العملية ألا تؤدي إلى صدور حكم مسبق على نتائج مفاوضات اللجنة، إذ إن عددا من الشؤون المعقدة لا يزال من دون حل. وقال الوفد إن أول تلك الأمور، هو عدم وجود إدراك واضح حتى الآن للمواضيع المعنية ولنطاق الحماية. واستطرد قائلا، في هذا السياق، إن توفير المزيد من الحماية للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية قد يؤدي إلى ظهور العديد من النزاعات القانونية في المستقبل فيما يتعلق بمختلف حقوق الملكية الفكرية القائمة. وقال إن الحماية الواسعة للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية قد يكون لها وقع سلبي هائل. وأوضح أن حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية قد يحول أجزاء كبيرة من المجال العام إلى مواضيع تخضع لحقوق الملكية، الأمر الذي من شأنه تقليص الموارد المتاحة للقيام بأنشطة مبتكرة ومبدعة، وذلك عن طريق زيادة كلفتها. وأعاد الوفد تأكيد بعض الأمثلة التي ذكرها في الدورة الرابعة عشرة للجنة، إذ إنها تعكس الشواغل الكبيرة التي يشارك فيها العديد من الوفود الأخرى. وقال إنه سمع بشكوى صادرة عن أفريقيا بأن العديد من التماثيل والأقنعة التي تمثل قطعا تذكارية مشهورة للسائحين، تصنع في بلد من آسيا. فتساءل الوفد قائلا هل على ذلك البلد أن يسدد رسوما لكي يصنع تلك التماثيل؟ فماذا لو صنع ذلك البلد ألعابا تجسد الهنود من أمريكا الشمالية أو الجنوبية؟ وأشار الوفد كذلك إلى الطبق التقليدي الشهير الذي يتلق عليه "الكمشي"، وقال في حالة ما طلبت شركة أجنبية الحصول على براءة بشأن وصفة "الكمشي"، المعروف بالفعل في جمهورية كوريا، فهل يجوز لكوريا أن تحاول إبطال البراءة؟ وتساءل الوفد ما إذا كان ذلك التحدي يعني أن لجمهورية كوريا حقوق الملكية في "الكمشي"، أي إذا كان لها الحق في أن تصرح لشركة أجنبية بإنتاج "الكمشي" أو تمنعها من ذلك، أو حتى أن تطلب من تلك الشركات أن تسدد رسوما للترخيص؟ وإذا كانت هذه هي الحالة، فهل على كوريا أن تسدد رسوما لإيطاليا لإنتاج "البيتزا" و"الاسباغيتي"، أو لليابان لإنتاج "السوشي"، أو للهند لإنتاج "الكاري"، الخ؟ وبالتالي، تساءل الوفد عن إمكانية حماية أصل المعارف والتعبيرات التقليدية والحيلولة دون استخدامها المضلل عن طريق توفير نهج بديلة يمكن تنفيذها في إطار النظام القائم ومن دون تعريض تلك المواد إلى حقوق الملكية الفكرية، مثل الشهادات وأصلية الجودة ومعاييرها. وعلى الرغم من تلك الشواغل، أعرب وفد جمهورية كوريا عن أمله في العمل بشكل جاد وفعال وبناء في اللجنة الدولية الحكومية من دون إقصاء أي نتيجة في ظل الولاية المجددة.

٢٠٧- وساند وفد زمبابوي البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وقال إنه يساند تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لكي تبدأ المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا. وأعرب عن ارتياحه لأن من سبقه من المتدخلين وافقوا على ضرورة تجديد هذه الولاية والتوصل إلى نتائج ملموسة. إلا أنه يرى أنه لا بد من التزام جدي وحقيقي ومشاركة بناءة من طرف جميع الدول الأعضاء من أجل تلبية احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية ومراعاة شواغلها في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أن كثيرا من العمل التمهيدي أُنجز على مستوى الويبو وعلى المستوى الإقليمي. ومضى يقول إنه شديد الإيمان بأن على اللجنة أن تمضي قدما نحو مفاوضات قائمة على النصوص تفضي إلى صك دولي ملزم قانونا. وأضاف أن المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو)، اعترافا منها بالقيمة العلمية والتجارية المتزايدة للمعارف والتعبيرات الثقافية، توصلت إلى إطار قانوني لحمايتها وتعمل الآن على أن تعتمده الدول الأعضاء فيها.

٢٠٨- وقال وفد الكويت إنه لا يزال هناك الكثير من العمل في انتظار اللجنة الحكومية الدولية في السنوات المقبلة. وساند البيان الذي أدلى به وفد تونس باسم مجموعة الدول العربية. ومضى يقول إن جميع الدول الأعضاء تدرك الآن مدى أهمية هذه القضية التي تجمع بين العديد من العناصر المركبة والمعقدة والمتشابكة التي ينبغي التصدي لها في السنوات القليلة القادمة. وأوضح أن خطوات مهمة اتخذت في السنوات الماضية. واستطرد قائلا إنه حان الوقت لتمضي الويبو قدما وتشرع في إجراء مفاوضات قائمة على النصوص من أجل وضع صك دولي ملزم قانونا يمكنه حماية مصالح جميع الجهات المعنية. وطلب الوفد تجديد ولاية اللجنة لكي تستكمل عملها عن طريق التركيز على عدد من العناصر واعتماد منهجية عمل وجدول زمني واضحين. وهذا الأمر يتطلب، كما هو الحال بالنسبة لكل عملية تفاوضية، المرونة والإرادة السياسية.

٢٠٩- وساند وفد مدغشقر البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن دعمه لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية من أجل تمكينها من زيادة وتيرة عملها وإنهاء النقاشات الطويلة غير المجدية التي أجريت لحد الآن والتمكن من وضع صك دولي ملزم قانونا.

٢١٠- وأشار وفد الكاميرون مرة أخرى إلى موقفه الذي أبداه أثناء الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية. وإذ يعبر عن دعمه لتجديد ولاية هذه اللجنة، فإنه يساند بقوة البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأكد على ضرورة حماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية بصك دولي ملزم قانونا.

٢١١- وأعرب وفد كوت ديفوار عن دعمه الشديد للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية والاقتراح الذي قدمته هذه المجموعة. ويرى أن الاقتراح يحظى بدعم واسع من عدد كبير من الوفود. وقال إنه بعد عدة سنوات من النقاشات غير المجدية، حان الوقت لوضع إطار قانوني يسمح للدول الأعضاء بالنهوض بالمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية وحمايتها. وأضاف أنه ينبغي للملكية الفكرية أن تخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب وأن وضع هذا الإطار القانوني لحماية هذه المعارف والتعبيرات هو السبيل إلى ذلك. ولهذا فإنه يساند تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية أملا في أن يفضي ذلك إلى صياغة صك دولي واحد أو أكثر يكون ملزم قانونا. وقال إن هذا الصك هو السبيل الوحيد لضمان حماية فعالة للمعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية.

٢١٢- وأبرز وفد سويسرا الأهمية التي يوليها لاستمرار عمل اللجنة الحكومية الدولية. وذكر بالتزامه بعمل هذه اللجنة وجهودها لتسوية بعض المشاكل في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات على سبيل المثال. ونظرا إلى الالتماسات التي تقدمت بها العديد من الوفود خلال الدورة الحالية للجمعيات العامة والدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية، فإن الوفد على اقتناع بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد ولاية هذه اللجنة. وحث الدول الأعضاء على بذل الجهود المطلوبة. وأشار إلى أن الاقتراحات المقدمة تتضمن العناصر المهمة. وأضاف أنه مستعد للبحث عن حل دون التشبث بكلمات معينة. ومضى يقول إنه يرى أن الأمر الذي سيكون أكثر فعالية هو صياغة الولاية الجديدة للجنة بحيث تتضمن برنامج عمل يكون محددا ويُمكن اللجنة من إحراز تقدم من الناحية الموضوعية وصياغة نص يُقدم إلى الجمعية العامة بعد سنتين تقريبا.

٢١٣- وشدّد وفد جامايكا على الأهمية التي يوليها إلى العمل الذي تنجزه اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن مساندته لاقتراح المجموعة الأفريقية الذي يعتبره الاقتراح الأكثر شمولية لتجديد ولاية هذه اللجنة. ومضى يقول إن تجديد الولاية سيمنح اللجنة وقتا إضافيا للعمل على الوصول إلى تعاون

مستمر وبناء بين الدول الأعضاء والمجتمعات الأصلية والمنظمات غير الحكومية والخبراء التقنيين من أجل السير قدما نحو وضع صك دولي ملزم قانونا لحماية المعارف والتعبيرات التقليدية والموارد الوراثية. وحذّر من أن الفشل في التوصل إلى توافق الآراء داخل اللجنة سيلاحق الدول الأعضاء مستقبلا وسيعيق التقدم. وذكّر بأن العمل جار في منطقة الكاريبي حيث أُنشئ فريق العمل الكاريبي المعني بالموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية بهدف وضع نظام لحماية حقوق شعوب هذه المنطقة. وأضاف أن فريق العمل هذا استفاد من عمل اللجنة الحكومية الدولية.

٢١٤- وبطلب من الرئيس، أخطرت الأمانة الدول الأعضاء بأن الرئيس سيستأنف الجلسة العامة للجمعيات يوم الأربعاء ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ على الساعة الثالثة بعد الظهر لاستكمال المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وسيواصل الرئيس في غضون ذلك عقد مشاورات غير رسمية بهذا الشأن.

٢١٥- وتحدث وفد البرازيل باسم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وقال إنه يشارك البلدان النامية ولا سيما مجموعة البلدان الإفريقية إحباطها إزاء الصعوبة في تحديد ولاية جديدة للجنة الحكومية الدولية بالنظر إلى ما أنجزته من عمل على مدى عقد من الزمن تقريبا. وقال الوفد أيضا إن قدرا كافيا من المعلومات قد تجمع وكمّا كبيرا من التقدم قد أحرز حول المفاهيم والشروط الشكلية للقضايا قيد النظر ولم يجد سببا يحول دون الارتقاء بعمل اللجنة إلى مستوى أعلى هو المفاوضات القائمة على النصوص. وأكد أن من المهم الحفاظ على أعمال التقنين بشأن الملكية الفكرية ضمن منظومة الويبو المتعددة الأطراف ومضى يقول إن وقوف التقدم يحمل في طياته ضررا كبيرا وإن المعارف التقليدية والموارد الوراثية لا تزال تتعرض للتملك غير المشروع بمعدل خطر بينما تتردد الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات داخل اللجنة الحكومية الدولية. وصرح الوفد قائلا إن الويبو لا تأخذ تلك المسألة على محمل الجد، مؤكدا أن الهدف الرئيسي من جدول أعمال التنمية (أي توصيل فوائد نظام الملكية الفكرية إلى البلدان والمجتمعات المستبعدة من دورة الابتكار) لا بد أن يكون النجم المرشد للجمعية العامة في مداولاتها حول تجديد ولاية اللجنة. وعقد الأمل على أن تتمكن الجمعية العامة من إعطاء اللجنة ولاية جديدة فاعلة وفقا لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية ودعا إلى التفاوض على صكوك ملزمة قانونا ضمن جدول زمني معقول. ورأى الوفد أن ذلك ممكن.

٢١٦- وأعلن الرئيس أنه أعدّ نصا قد يؤتي حلا للقضية. وأوضح بعض المسائل المرتبطة بالمشاورات التي جرت تفاديا لأي لبس للممارسات الجارية والدور الذي يضطلع به ممثلو كل مجموعة إقليمية. وقال إن المسار المتبع كان عبارة عن تبادل للأفكار على أساس أسئلة أثيرت في المشاورات الأولى. وأكد أن المشاورات لم تكن بمثابة مفاوضات تستند إلى أي نص أو التزامات معقودة على أي نص محدد أو عام. وأضاف يقول إن المشاورات والبيانات العامة قد سمحت له بمعرفة مواقف جميع الوفود التي شاركت في المشاورات، أثناء اللجنة الحكومية الدولية والجمعية العامة. وأكد الرئيس أن نصه قد أعد تحت مسؤوليته وحده وأن أي منسق إقليمي لم يره بعد. وعقد الأمل على أن تأخذ المجموعات ذلك النص أساسا لتحليل عملها. وأكد أيضا أنه يلتزم الواقعية في مقاربته للرد الممكن على الوثيقة. وقال إنه يعي تماما أنها قد لا تحظ بالموافقة فورا ولكنها قد تصبح الأساس لتفاهم ممكن أو نقاش أو حتى قرار. وقال أيضا إن على المجموعات الإقليمية أن تبت في ذلك وأشار الرئيس إلى مجالين يستدعيان التفكير وهما: "١" النص نفسه، "٢" والتوصل إلى اتفاق حول إحراز تقدم في الموضوع من عدمه، وهي مسألة تقنية لا سياسية. ومضى يقول إنه يعي الخطوط الحمراء التي اعتمدتها الوفود ولكنه من غير المفيد البقاء خلف تلك الخطوط الحمر، سواء كانت هجومية أو دفاعية، إذا ما أريد لمسار التفاوض أن يمضي إلى الأمام. ورأى أن من الممكن إعادة بناء

الثقة علما بأن ذلك ليس الهدف المنشود من نصه. وقال إن الهدف هو استيضاح إمكانية وجود مرونة لدى كل الأطراف من أجل المضي قدما بعمل اللجنة. ورأى أن من الضروري بذل جهود جمة لبناء الثقة إذا ما أريد قطع شوط نوعي إلى الأمام. وعقد الأمل على أن تجتمع المجموعات الإقليمية وتنكب على تحليل النص وتعود بموقف. وقال الرئيس إنه ينوي إجراء مشاورات مع المنسقين الإقليميين ومع رؤساء الوفود إن أمكن وربما مع شخصين أو ثلاثة أو أربعة، بمن فيهم سفراء آخرون. وأعرب عن أمله العميق في أن يمكن إحراز تقدم في العمل والعودة بحل في اليوم التالي. وقال إنه يود إعطاء الدول الأعضاء ما يمكن من الوقت للعكوف في مجموعاتها على تحليل المسألة ودعا المنسقين الإقليميين إلى الاجتماع رسميا معه في الساعة الخامسة بعد الظهر. ثم علّق الرئيس النقاش حول هذا البند.

٢١٧- وعقب مشاورات غير رسمية، اعتمدت الجمعية العامة القرار التالي بتوافق الآراء:

إذ تضع الجمعية العامة للويبو نصب عينيها توصيات جدول أعمال التنمية، توافق على تجديد ولاية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على النحو التالي:

(أ) تستمر اللجنة، خلال فترة السنتين المقبلة (٢٠١٠-٢٠١١)، ودون إخلال بالعمل الجاري في منتديات أخرى، في عملها وتباشر مفاوضات تستند إلى نصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص لصك قانوني دولي (أو صكوك قانونية دولية) تضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) وتتّبع اللجنة برنامج عمل محدد بوضوح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، كما هو مبين في المرفق. ويكفل ذلك البرنامج تنظيم أربع دورات للجنة الحكومية الدولية وثلاث اجتماعات لأفرقة عاملة ما بين الدورات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بالإضافة إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة المعتزم عقدها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩.

(ج) ويكون محور عمل اللجنة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مرتكزا على العمل الذي أنجزته اللجنة، ويستعين بجميع وثائق عمل الويبو، بما في ذلك الوثائق WIPO/GRTKF/IC/9/4 وWIPO/GRTKF/IC/9/5 وWIPO/GRTKF/IC/11/8A (أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية)، لتشكل أساس عمل اللجنة على مفاوضات تستند إلى نصوص.

(د) ويُلتمس من اللجنة أن ترفع إلى الجمعية العامة في سنة ٢٠١١ نص صك قانوني دولي (أو نصوص صكوك قانونية دولية) بما يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتبت الجمعية العامة في سنة ٢٠١١ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

(هـ) وتلتمس الجمعية العامة من المكتب الدولي أن يستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من الخبرة وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وفقا للصيغة المعتادة.

التاريخ	النشاط
فبراير/شباط – مارس/آذار ٢٠١٠	الفريق العامل الأول ما بين الدورات
مايو/أيار – يونيه/حزيران ٢٠١٠	الدورة ١٦ للجنة
سبتمبر/أيلول ٢٠١٠	الجمعية العامة للويبو
أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠	الفريق العامل الثاني ما بين الدورات
ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠	الدورة ١٧ للجنة
فبراير/شباط – مارس/آذار ٢٠١١	الفريق العامل الثالث ما بين الدورات
مايو/أيار – يونيه/حزيران ٢٠١١	الدورة ١٨ للجنة
أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠١١	الدورة ١٩ للجنة
سبتمبر/أيلول ٢٠١١	الجمعية العامة للويبو

٢١٨- وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. وقال إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المناقشات غير الرسمية هو أن تتاح للمجموعة باء إمكانية أخذ الكلمة بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى الإشارة الجامعة إلى "جميع وثائق العمل" في الفقرة (ج) من القرار مما يعني بوضوح أن من الممكن الرجوع إلى جميع وثائق العمل المعنية الأخرى في عمل اللجنة المقبل.

٢١٩- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها وقال إنه يتفق مع وفد ألمانيا وصرّح بأن ما يمكن إدراجه كأساس لعمل للجنة في المستقبل هو جميع وثائق الويبو التي لها صلة بالموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية.

٢٢٠- وتحدث وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن المنطقة تزخر بالموارد التي تناقشها اللجنة. وشكر الرئيس روبرتو غاوتو ومكاسمليان سانتا كروز على إسهامهما في المنطقة.

٢٢١- وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكّر بالتباعد الذي ساد بين الموافق إزاء ولاية اللجنة قبل دورة الجمعية العامة وقال إن النتيجة المحققة كانت بلا شكّ إنجازا يعزى نجاحه إلى الدول الأعضاء وإلى الأمانة. وأقرّ بأن الدول الأعضاء عملت في جو من الانفتاح والتوافق والثقة المتبادلة. وقال إن التوافق في حدّ ذاته هو أن الواحد لا يقبل يرتاح لكل شيء لكنه يقبل كل شيء. وأضاف قائلا إن ذلك الناجح ما كان يتحقق لولا صبر الرئيس ونزاهته وقدرته على الإنصات وإقدامه على المبادرة. وأقرّ الوفد بمبادرة الرئيس ونائبه. وشكر الوفود التي وضعت ثقتها في مجموعة البلدان الأفريقية إذ أيّدت معظم اقتراحاتها. وشكر أيضا الآخرين الذين غالبا ما كانوا غير متفقين لكنهم عند الضرورة أبدوا ما أبدوه من المرونة. وأعرب عن رغبته في أن تكون في حياة اللجنة الجديدة فائدة لحياتها السابقة. وحذّر من تكرار الأخطاء ذاتها التي ارتكبت في السنوات الأولى من عملها. وشدّد على ضرورة التأكد من أن يفضي العمل المقرر إنجازه إلى صك قانوني دولي يضمن الحماية الفعالة للمعارف والتعابير التقليدية والموارد الوراثية.

٢٢٢- وأعرب وفد الصين عن تقديره العميق لعمل الرئيس ونائبيه وجهودهم من أجل تحقيق توافق للآراء فيما بين الدول الأعضاء إزاء مستقبل اللجنة. وشكر أيضا المجموعات الإقليمية على جهودها ومرونتها وحسها الواقعي. وأعرب عن أمله في أن يستند عمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ولايتها الجديدة وأن يعاد ترتيبه وأن تؤدي المفاوضات حول النصوص والجهود الحثيثة لتوحيد تلك النصوص إلى النتيجة المرغوب فيها. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع سائر الوفود في جو من التعاون والعزيمة على الإسهام في تقدم عمل اللجنة.

٢٢٣- وتحدث وفد اليمن باسم مجموعة البلدان الآسيوية وشكر الأمانة على عملها الجيد وشكر سائر مجموعات الدول الأعضاء على منهجها البناء الذي سمح بالتوصل إلى اتفاق. وحرص على أن يتقدم بالشكر إلى الرئيس ونائبي الرئيس الذين ساعدوا مختلف المجموعات على التوصل إلى اتفاق.

٢٢٤- وتحدث وفد ألمانيا باسم المجموعة الباء وضمّ صوته إلى البيانات السابقة ولا سيما البيانات التي أدلت بها وفود السنغال وإكوادور واليمن باسم مجموعاتهم الإقليمية. وشكر أيضا الرئيس ونائبيه على الجهود التي بذلوها. وأشاد أيضا بالسفير غاوتو فيلمان وأعضاء الأمانة على عملهم الدؤوب من أجل تحقيق هذه النتيجة.

٢٢٥- وهنّأ وفد تونس جميع الوفود على هذا النجاح المحقق أمامهم. وقال إن اللجنة قد اكتسبت نفسا جديدا. وقال إن الصياغة التي اعتمدت في ولاية اللجنة لم يعرف لها مثيل من قبل. وقال إن هذه الولاية تنبئ بانطلاقة جديدة. واعتبر أن السبب وراء هذا النجاح هو ما أبدته جميع الوفود من دعم وحسن نية وتفهّم وشجاعة.

٢٢٦- وتحدث وفد السويد باسم الجماعة الأوروبية والدول السبعة والعشرين الأعضاء فيها وهنّأ الرئيس ونائبيه وجميع الوفود على الحصيلة الإيجابية التي تمكن من مواصلة عمل اللجنة المهمّ. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أتت باقتراح فيه توازن منصف. وأضاف قائلا إن الجماعة الأوروبية على استعداد للتحليل بالمرونة والشروع في مناقشات مع جميع الأطراف المهتمة. وأعرب عن ارتياح الجماعة الأوروبية لما أثمرته جهودها وجهود الآخرين على أمل في أن يكون القرار المتّخذ بداية إيجابية لعمل اللجنة المقبل.

٢٢٧- وأعرب وفد الهند عن تقديره لجهود الأمانة في سير أعمال الجمعيات العامة للويبو بسلاسة. ورأى أن جوهر النظام متعدد الأطراف هو منهجه القائم على توافق الآراء في التصدي لمختلف انشغالات الدول الأعضاء. وذكر مداولات اللجنة الحكومية الدولية كخير مثال على ذلك. وشكر الوفد الرئيس على جهوده في تيسير المناقشات البناءة حول ولاية اللجنة. وأشاد بما أبدته جميع المجموعات من مرونة وثقة متبادلة من أجل التصدي لقضية ذات أهمية قصوى. وتعهّد الوفد بالعمل على نحو بناء لتمكين المنظمة من العمل بفعالية.

٢٢٨- وقال وفد الاتحاد الروسي إن بلده وبلدان المنطقة تزخر كلها بمعارف وتعبيرات تقليدية ولذلك يكتسي عمل اللجنة أهمية كبرى. وقال إن جميع الوفود والمجموعات الإقليمية قد أبدت كثيرا من التفهم والالتزام في المناقشات. وقال إن توافق الآراء تحقق في نهاية المطاف بالاستناد إلى نص من الرئيس. فشكره وشكر نائبيه على صبرهم والتزامهم المتواصل. وقال الوفد إن واثق من أن عمل اللجنة المقبل سيكلّل بالنجاح من حيث إنجازاته القائمة على التعاون.

٢٢٩- وتحدث وفد صربيا باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وضم وصته إلى مختلف المتحدثين من قبله للتقدم بالشكر إلى جميع الوفود على تعاونها ومرونتها مما أسهم في الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

٢٣٠- وأعرب وفد أنغولا عن ارتياحه للنجاح المحقق وشكر الرئيس على جهوده للتوصل إلى وثيقة توافقية مكّنت من تقريب المواقف. وتقدّم بالشكر أيضا إلى وفد تونس ومنسق مجموعة البلدان الأفريقية على مثابرتهما، وشكر أيضا سائر الدول الأعضاء التي قدمت تضحيات كبرى لتحقيق هذه النتيجة. وأعرب الوفد عن امتنانه لمجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بصورة خاصة على دعمها الذي كان له دور كبير منذ البداية. وفي الختام، شكر الوفد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ووفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية على ما أبدوه من مرونة.

٢٣١- وأشاد وفد إندونيسيا بجهود الرئيس ونائبيه وجميع الأطراف من أجل التوصل إلى نص نهائي حول هذه المسألة المهمة جدا. وقال إن تجديد ولاية اللجنة يأتي بنفس جديد ودفعة للتوصل إلى صك قانوني دولي من أجل الحماية الدولية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف والتعبيرات التقليدية. وشكر الوفد أيضا مجموعة البلدان الأفريقية على عزيمتها ودورها القيادي وشكر المنسقين وأعضاء مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمجموعة باء على دورهم الفعال ومرونتهم في التوصل إلى نص توافقي. وأكّد الوفد أنه سيشارك وسيتعاون بفعالية في عمل الدورات المقبلة للجنة.

٢٣٢- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيانات التي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس ونائباه. وقال إن نتيجة المفاوضات الصعبة هي نتيجة ملموسة ومرنة. ورأى أن العمل الصعب والجوهري لا يزال يطالع الطريق متمنيا للجنة النجاح في التصدي لتلك القضايا الصعبة.

٢٣٣- وقال وفد باكستان إنه فهم أن اللجنة سوف تجري مفاوضات قائمة على نصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص لصك قانوني دولي. وقال الوفد إنه فهم أن النص بطبيعته سوف يؤدي إلى صك قانوني دولي. وسأل الوفد المدير العام إن كان فهمه ذاك سليما.

٢٣٤- وأجاب المدير العام بالإثبات.

٢٣٥- واعتمدت الجمعية العامة مشروع تقرير الدورة الرابعة عشرة للجنة كما هو وارد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/14/12 Prov.2 كتقرير لتلك الدورة.

البند ٢٩ من جدول الأعمال الموحد:

اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات

٢٣٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/11.

٢٣٧- وقدّمت الأمانة للوثيقة فذكّرت بأن اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات (اللجنة الدائمة) قد أتمت في جلستها العامة الجزء الأكبر من عملها الذي كان محددا في الأصل، وبالتحديد مشروع

شبكة الويبو WIPONET في سنة ٢٠٠٣. وقالت إن ولاية اللجنة الدائمة تحتاج بالتالي إلى المراجعة وفقا لهدف الويبو الاستراتيجي الجديد المتعلق بتنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها. وأضافت قائلة إلى الاقتراح الحالي مقدّم إلى الدول الأعضاء للموافقة عليه من أجل الاستعاضة عن هذه اللجنة الدائمة بلجنتين اثنتين هما اللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS) واللجنة المعنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية (CGI). وأشارت أيضا إلى أن لجنة معايير الويبو سوف تحل محلّ الفريق العامل المعني بالمعايير والوثائق (SDWG).

٢٣٨- واقترح وفد الأرجنتين أن تتضمن ولاية لجنة المعايير أيضا متابعة تنفيذ معايير الويبو وإسداء المشورة التقنية والمساعدة في تكوين الكفاءات ودعم مكاتب الملكية الفكرية في المشروعات الرامية إلى تعميم المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بخدمات الملكية الفكرية.

٢٣٩- ورحّبت وفود كينيا والمكسيك والمغرب وبربادوس وبلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين بمبادرة المدير العام الرامية إلى تعزيز التنسيق الدولي في المسائل المتعلقة بالبنية التحتية للملكية الفكرية، وأيّدت أيضا الاقتراح الرامي إلى إنشاء اللجنتين كما هو مقترح في الوثيقة.

٢٤٠- وأوضح وفد اليابان النطاق المقرر أن تغطيه البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية قائلا إنه في حال كانت تلك البنية التحتية تشمل بنطاقها التصنيفات الدولية، فينبغي أن يكون عمل اللجنة المقترحة معرّفا بوضوح فيما يتعلق بعمل اللجان الحالية المتعلقة بالتصنيفات، مثل لجان خبراء التصنيف الدولي للبراءات وتصنيف نيس.

٢٤١- وأعرب وفد بربادوس عن أمله في الترتيب لتقديم المساعدة المالية من أجل مشاركة البلدان النامية في اللجنة أو اللجنتين.

٢٤٢- وأبدت وفود فنزويلا وباكستان ومصر وبوليفيا قلقها إذ أن المشاورات مع الدول الأعضاء لم تكن كافية بالقدر اللازم كي توضح إن كانت ولاية اللجنتين وعملهما سيفضيان إلى تنسيق القوانين واللوائح الوطنية أو لا، والتمست مزيدا من التوضيحات حول الحاجة إلى إنشاء اللجنتين ودواعي إنشائهما ووضع ولايتيهما.

٢٤٣- وردّا على أسئلة الوفود التي التمست مزيدا من التوضيحات، قال المدير العام إن الهدف من لجنة المعايير هو ترتيب العمل في المنظمة والإتيان بالنظام في حالة تسترعي الاهتمام. وذكّر بأن اللجنة الدائمة لم تجتمع منذ سنة ٢٠٠٤. وقال إن فريقها العامل المعني بالمعايير والوثائق ظل بالتالي بلا هيئة عليا يرفع إليها تقاريره. وقال إن الهدف من إنشاء أولى الهيئتين الجديدتين، أي اللجنة المعنية بمعايير الويبو، هو فقط أن تحل محلّ الفريق العامل المعنية بالمعايير والوثائق، على أن تكون مسؤولة مباشرة أمام الجمعية العامة للويبو.

٢٤٤- وقال المدير العام إن الهيئة الجديدة المقترحة الثانية هي اللجنة المعنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، وهي ترمي إلى التعامل مع عدد من المسائل التي لم يعد لها مأوى لدى مختلف لجان الدول الأعضاء. وذكر من بين تلك المسائل المعلومات المتعلقة بالبراءات وسياسات المكاتب بشأن توفير المعلومات المتعلقة بالبراءات بالمجان أو في إطار خدمات تجارية والترجمة بمساعدة الحاسوب وبرمجيات رقمنة المعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية. وأضاف قائلا إنه قبل إنشاء اللجنة الدائمة، كان هناك ما يعرف باللجنة الدائمة المعنية بالمعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية التي كانت تنظر في

تلك المسائل. وقال إن تلك المسائل صارت تكتسي أهمية متزايدة بالنظر إلى هدف الويبو الاستراتيجي الجديد الرامي إلى تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها.

٢٤٥- وأوضح المدير العام بشكل واضح أن لا الأولى ولا الثانية من الهيئتين الجديدتين المقترحتين سوف تتناول بأي شكل من الأشكال القواعد والمعايير القانونية. وقال إن لجنة المعايير سوف تتناول المعايير التقنية لمسائل مثل ترقيم طلبات الملكية الصناعية ولتبادل البيانات أو لغات البرمجة الحاسوبية أو أنساقها.

٢٤٦- وتطرق المدير العام فيما بعد إلى انشغالات بعض الوفود إزاء إمكانية التأثير في تنسيق القوانين، فأشار إلى اللبس المحتمل في التمييز بين القواعد والمعايير والذي قد ينجم من جراء ترجمة مصطلح "المعيار" إلى اللغة الفرنسية. وصرّح بوضوح قائلا إن المعايير التي تناقشها اللجنة ستكون معايير تقنية وليست قواعد ومعايير قانونية. وفي الختام، أكّد المدير العام من الجديد على أن لجنة البنية التحتية لن تتناول المسائل القانونية ولن تتناول موضوع تنسيق القوانين الوطنية.

٢٤٧- وشكر وفدا باكستان وفنزويلا المدير العام على التوضيحات الإضافية التي قدمها وضمّا صوتيهما إلى سائر الوفود التي أيّدت إنشاء لجنة المعايير، كما هي مقترحة في الوثيقة.

٢٤٨- والتمس الوفدان من جهة أخرى تأجيل إنشاء لجنة البنية التحتية حتى الاجتماع المقبل للجمعية العامة بغية السماح بإجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء. وتقدم وفد باكستان باقتراح إضافي وهو أنه بالنظر إلى أن من المقرر أن يجتمع الفريق العامل المعني بالمعايير والوثائق في الأسبوع الأخير من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، فمن المقترح أن يطلب من الفريق أن يناقش اقتراح الأمانة بشأن إنشاء لجنة البنية التحتية والتقدم بتوصية إلى الاجتماع المقبل للجمعية العامة في سنة ٢٠١٠.

٢٤٩- ووافقت الجمعية العامة على الاقتراح الوارد في الفقرتين ١١ و١٦ من الوثيقة WO/GA/38/10، كما عدّلها وفد الأرجنتين فيما يتعلق بإنشاء اللجنة المعنية بمعايير الويبو وبولاية اللجنة، وأجّلت مسألة إنشاء اللجنة المعنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة في سنة ٢٠١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال الموحد:

أسماء الحقول على الإنترنت

٢٥٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/12.

٢٥١- وفي سياق التقديم لهذا البند من جدول الأعمال، ذكّرت الأمانة بأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة قد أشرف على ١٦ ٠٠٠ قضية بناء على السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول على الإنترنت وغيرها من السياسات المتعلقة بهذا الموضوع، منذ أن أصدرت هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان) تلك السياسة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ بالاستناد إلى توصيات الويبو في مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وأضافت قائلة إن الويبو شهدت زيادة بنسبة ثمانية بالمائة مقارنة بالسنة السابقة وأشرفت على ما مجموعه ٢ ٣٢٩ قضية بشأن ٣ ٩٥٨ اسم حقل. وأشارت إلى أن القضايا المعالجة في ظل سياسة الويبو الموحدة قد أديرت بما

مجموعه ١٦ لغة وأن قائمة المحكّمين والوسطاء ممن يبت في تلك القضايا تضم ٤٠٠ خبير في العلامات التجارية من ٥٥ بلدا في كل القارات. وأعلنت أن المركز يتيح أدوات تسهل النفاذ إلى إجراءات السياسة الموحدة والقرارات الصادرة في ظلها، بما في ذلك فهرس قانوني على الإنترنت وعرض لقرارات المحكمين والوسطاء في مسائل مختارة تتعلق بالسياسة الموحدة فضلا عن مرفق موسع للبحث في الإحصاءات. وأشارت الأمانة إلى أن التطورات التي حدثت مؤخرا في نظام أسماء الحقول، مثل خدمات كتمان الهوية أو التسجيل بالبروكسي والمسائل المتعلقة بأمناء التسجيل، تطرح تحديات متزايدة أمام مالكي حقوق الملكية الفكرية ولا سيما أصحاب العلامات التجارية، في مراقبة حقوقهم وإنفاذها في ظل السياسة الموحدة وغيرها. وقالت إن المركز يرصد تلك التطورات وهو على اتصال مع الإيكان حسب الأصول. وأضافت قائلة إن المركز قدّم خدمات تسوية المنازعات لفائدة ٦٠ مكتبا لتسجيل أسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، إلى جانب تسوية المنازعات في الحقول العليا المكونة من أسماء عامة وهو في مشاورات مع المزيد من المكاتب المسؤولة عن تسجيل أسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.

٢٥٢- وذكّرت الأمانة أيضا بأن الإيكان قد أعلنت عن تطورات أخرى ستتيح الجديد من الفرص وتطرح المزيد من التحديات لمالكي حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بها، ومنها افتتاح حقول عليا جديدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ليزيد عددها الذي لا يزال محدودا، وافتتاح حقول عليا دولية (بخطوط أخرى) في الفترة ذاتها. وقالت إن المركز يرصد تلك التطورات ويتواصل مع الإيكان بانتظام سعيا إلى صون حقوق الملكية الفكرية السارية في حال افتتاح حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة كما تتوقعه الإيكان. وأفادت الأمانة بأن ذلك التعاون يشمل اقتراح إجراءات وسياسات مدروسة لحماية المصالح المرتبطة بالملكية الفكرية في نظام أسماء الحقول مع الموازنة في الوقت ذاته بين المصالح العملية والتطلعات المشروعة للفاعلين الكثر في إطار ذلك النظام. واستطرت الأمانة مستعرضة الإجراءات قيد النقاش مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة وذكرت منها إجراءات تسوية المنازعات السابقة للتسجيل في مجال العلامات التجارية والآليات التكميلية لحماية الحقوق بما فيها الإجراءات المعجلة لوقف العمل بأسماء الحقول (العليا والثانوية).

٢٥٣- واستعرضت الأمانة وضع التوصيات الصادرة نتيجة لمشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، وقالت إن المشروع قد بحث العلاقة بين أسماء الحقول وبعض أدوات التعريف خلاف العلامات التجارية. وذكّرت بأن الجمعية العامة للويبو قد أوصت، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ على أساس نتائج ذلك المشروع، بتعديل السياسة الموحدة لضمان الحماية أيضا (١) لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها، (٢) وأسماء البلدان، من تسجيلها التعسفي كأسماء حقول (المجموعة الثانية من توصيات الويبو). وأشارت إلى أن تلك المجموعة الثانية من التوصيات قد صدرت في سياق نظام أسماء الحقول وقتها، أي قبل أن تعلن الإيكان عزمها على توسيع نطاق النظام، وأن المعنيين بصدد إعادة النظر في حماية الأسماء الجغرافية وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها في ظل برنامج الإيكان الجديد بشأن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وقالت إنها ستواصل رصد تلك المناقشات والتطورات وتقديم إسهامها عند الإمكان.

٢٥٤- وأعرب وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن دعمه للجهود المبذولة في إطار برنامج الإيكان الجديد بشأن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة ورأى أن تلك الجهود ينبغي أن تواكب قائمة ISO 3166-1 لتصوير أسماء البلدان.

٢٥٥- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/38/12 .

البند ٣٦ من جدول الأعمال الموحد:

التعاون في ظل البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون البراءات

٢٥٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/38/13.

٢٥٧- وأحاطت الجمعية العامة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/38/13 .

[يلي ذلك المرفق الأول]

ANNEX I

المرفق الأول

تقرير السيد جيفري دراغ، عضو لجنة الويبو للتدقيق في الجمعيات العامة للويبو

سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، وبعد،

١- يسعدني باسم لجنة التدقيق (المشار إليها في يلي بمختصر "اللجنة") أن أقدّم لكم تقارير اجتماعاتها الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر التي عقدت في مارس/آذار ويونيه/حزيران وأغسطس/آب ٢٠٠٩ كما هي واردة في الوثائق WO/AC/12/2 وWO/AC/13/2 وWO/AC/14/2 .

٢- لقد استعرضت اللجنة في كل واحد من تلك الاجتماعات الثلاثة موضوعات رئيسية ثلاثة:

ألف – مشروع البناء الجديد؛
باء – المراقبة الداخلية وعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (الشعبة)؛
جيم – وبرنامج التقويم الاستراتيجي

٣- وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة اقتراحين من الأمانة بشأن ما يلي:

"١" الكشف المالي وإعلان الذمة (انظر الوثيقة WO/CC/61/4)؛
"٢" وبرنامج ترك الخدمة الطوعي (انظر الوثيقة WO/CC/61/3).

والتقت اللجنة أيضا بأمين المظالم وممثل عن جمعية الموظفين. وتقدمت بتوصيات بشأن تلك المسائل كلها.

٤- واستعرضت اللجنة، بمبادرة منها، موضوع أخلاقيات العمل والكشف المالي في منظومة الأمم المتحدة كأساس للممارسات في الويبو. وأهم من ذلك، أجرت اللجنة تقييمها الذاتي لعمل لجنة التدقيق وعملياتها خلال السنوات الثلاثة ونصف السنة من عملها منذ إنشائها، أي من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ حتى يونيه/حزيران ٢٠٠٩. وسيطلعكم زميلي السيد خليل عثمان على هذا الموضوع بعد قليل.

ألف – مشروع البناء الجديد

٥- لمست اللجنة فيما يتعلق بمشروع البناء الجديد تقدما جيدا خلال الفترة المعنية وانصب عملها أساسا في هذا المجال على طلب توضيحات حول مسائل مختلفة. وكما ذكرت الأمانة، يشهد هذا الخريف، الشروع في عملية معقّدة وهي استكمال البناء الجديد بتعزيز مخاطر الإدارة والاتصالات المتعلقة بإيواء ٣٠٠ عامل في الموقع وفي الوقت ذاته.

٦- وعن موضوع قاعة المؤتمرات، لم تقدَّم في اجتماع اللجنة في أغسطس/آب أية عروض عن وقع المشروع المالي على الويبو، وأبدت اللجنة بعض الملاحظات من بينها ما يلي:

"إننا إذ نقرّ بمزايا استمرار الويبو الآن في مباشرة تشييد قاعة المؤتمرات الجديدة بالاستمرار في الاستعانة بالإدارة والقيادة، وبمزايا انخفاض التكلفة بفضل إدماج المشروع مع البناء الجديد القائم، في وقت يشهد تراجعا في أنشطة قطاع البناء، بيد أنه ليس من الواضح أن وقع الالتزام ببناء قاعة جديدة للمؤتمرات قد أخذ في الاعتبار

لا سيما وأن القطاع الخاص، وهو مصدر التمويل الرئيسي للويبو، يشهد ركودا اقتصاديا كبيرا."

باء – المراقبة المالية وعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (الشعبة)

٧- وأود أن أنتقل الآن إلى العنصر الرئيسي الثاني الذي استعرضته اللجنة خلال اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة، وهو يتعلق بالمراقبة الداخلية وعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة. وقد استعرضت لجنة التدقيق ما يلي:

"١" برنامج عمل الشعبة ومواردها وأولويات أنشطتها، بما فيها التحقيق والتقييم؛
"٢" وتنفيذ توصيات لجنة التدقيق ومراجع الحسابات الخارجي والشعبة؛
"٣" وتقارير الشعبة الخاصة التي تغطي الجوانب التالية:

(أ) المشتريات؛
(ب) ومراقبة النفاذ المعلوماتي؛
(ج) وكشوف الرواتب؛
(د) وخدمات الأسفار والبعثات.

٨- وكانت تلك التقارير الأخيرة، في رأي اللجنة، ذات فوائد خاصة إذ أبرزت أوجه النقص في محيط المراقبة، ثم إن تقريري التدقيق في كشوف المرتبات وفي خدمات الأسفار والبعثات، كشفت عن إمكانية إساءة استعمال أموال الويبو، وما يقتضي ذلك من إجراءات عاجلة من قبل الإدارة.

٩- وخلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة، لم تر اللجنة سوى تقدما طفيفا في تنفيذ التوصيات، أو بالأحرى في منهجية لتحديد الأولويات في تنفيذ التوصيات العديد العالقة أو في تنظيمها، ولا زال الكثير من العمل ناقصا في هذا المجال.

١٠- وأما عن عمل الشعبة بصورة عامة ومواردها وأولويات عملها، فإن اللجنة ترى ذلك على أنه تحدّ دائم. فالمطلوب من جهة أن يكون عمل الشعبة مسايرا لبرنامج التقويم الاستراتيجي، ولكن من جهة ثانية فإن الشعبة بصفتها هيئة داخلية للرقابة تحتاج إلى استقلالية في العمل كجزء من الويبو وليس كجزء من إدارتها. وفي مجال التحقيق بصورة خاصة، لا تزال هذه المسألة في حاجة إلى العمل بشكل سليم، كما ورد في التقرير عن اجتماع اللجنة الرابع عشر وكذلك في اجتماعات سابقة.

جيم – برنامج التقويم الاستراتيجي

١١- سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، أودّ أن أتطرق الآن إلى المحور الثالث الذي استعرضته اللجنة، وهو برنامج التقويم الاستراتيجي. وكما وضّحه المدير العام، الدكتور فرانسس غري، في كلمته الافتتاحية أمام هذه الجمعية العامة، لا تزال عدة عناصر من برنامج التقويم الاستراتيجي لم تكتمل بعد. وأشار إلى أن استكمال البرنامج سيحتاج إلى سنوات عديدة.

١٢- وفي الفترة قيد الاستعراض، أطلعت الأمانةُ اللجنة على عدد من عناصر برنامج التقويم الاستراتيجي، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ نظام الويبو المالي ولائحته، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق نظام موظفي الويبو ولائحة موظفيها.

١٣- وقد تقدمت اللجنة بعدد من التوصيات المحددة حول تلك العناصر من برنامج التقويم الاستراتيجي، وقد لاحظت، في حدود ما استطاعت التحقق منه، أن هناك تقدما متواصلا. بيد أن اللجنة ما فتئت توصي، على الأقل فيما يخص علاقة البرنامج بالتجديد المؤسسي، بإصدار ما يلي:

"خارطة طريق تبيّن جدولا زمنيا مشتركا والترابط بين مختلف الوحدات ومتطلبات المنظمة والموارد بطريقة شاملة ومتكاملة على أساس SMART C، بمعنى أن تكون دقيقة وقابلة للقياس وللتحقيق وواقعية وفي الوقت المناسب ومتسقة".

١٤- سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، اسمحوا أن أذكركم بأن هذه التوصية ناتجة عن تقرير التقييم الشامل الذي أعدته شركة برايس-ووترهاوس-كوبرز في سنة ٢٠٠٧، والتي اتبعتها الأمانة بإقامة برنامج التحسين المؤسسي. وإن اللجنة، إذ تقبل أن يحل برنامج التقويم الاستراتيجي محل برنامج التحسين المؤسسي، إلا أن برنامج التقويم الاستراتيجي، من منظور الرقابة ولجنة التدقيق، يظل في مكانة بحيث تحصل اللجنة في كل واحد من اجتماعاتها الفصلية، على صورة خاطفة من بعض جوانب برنامج ضخم للتغيير المؤسسي دون أن تستطيع أن تنظر إلى صورة شاملة. وهذا يعني أن اللجنة لا تستطيع إجراء مراجعة سليمة للأولويات والترابطات والمخاطر وإجراءات التخفيف من حدتها التي تتخذها الإدارة في تنفيذ هذا التجديد المؤسسي. وكما ذكرت اللجنة في تقريرها الرابع عشر، فإنها تتطلع للحصول على معلومات محدثة وشاملة عن برنامج التقويم الاستراتيجي في اجتماعها المقبل في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني.

١٥- سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشدّد على التوصية التي تقدمت بها لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعها في ١٤-١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، كما يلي:

"... توصي الجمعيةَ العامة بأن تمعن النظر في توصيات لجنة التدقيق لتنفيذها..."

ويرد ذلك تحت البند ٧ من جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في الوثيقة A/47/15 .

١٦- وفي الختام، أودّ سيدي الرئيس أن أنقل الكلمة إذا سمحتم لي إلى السيد خليل عثمان، رئيس اللجنة الفرعية للجنة التدقيق كي يتفضل بإطلاعكم على "تقييم عمل لجنة التدقيق وعملياتها".

١٧- وأشكركم على حسن تعاونكم ودعمكم.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

عرض السيد خليل عثمان حول
"تقييم عمل لجنة الويبو للتدقيق وعملياتها"
(الوثيقة WO/GA/38/2 بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)
(WO/GA/38/2 Corr.)

٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

١- أودّ أن آخذ الكلمة كي أقدّم إليكم تقرير لجنة التدقيق عن "تقييم عمل لجنة الويبو للتدقيق وعملياتها".

٢- وقررت لجنة الويبو للتدقيق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ أن تجري هذا التقييم. والهدف منه هو إطلاع الدول الأعضاء على عمل اللجنة وعملياتها خلال الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ إلى يونيه/حزيران ٢٠٠٩ (ثلاث سنوات ونصف). وهذا التقييم الذاتي، هو حسب علمنا، الأول من نوعه في لجان الرقابة/التدقيق في منظمات منظومة الأمم المتحدة.

المنهجية

٣- لأغراض إعداد التقييم، أعدت اللجنة جدولين استقصائيين واستبيانا:

وأرسل جدولان استقصائيان إلى ٢١ منظمة في الأمم المتحدة للتثبت من المعلومات وتحديثها.

"١" الأول حول لجان الرقابة/التدقيق (الملحق الأول)؛
"٢" والثاني حول حسن الإدارة (الملحق الثاني).

٤- والاستبيان الرئيسي هو ذاك المتعلق باستعراض أداء لجنة التدقيق انطلاقا من اختصاصاتها (القسم الرابع، الجدول ٥).

٥- وكانت الردود على الاستبيان محدودة (انظر الجدول ١، الفقرة ٧، الصفحة ٣). وكان ذلك من الأسباب التي جعلتنا ندعو إلى عقد اجتماع مع منسقي المجموعات الإقليمية ونائبي رئيس لجنة البرنامج والميزانية في ١٧ يونيه/حزيران ٢٠٠٩. وكان في وجهات النظر والاقتراحات التي تقدموا بها إسهام كبير في هذا التقييم.

٦- وأما عن متن التقرير، فرسالتنا الأولى تأتي في صيغة سؤال:

هل الويبو في حاجة إلى لجنة للتدقيق، هيئة خارجية للرقابة؟

٧- وكما فصّلنا في القسم الثاني والثالث والرابع من التقرير، فقد نظرنا فيما يلي:

(أ) المغزى من إنشاء لجنة الويبو للتدقيق وأسبابه
(ب) والصعوبات التي واجهتها اللجنة
(ج) ومعالم في أدائها
(د) والنتائج

٨- وتوصّلنا إلى خلاصتنا الأولى في الفقرة ٧١، الصفحة ٢١:

"هناك اتفاق بين جميع الأطراف (الدول الأعضاء والأمانة وأعضاء اللجنة) على أن استمرارية لجنة استشارية ومستقلة وخارجية تعنى بالرقابة/التدقيق في الويبو ستخدم مصلحة المنظمة وهي في حاجة إليها."

وتأكّدت هذه الخلاصة خلال مداولات لجنة البرنامج والميزانية في الأسبوع الماضي.

٩- ورسالتنا الثانية هي عن:

"اسم لجنة الويبو للتدقيق"

١٠- وبالنظر إلى اختصاصات اللجنة والأعمال وأنشطة الاستعراض التي تنجزها، يتبين بوضوح أن النطاق لا ينحصر في "التدقيق". بل إن لجنة الويبو للتدقيق هي هيئة خارجية ومستقلة ومراجِعة واستشارية للرقابة.

١١- ولذلك، جاءت خلاصتنا وتوصيتنا في الفقرتين ٧١ و٧٢، الصفحة ٢١، كما يلي:

ولا تغطي كلمة "التدقيق" نطاق الوظائف التي تؤديها لجان الرقابة/التدقيق الداخلية أو الخارجية. وتمشيا مع سائر منظمات الأمم المتحدة، ينبغي تغيير اسم اللجنة الحالي "لجنة الويبو للتدقيق" كي يعبّر أحسن على ذلك الواقع. ويوصى بتغيير اسم اللجنة من "لجنة الويبو للتدقيق" كي يصبح "لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة".

ويبدو في هذا المقام أيضا أن هذه التوصية قبلتها لجنة البرنامج والميزانية.

١٢- وكانت رسالتنا الثالثة كما يلي:

كيف يمكن تعزيز فعالية لجنة الويبو للتدقيق وفعاليتها وكفاءتها؟

وفي هذا الصدد، نظرنا فيما يلي:

(أ) التفاعل مع الدول الأعضاء وهيكلية حسن الإدارة في الويبو
(ب) والتفاعل مع الأمانة
(ج) والتفاعل مع هيئات الرقابة الأخرى والمدقق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي
(د) وتكوين اللجنة وعدد أعضائها.

١٣- وبالنسبة إلى "التفاعل مع الدول الأعضاء"، سأقتصر على ملاحظتين اثنتين هما،

داخل الويبو:

"١" تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة وتصدر تقارير وتوصيات؛
"٢" وتجتمع لجنة البرنامج والميزانية مرة واحدة في السنة، وهي الهيئة التي تكون اللجنة مسؤولة أمامها؛

"٣" ويبين الجدول ٤، الصفحة ٨، الفراغ بين تاريخ إصدار تقارير اللجنة وتاريخ استعراضها من قبل لجنة البرنامج والميزانية في حال استعراضها. ويؤدي ذلك إلى مشكلة سأعود إليها لاحقا.

١٤- ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه المشكلة صارت أهون بعد أن نفذت الأمانة بعض توصيات اللجنة.

١٥- تتعلق ملاحظتنا الثانية بحسن الإدارة

١٦- كشف بحث هياكل حسن الإدارة في عدد من منظمات منظومة الأمم المتحدة (انظر القسم الثالث والملحق الثاني) أن منظمات الأمم المتحدة، فضلا عن الجمعية العامة أو المؤتمر (بعضوية جميع الدول الأعضاء) وهيئات رئاسية فرعية بعضوية تتراوح بين ٣٦ و٥٠ عضوا، لها أيضا لجان أصغر وأكثر عملية تعنى بشؤون المالية والإدارة والبرامج، وتتألف في معظمها من ١٢ إلى ١٦عضوا وتجتمع عدة مرات في السنة.

١٧- ولدينا في الويبو جمعية عامة ولجنة للتنسيق (٨٣ عضوا) ولجنة البرنامج والميزانية (٥٤).

١٨- وخلصنا إلى وجود ضعف نسبي في هيكلية حسن الإدارة في الويبو بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك، تقدمنا بالخلاصة والتوصية الثالثة في الفقرتين ٧٣ و٧٤، الصفحة ٢١:

"لجنة الويبو للتدقيق هي آلية استشارية تعنى بالرقابة للدول الأعضاء. وكان التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء متفرقا ولم يكن متناسقا مع لجنة البرنامج والميزانية التي تجتمع مرة واحدة في السنة. والمنظمات الأخرى لها هيئة رئاسية على مستوى أصغر وأكثر عملية وتجتمع أكثر ومن بين وظائفها التفاعل مع هيئات الرقابة واتخاذ إجراءات بناء على تقاريرها. ويوصى بأن تنظر الدول الأعضاء في أن تنشئ داخل الويبو هيئة رئاسية جديدة وأكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية، بأعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين ١٢ و١٦ عضوا."

١٩- ولا بدّ من التأكيد على أن هذه التوصية لا تهدف فقط إلى ملء النقص أو المشكلة الناتجة عن لجنة التدقيق التي تجتمع أربع مرات في السنة وهي مسؤولة أمام لجنة البرنامج والميزانية التي لا تجتمع إلا مرة واحدة في السنة. بل إنها توصية ناتجة عن التوصية وإن كانت نقطة مهمة. والنقطة الأهم والأكثر إفادة في هذه التوصية هي ملء النقص في هيكلية حسن الإدارة في الويبو.

٢٠- ومن خلال إنشاء هيئة رئاسية أصغر وأكثر عملية تجتمع مرات عدة في السنة، ستكون الدول الأعضاء قادرة على ممارسة دورها في الرقابة بطريقة أكثر تفصيلا ودقة وشمولية. وبعد متابعة مداولات لجنة البرنامج والميزانية حول اقتراح الميزانية المعدل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يبدو أن هناك مغزى آخر من إنشاء تلك الهيئة الرئاسية المصغرة.

٢١- وتوصيتنا الثانية تتمشى أيضا والممارسات الجيدة في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، تقدمنا بالخلاصة والتوصية في الفقرتين ٧٥ و٧٦، الصفحة ٢١:

"لجنة الرقابة/التدقيق في كل من الأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (انظر الفقرتين ٤٣ و٤٦ أعلاه) هي هيئة فرعية تابعة للهيئة التشريعية لكل واحدة منهما. ويوصى بأن تعيّن الدول الأعضاء "اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة" في الويبو بصفتها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية/الجمعية أو الهيئة الرئاسية المصغرة المقترحة (الفقرة ٤٥)."

وعن التفاعل مع الأمانة:

" تعتبر اللجنة أن الحاجة ماسة إلى: "١" تعميق فهم الأمانة لدور الرقابة الخارجية كيد للدول الأعضاء؛ "٢" وتحسين فهم اللجنة لسياق الملكية الفكرية وتحدياتها؛ "٣" وتحسين التفاعل بين اللجنة والأمانة." وتوصي اللجنة أيضا بإتاحة برامج تدريبية مخصصة لأعضاء اللجنة الجدد.

٢٢- وأودّ الآن أن أنتقل إلى "تكوين لجنة الويبو للتدقيق وعضويتها"

٢٣- كلكم على علم بهذا الموضوع. ففي تقريرنا المطروح أمامكم، بحثنا الحالة في لجان الرقابة/التدقيق في منظمات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الويبو. ولذلك الغرض، أعددنا مشروع جدول استقصائي (الملحق الأول، WO/GA/38/2) وأرسلناه إلى ٢١ منظمة. و١٥ من مجموع ٢١ منظمة لها، أو تقترح أن تكون لها، هيئات للرقابة/التدقيق.

ومن خلال تحليل ذلك الجدول، يتبين ما يلي:

(أ) ليس هناك نظام موحّد أو معياري فيما بينها؛
(ب) واختلاف في الوظائف والأنشطة؛
(ج) وتراوح عدد الأعضاء بين ٤ و٩ أعضاء؛
(د) وفي معظم الحالات (٩ من ١٥)، الأعضاء يعيّنهم المدير التنفيذي وهم مسؤولون أمامه؛
(هـ) وفي بعض الحالات، الأعضاء هم موظفون أو منهم الموظفون ومنهم غير الموظفين؛
(و) وفي ٣ حالات فقط، ومنها الويبو، تنتخبهم الدول الأعضاء وهم مسؤولون أمامها؛
(ز) وفي بعض الحالات، يحصل الأعضاء على أتعاب أو أجور. وفي الويبو لا يحصلون على أي أجر.

٢٤- والدعم الذي تقدمه الأمانة للجان الرقابة/التدقيق متفاوت: عدد له أمانة خاصة به (الأمم المتحدة: مهني بالدرجة ٥ وموظف في الخدمات العامة)، وآخرون لديهم مهني ومساعد لنصف الوقت. وفي الويبو، ليس لدينا سوى مساعد لنصف الوقت في فئة الخدمات العامة.

٢٥- وبالنسبة إلى أوجه الاختلاف والتفاوت التي ذكرتها، لا يمكن أن نستنتج بأن هناك نسق معياري في منظومة الأمم المتحدة ولا أن نتحدث عن أفضل الممارسات. وتلك التي تستوفي معيار الهيئة الاستشارية الخارجية والمراجعة والخبيرة والمستقلة، بأعضاء تنتخبهم الدول الأعضاء وهم مسؤولون أمامها هي لجان التدقيق في الأمم المتحدة (٥ أعضاء) بأمانة خاصة بها (مهني بالدرجة ٥

وموظف في الخدمات العامة)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٩)، والويبو (٩) بمساعد في الخدمات العامة لنصف الوقت.

٢٦- وفي ٩ من مجموع ١٥ منظمة، الأعضاء يعيّنهم مدير المنظمة وهم مسؤولون أمامه. وفي تلك الحالات (الأغلبية)، هيئة الرقابة هي في الواقع طبقة إضافية من الرقابة الداخلية.

٢٧- ورغم كل أوج التباين والاختلاف وبعد تحليل الملحق الأول عن لجان الرقابة/التدقيق في منظمات منظومة الأمم المتحدة وردود أصحاب المصالح، سعينا إلى التقدم بخيارات/احتمالات ثلاثة بشأن العضوية وهي كما يلي:

"١" الخيار الأول: *تسعة أعضاء:*
"٢" والخيار الثاني: *سبعة أعضاء:*
"٣" والخيار الثالث: *خمسة أعضاء:*

وبيّنا تحت كل خيار بعض المعايير من بينها:

(أ) فكرة "الأمان في الكثرة" التي تمسح بعدم الوقوع في مجموعة غير ملائمة من المهارات والمؤهلات الفردية والمؤسسية
(ب) والتمثيل الجغرافي

٢٨- وامتنعت اللجنة عن التوصية بهذا الخيار أو ذاك فيما يتعلق بعدد أعضاء اللجنة وفضلت أن تترك المسألة للدول الأعضاء كي تبتّ فيها

٢٩- وفي العرض الذي قدمته أمام لجنة البرنامج والميزانية في الأسبوع الماضي، طرحت مسألة اللغة المستخدمة في الفقرة (٢) في الوثيقة WO/GA/38/2 وهي كما يلي:

"إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بمضمون تقييم عمل لجنة الويبو للتدقيق وعملياتها وبتوصياته كما هي مبيّنة في الفقرات ٧٢ و٧٤ و٧٦ من هذا المرفق."

٣٠- وجرت العادة أن تتخذ لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة إجراءات بشأن توصياتنا: لجنة البرنامج والميزانية توصي والجمعية العامة تقرّر.

٣١- وفي الوثيقة A/47/15 المؤرخة في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ ("ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الرابعة عشرة")، يرد تحت البند ٧ من جدول الأعمال النص التالي: "وأوصت الجمعية العامة بأن تمعن النظر في توصيات لجنة التدقيق لتنفيذها".

٣٢- وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالتوصية ٢ من تقرير التقييم المتعلقة بإنشاء داخل الويبو هيئة رئاسية أكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية، بأعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين ١٢ و١٦ عضوا، والتوصية ٣ بتعيين لجنة الويبو للتدقيق كهيئة فرعية للجمعية العامة للويبو، علمنا من المستشار القانوني أن هناك طريقتين اثنتين: (أ) تعديل الدستور، (ب) وقرار من الجمعية العامة.

٣٣- وترى الجمعية العامة في تفضيل قرار من الجمعية العامة ميزات من بينها كسب الوقت.

٣٤- وبالنسبة إلى عرض رئيس لجنة البرنامج والميزانية بشأن تكوين لجنة التدقيق (الوثيقة A/47/15)، لدينا الملاحظات التالية:

(أ) يمكن أن يضم الفريق العامل المقترح من بين أعضائه رئيس لجنة التدقيق أو أحد أعضائها، كعضو بحكم المركز؛

(ب) ويستفيد الفريق العامل من المواعيد عندما تعقد لجنة التدقيق دوراتها في جنيف، كي يجتمع بأكبر عدد ممكن من أعضاء اللجنة حسب ما يرغب فيه الفريق؛

(ج) ويمكن أن يستكمل الفريق العامل عمله قبل الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ بوقت مبكر قدر الإمكان بغية السماح للدول الأعضاء بتعيين وربما اختيار أعضاء جدد في لجنة التدقيق.

٣٥- سيدي الرئيس، حضرات الوفود الكرام، زملائي الأعزاء، يسعدني أن أرد على أي سؤال لديكم.

وشكرا.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]